الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

دراسة قياسية للفترة 1990- 2016

إعداد الطالبين:

العمامره العيد — **تحت إشراف الدكتور: أحمد بن أحمد**

لحلوح السعيد — **المشرف المساعد: أ.بشير بن موسي**

لجنة المناقشة

د/ عمر عطا الله	أستاذ محاضر " أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
د/ أحمد بن احمد	أستاذ محاضر " أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ/ بشير بن موسي	أستاذ مساعد " أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفاً مساعدا
د/ بوصبيع صالح رحيمة	أستاذ محاضر" ب" بجامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى "الولدين الكريمين " أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي و أبنائي الأعزاء

إلى كل الإخوة والأخوات، وإلى كل الأصدقاء و الزملاء والأهل و الأقارب.

و إلى كل الأساتذة الكرام.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

العيد

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي الطاهرة

إلى الوالدة أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي و إبنتي العزيزة إستبرق

إلى كل الإخوة والأخوات، وإلى كل الأصدقاء و الزملاء والأهل و الأقارب.

إلى كل من يرفع راية العلم و إلى كل الأساتذة الكرام.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

السعيد

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله أتممنا هذا البحث

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل كل بإسمه

الأستاذ:بشير بن موسى، الأستاذ: أحمد بن أحمد، الأستاذ: أحمد نصير

والأستاذ: عقبة ريمي على نصائحهم وإرشاداتهم و توجيهاتهم القيمة

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة

والشكر موصول إلى كل من تعلمنا على أيدهم طوال مسيرتنا التعليمية

ولكم منا جزيل الشكر و العرفان

شكرا لكم وجزاكم الله عنا كل الخير

العيد، السعيد

الملخص

الملخص

قمنا من خلال هذه الدراسة بمحاولة معرفة ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية (1990-2016) ولمعالجة هذا الموضوع قمنا باستخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي هذه الفترة، وهذا بإتباع الأساليب القياسية , والمتمثلة في اختبارات الإستقرارية إختبار التكامل المشترك واختيار النموذج الأمثل للدراسة ،ثم اختبار صلاحية النموذج وكانت نتائج هذه الدراسة قد أظهرت لنا وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والمتغيرتين (الناتج الداخلي الخام، الصادرات) وعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والمتغيرات (معدل التضخم ،أسعار الصرف والواردات).

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، المؤشرات الداخلية والخارجية ،VECM،ADF

Abstract:

In this study, We have tried to figure out extent the impact of oil price fluctuations on the Algerian economy during the period between 1990 and 2016. To treatment this topic, we used data for time series covering this period. This is followed by standard methods. And the tests of the stability test of joint integration, and choose the optimal model for the study. Then examined the validity of the model, the results of this study have been shown to us a positive relationship between oil prices and the two variables (Gross domestic product, exports) and the absence of a long-term equilibrium relationship between oil prices and the variables (inflation rate, exchange rate and imports).

Keywords: Oil prices, internal and external indices, ADF, VECM

قَائِمَة المحتَوِيات

قائمة المحتويات

الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	I V
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الإختصارات و الرموز	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة	أ- د
الفصل الأول: المفاهيم النظرية للنفط وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية أسعار النفط و تطوره التاريخي	3
المطلب الأول: أسعار النفط	3
المطلب الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية.	5
المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط و أهم الأزمات النفطية خلال الفترة 1986-2016	9
المبحث الثاني: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي	22
المطلب الأول المؤشرات الإقتصادية الداخلية	22
المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية الخارجية	31
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	39

قائمة المحتويات

المطلب الأول: الدراسات الخاصة بالإقتصاد الجزائري	39
المطلب الثاني : الدراسات الخاصة بالإقتصاديات العالمية	42
خلاصة الفصل الأول	46
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لتقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر	
تمهيد الفصل الثاني	48
المبحث الأول: تقديم و تحليل متغيرات الدراسة	49
المطلب الأول: وصف متغيرات و أدوات الدراسة	49
المطلب الثاني: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 1990-2016	50
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	62
المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	62
المطلب الثاني: إختبارات التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي	64
المطلب الثالث: تحليل ديناميكية النموذج المقدر	77
خلاصة الفصل الثاني	81
الخاتمة	83
قائمة المراجع	88
الملاحق	93

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	تطور أسعار النفط للفترة (1990- 2016)	51
(2-2)	نتائج إختبار ADF للبيانات المستخدمة في النموذج	63
(3-2)	معايير اختيار درجة تأخير النموذج "VAR"	65
(4-2)	نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك	66
(5-2)	نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى للتكامل المشترك	66
(6-2)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشّعاعي VECM	69-68
(7-2)	جدول الصدمات العشوائية	78
(8-2)	نتائج تفكيك التباين	79

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	التمثيل البياني لسلسلتي الناتج المحلي الخام (PIB)، أسعار النفط (PP)	52
(2-2)	التمثيل البياني لسلسلتي معدل التضخم (INF) ، أسعار النفط (PP)	52
(3-2)	التمثيل البياني لسلسلتي سعر الصرف (Tchange)، أسعار النفط (PP)	56
(4-2)	التمثيل البياني لسلسلتي الصادرات (EXPO)، أسعار النفط (PP)	58
(5-2)	التمثيل البياني لسلسلتي الواردات (IMP)، أسعار النفط (PP)	60
(6-2)	التمثيل البياني للصدمات العشوائية	78
(7-2)	التمثيل البياني لتفكيك التباين	80

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز / الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الفرنسية أو الإنجليزية	معنى المصطلح باللغة العربية
(PP)	prix du pétrole	سعر النفط
(PIB)	Produit intérieur brut	الناتج المحلي الخام
(INF)	Taux d'inflation	معدل التضخم
(T .change)	Taux de change	سعر الصرف
(EXPO)	Exportations	الصادرات
(IMP)	Importations	الواردات
ADF	Dickey Fuller- Augmented	اختبار ديكي فولر الموسع
I(0)	Integer d’ordre zero	مستقرة عند الفرق الأول
MCO	Moindres carrés ordinaires	طريقة المربعات الصغرى
VAR	Victor of auto régressive	نموذج الانحدار الذاتي
VECM	Vector error correction model	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(01)	معطيات إحصائية حول متغيرات الدراسة للفترة 1990-2016
(02)	الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة سعر النفط (PP)
(03)	الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة الناتج المحلي الخام (PIB)
(04)	الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة معدل التضخم (INF)
(05)	الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة سعر الصرف (Tchange)
(06)	الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة الصادرات (EXPO)
(07)	الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة الواردات (IMP)

المقدمة العامة

تمهيد

إحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الدولي منذ إكتشافه سنة 1859 بإعتباره أحد المصادر الرئيسية للطاقة، إذ تعتمد عليه معظم إقتصاديات دول العالم المتقدم في صناعاتها، ما جعله سلعة إستراتيجية سواء بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد عليه كمصدر رئيسي للمداخيل والعملة الصعبة، أو بالنسبة للدول المستهلكة والتي تعتمد عليه كعنصر أساسي لتحقيق التقدم الصناعي، وعلى مرّ عقود من الزمن شكل النفط نسبة هامة من التجارة العالمية وباتت أسعاره تتحكم في اقتصاديات قائمة بذاتها، خاصة منها التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة، فمن هاته الدول نجد الجزائر التي تمتلك إمكانيات نفطية معتبرة، أهلتها لإحتلال مكانة أساسية ومميزة بين مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تعززت هذه المكانة بإنضمامها إلى منظمة **"أوبك OPEC"** في جويلية 1969، والتي تتكون من 13 دولة تساهم بحوالي 40% من إمدادات النفط في العالم، الأمر الذي جعلها قادرة على التأثير في أسعار النفط عن طريق تغيير معدلات الإنتاج.

إضافة إلى ذلك فإن لأسعار النفط محددات أخرى، منها قوى العرض والطلب في السوق النفطي، هذه الأخيرة لم تعرف الاستقرار بدءا من الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 حتى آخر صدمة سلبية عرفتها نهاية سنة 2014، الأمر الذي إنعكس على أسعار النفط تارة بالهبوط وتارة أخرى بالإرتفاع، حيث شهد سوق النفط بين هاتين الصدمتين على الأقل 4 أزمات سعرية أخرى، على غرار ما حدث سنة 1986، 1990، 1998 وسنة 2008.

هذه التقلبات في أسعار النفط يمكن أن تسبب نتائج اقتصادية حادة خاصة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط على غرار الجزائر التي تعتمد على النفط إعتمادا شبه كلي لتمويل اقتصادها، ، إذ أن نسبة مساهمته في الصادرات لا تقل عن (95 %) ، وفي إيرادات الميزانية وصلت إلى (75 %) ، وفي الناتج الداخلي الخام بلغت إلى حد (45%)، وهكذا تبدو جليا هشاشة تركيبة الإقتصاد الجزائري وإرتباطه الوثيق بقطاع النفط في ضل فشل مختلف السياسات الإقتصادية في تقليص درجة تبعية الإقتصاد الوطني لهذا القطاع مما أدى إلى مروره بعدة تقلبات، أسهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوط التضخمية وحالات البطالة، وإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي.

من خلال ما مرت به أسعار النفط العالمية تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع والتي نتجت عنها آثار سلبية وايجابية على الاقتصاد، جاءت هذه الدراسة لتبحث في أثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري كعينة من الدول المصدرة للنفط حيث يري العديد من الاقتصاديين والمختصيين بأن تقلبات أسعار النفط مصدر رئيسي لتذبذب الأداء الاقتصادي، والتطرق لموضوع النفط ليس جديدا فقد تطرقت له الكثير من الدراسات السابقة كمادة للبحث.

وعلى ضوء ما عرض سابقا تظهر ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

❖ **إشكالية الدراسة:**

✓ **ما مدى انعكاس تقلبات أسعار النفط على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 ؟**

وبهدف الإجابة عن السؤال الرئيسي السابق وجب تقسيمه إلى عدة أسئلة فرعية، تتم الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة كالآتي:

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي العوامل المحددة لأسعار النفط وأهم المراحل التي مر بها ؟؛
- ✓ ماهي وضعية أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية، سواءًا كانت داخلية أو خارجية في الإقتصاد الجزائري ؟؛
- ✓ ما نوع العلاقة التي تربط أسعار النفط ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 ؟؛
- ✓ ماهي أهم النماذج التقديرية لدراسة العلاقة بين سعر النفط وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية ؟ وما هو النموذج الأفضل والملائم لتقدير هذه العلاقة في الإقتصاد الجزائري ؟.

❖ **فرضيات الدراسة:**

- ✓ يتحدد سعر النفط نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في أسواق النفط العالمية؛
- ✓ وضعية أهم المؤشرات الاقتصادية الكليّة في الجزائر سواءا كانت داخلية أو خارجية تتأثر بشكل مباشر مع حركات أسعار النفط العالمية؛
- ✓ يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات ولذلك أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط تأثر على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- ✓ من أبرز النماذج التي تساعد على تقدير مختلف الظواهر الإقتصادية على شكل معادلات إنحدار أو نماذج خطية للسلاسل الزمنية، هي نماذج أشعة الإنحدار الذاتي "VAR"، و نماذج تصحيح الخطأ الشّعاعي "VECM"، ونفترض أنه يمكن تقديم وصف شامل ودقيق لمختلف العلاقات السائدة بين المتغيرات المدروسة، من خلال محاكات الهيكل الديناميكي للنموذج "VECM" المعبر عن هذه المتغيرات.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري من خلال معرفة مدى ارتباطه وتأثره بحركة أسعار النفط في الأسواق العالمية وتتفرع عن ذلك مجموعة الأهداف التالية:

- ✓ محاولة معرفة آليات تسعير النفط في الأسواق العالمية؛

- ✓ التطرق إلى أهم مؤشرات الإقتصاد الجزائري، الداخلية منها والخارجية؛
- ✓ محاولة فهم العلاقة بين سعر النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- ✓ محاولة الكشف عن شبكة العلاقات الموجودة بين المتغيرات المدروسة، وتحديد اتجاهات العلاقات السببية في ما بينها (في حالة وجودها)؛
- ✓ معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المتغيرات التي يتطرق إليها الموضوع، على اعتبار أن الجزائر أحد الدول المصدرة للنفط والذي له الأهمية القصوى في التوجهات الاقتصادية للدولة؛
- ✓ وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضا في أن موضوع تقلبات أسعار النفط يأخذ طابعاً عالميا؛
- ✓ وأن أصحاب القرار في بلادنا يقومون ببناء توجهاتهم على أساس العوائد التي يدرها هذا القطاع.

❖ دوافع إختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع لجملة من المبررات منها ما هو شخصي ومنها ما هو موضوعي، فبالنسبة للدوافع الشخصية:

- ✓ الرغبة في تناول المواضيع التي تتسم بنوع من الحيوية والديناميكية؛
- ✓ الإهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لإرتباطه بمجال تخصص الإقتصاد الكمي.

أما الدوافع الموضوعية:

- ✓ كون إقتصاد الجزائر يتركز على منتوج وحيد وهو النفط تقوم بتصديره، وأي هبوط أو ارتفاع في سعر بيعه يؤثر بصفة مباشرة على مداخيل الخزينة العمومية وبالتالي تتأثر التوازنات الإقتصادية الكبرى في الجزائر.

❖ حدود البحث:

وتنقسم حدود الدراسة إلى:

- ✓ الحدود الموضوعية: سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة الآثار الحقيقية لتقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر والتي تشمل الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، سعر الصرف، الصادرات والواردات.
- ✓ الحدود الزمانية: تم اختيار الفترة 1990-2016 حيث تعد سنة 1990 البداية الفعلية للإصلاحات المالية في الجزائر.

✓ الحدود المكانية: اعتمدنا على الجزائر من خلال معطياتها الاقتصادية للمتغيرات المعتمدة، وباعتبارها أحد الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

❖ **المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:**

قصد الإلمام بمختلف جوانب الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعة، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي استخدم في تتبع مسار الأسواق النفطية والمنهج الوصفي الذي يلائم طبيعة الموضوع خاصة في إبراز الإطار النظري لمختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

بالإضافة إلى المنهج التحليلي خاصة في الفصل الثاني للوقوف على دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر و ذلك بتحليل وتفسير المنحنيات خلال الفترة الممتدة بين 1990-2016، كما تم إستخدام المنهج الكمي (الإحصائي) فيما يخص الدراسة القياسية وذلك من خلال الحصول على مجموعة من الإحصائيات للإلمام بمختلف جوانب هذه الدراسة.

❖ **البرنامج الإحصائي المستخدم:**

لمعرفة الأثر الفعلي لتقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، سنستخدم البرنامج الإحصائي EVIEWS 9، بإدراج السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والذي بواسطته نستطيع الحصول على نتائج الدراسة القياسية.

❖ **هيكل الدراسة:**

لتحقيق أهدف الدراسة وفي ظل الحدود الموضوعية لها، قسمنا البحث إلى فصلين.

✓ **الفصل الأول**: المفاهيم النظرية للنفط وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

من أجل الإلمام بالإطار النظري للدراسة قسمنا الفصل الأول إلي ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول: ماهية أسعار النفط و تطوره التاريخي، المبحث الثاني: أهم المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أما المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

✓ **الفصل الثاني**: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري

تناولنا مبحثين في الإطار التطبيقي للدراسة، وركزنا على دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، بالنسبة للمبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة أما المبحث الثاني: الدراسة القياسية

الفصل الأول

المفاهيم النظرية للنفط وبعض مؤشرات

الاقتصاد الكلي

تمهيد:

إن أهمية النفط في الاقتصاد العالمي تظهر من خلال اعتباره موردا إستراتيجيا مهما في الحياة الاقتصادية ولما يمثله من دفعة أمامية لكثير من الصناعات، فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان سيرورة اقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، لذلك حازت هذه السلعة (النفط) على مكانة مرموقة والتي جعلت منها سمة رئيسية لهذا العصر.

في ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة إستراتيجية متعددة الاستخدامات لا يمكن الاستغناء عنها، تظل أسعاره تمثل المحرك والمحدد الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، حيث شهدت أسعاره تقلبات وتطورات ملحوظة عبر الزمن نتيجة للتغيرات الاقتصادية من جهة والتغيرات السياسية من جهة أخرى، إذ أن الدول المنتجة للنفط تحاول في كل مرة بيع إنتاجها عند سعر مرتفع يتناسب مع احتياجاتها ومتطلباتها، وعلى العكس من ذلك، فإن الدول الأكثر استهلاكا للنفط تعمل على تلبية حاجاتها النفطية عند سعر منخفض يتلاءم مع إمكاناتها المالية وحاجاتها الكبيرة المتزايدة.

وإن تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية يترجم نجاح السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، وهي إحدى الرهانات الكبرى التي من بينها تحقيق النمو الاقتصادي، تحسين قيمة العملة (السياسة المالية) ، التحكم في التضخم (السياسة النقدية) رفع مستوي التشغيل الكامل وغيرها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى ماهية أسعار النفط وتطوره التاريخي، حيث سنتطرق كذلك إلى مفاهيم بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال معالجة ثلاثة محاور أساسية موزّعة على ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول : ماهية أسعار النفط وتطوره التاريخي

المبحث الثاني : أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول :ماهية أسعار النفط وتطوره التاريخي

إن اقتصاد النفط وأسواقه من الموضوعات المهمة في اقتصاد العالم، حيث في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط نتيجة النمو الاقتصادي المتسارع من جهة وإنتاجه بكميات ضخمة من جهة أخرى خلقت العديد من التكتلات تتجاذب فيما بينها حول أسعاره.

في ما يلي سنتطرق إلي تطور أسعار النفط ومحدداته من خلال محاولة تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: أسعار النفط

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط، إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية، وقبل الدخول في أساليب تسعير النفط نقوم أولا بتعريف سعر النفط وأنواعه في السوق النفطية.

الفرع الأول:مفهوم سعر النفط

مصطلح النفط هو عبارة عن كلمة لاتينية "pétroleum" والتي تنقسم إلى قسمين: "petr" وتعني الصخر، و "oleum" التي تعني زيت أي زيت الصخر[1]

يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية[2].

لقد تطور السعر النفطي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق النفطية، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل "احتكار القلة" ساد السوق النفطية، ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة، لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق النفطية، التي سعت إلى تعظيم أرباحها، ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض وهذا لدخول بلدان منتجة للنفط السوق النفطية، كما أن لاختلاف أنواع النفط من حيث الكثافة والنوعية تأثير في تغيرات الطلب عليه، إن للنفط أنواع مختلفة باختلاف درجة الكثافة والنوعية والتي تتراوح بين 1 و60 درجة، حيث يمكن

[1] صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، **سياسات في تصنيع النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 08.

[2] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الإقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 194.

تصنيف هذه الأنواع إلى ثلاثة وهي[1]:

- النفط الخفيف: الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية تفوق 35 درجة.
- النفط المتوسط: الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و35 درجة.
- النفط الثقيل: الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية أقل من 28 درجة.

إن الاختلاف في أسعار النفط لمختلف مناطق العالم يرجع إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث أنه كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة، والعكس صحيح.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

يتم استخدام عدة مصطلحات سعرية في السوق النفطية، فهي تستخدم كأداة تقييمية لسعر السلعة النفطية في حالاتها المختلفة، وفيما يلي سنذكر أهمها وأبرزها:

أولا: السعر المعلن (Posted Price)

بدأ استخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعلنه الشركات النفطية عند آبار الإنتاج، ثم انتقلت عملية الإعلان الى موانئ التصدير، وكان من أهم الأسعار المعتمدة في النظام العالمي لتسعير النفط حتى الحرب العالمية الثانية، فكانت تتحدد الأسعار باعتبار أن النفط يأتي من خليج المكسيك بغض النظر عن المورد الأساسي لتصديره[2].

وفي نهاية الخمسينات ومع بداية الستينات من القرن الماضي ظهرت شركات نفطية مستقلة إلى جانب الشركات الاحتكارية، وأخذت تبيع نفطها الخام بتقديم تخفيضات، فانخفضت الأسعار المعلنة وأصبحت غير معبرة عن السوق النفطية، وحل محلها مفهوم جديد وهو السعر الحقيقي.

ثانيا: السعر الحقيقي (Actual Price)

بدأ العمل بهذا السعر عندما انخفضت الأسعار المعلنة بسبب ظهور الشركات النفطية الوطنية، والتي كانت تقدم تخفيضات متنوعة للمشترين.

---

[1] بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010،ص 4.

[2] زيتوني هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة بن خلدون بتيارت،2010-2011، ص59.

ويعبر السعر الحقيقي عن سعر الشراء الحقيقي، ويسمى أيضا بسعر التحويل أو سعر التوقف، وقد يكون سعر الشراء المتفق عليه بين الطرفين المنصوص عليه في العقد والمدفوع فعلا، أو يعبر عن السعر المحاسبي، وذلك عندما تتنازل شركة لشركة أخرى عن كمية من النفط الخام والسعر المدفوع مقابل ذلك يسمى بسعر التنازل، ونشير الى أن السعر الحقيقي لا ينشر أبدا للرأي العام بل يبقى لدى الشركات النفطية.

ثالثا: السعر المرجعي (Reference Price)

يعرف أيضا بسعر الإشارة، هو سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الحقيقي، ويحدد هذا السعر بعد إضافة العلاوات المتعلقة بالكثافة وضعف احتواء الكبريت، وتكلفة الحمولة إلى السعر المعلن ،وتم العمل بهذا السعر بين الدول النفطية المنتجة، والشركات النفطية العالمية، وعلى أساسه تحسب حصيلة الجباية النفطية واقتسام العوائد فيما بينها.

رابعا: السعر بالكلفة الضريبية (Tax cost Price)

يتم العمل بهذا السعر مع الشركات النفطية العاملة على أراضي البلدان النفطية المنتجة، حيث تقوم باستخراج النفط ومن ثم شراؤه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا اليها عائد الحكومة، والممثل في الضريبة، وتتحرك الأسعار الأخرى وفقا لهذا السعر في السوق النفطية[1].

خامسا: السعر الفوري (Spot Price):

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة، وقد ظهر هذا السعر بظهور السوق الحرة، ويمكن اعتباره سعرا غير مستقر بسبب ارتباطه بمستوى الاختلال بين قوى العرض والطلب، ويعود سبب بروز هذا النوع من الأسعار الى الاختلال بين العرض والطلب في نهاية السبعينات

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

تتحدد أسعار النفط في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات التي تتحدد أسعارها وفق قانون العرض والطلب، وتختلف سوق النفط عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

[1] لباني يسمينه، **انعكاسات تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2008-2009، ص73.

الفرع الأول: الطلب على النفط ومحدداته:

أولا : مفهوم الطلب على النفط:

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، ولعل تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية[1].

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات نفطية، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

ثانيا: محددات الطلب على النفط في السوق النفطية:

يتأثر الطلب على النفط كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:[2]

أ- النمو الاقتصادي العالمي

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000 ليرتفع إلى 5.9% عام 2004.

وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب على النفط.

ب- الإستقرار السياسي في العالم:

يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب على النفط والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم

[1] هاشم علوان حسين، و عبد الله محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**،دار الحكمة بغداد 1992، ص320.

[2] تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، **"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(1986-2014)**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي، تبسة،2016، ص 38.

الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول إنقطاع إمدادات النفط ، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر إستهلاكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع.

ج- المناخ:

يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب على النفط، ويزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات النفطية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة.[1]

د- النمو السكاني :

يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النفط ، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بإفتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة إستهلكوا 11.7 مليار برميل نفط ، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة إستهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط

هـ- أسعار السلع البديلة:

تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم إنقاصها للطلب على النفط، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة النفطية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية.

[1] تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سبق ذكره،ص 39.

الفرع الثاني: العرض النفطي ومحدداته:

أولا: مفهوم العرض النفطي:

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض النفطي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد[1] .

ثانيا: محددات العرض النفطي في السوق النفطية:

توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد[2]:

أ- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:

تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط ، فكلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الإعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

ب- السعر :

تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فإرتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

ج- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج :

يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، وبالتالي يساعد في إكتشاف إحتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

د- المصادر البديلة للنفط وأسعارها :

أسعار المواد البديلة للنفط لها دورا هاما في العرض النفطي فإنخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة إنخفاض الطلب الناتج أصلا

[1] هاشم علوان حسين، و عبد الله محمد جاسم، مرجع سبق ذكره، ص311.

[2] حسين عبد الله، **"مستقبل النفط العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006 ، ص247.

عن إنخفاض أسعار السلع البديلة.

هـ- الحروب والأحداث السياسية :

كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض النفطي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة إختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979، 1986[1].

و- السياسات النفطية للدول المنتجة :

تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط وأهم الأزمات النفطية خلال الفترة 1986-2016

إن سوق النفطية العالمية هي سوق متميزة عن باقي الأسواق الأخرى، وكذلك ومثله بالنسبة للصناعة النفطية، وكنتيجة لهذا فأسعار السلعة النفطية هي الأخرى متميزة عن أسعار باقي السلع الأخرى، سواء من حيث كيفية تحديدها أو العوامل المؤثرة فيها[2].

بعد الحرب العالمية الأولى، عرفت أسعار النفط مستويات متدنية نتيجة تطبيق اتفاقية "Achnacarry" التي كانت تهدف الى إلغاء جميع الفروقات لأسعار النفط رغم اختلاف النفط ومكان تواجده حيث اعتبر سوق نيويورك "Newyork" السوق الوحيد الذي على أساسه تتحدد أسعار النفط العالمية، لكن مع تطور آبار النفط في تكساس Texas واكتشاف حقول جديدة، أصبح خليج المكسيك مركز التجارة العالمية للنفط وبقي هذا النظام إلى غاية 1960، غير أنه لم يمنع من تدني الأسعار العالمية للنفط

في حين يعتبر الارتفاع المتسارع الذي أصاب أسعار النفط التي اتخذت اتجاها تصاعديا في السوق العالمية أثناء مرحلة الطفرة النفطية منذ أكتوبر 1973 إلى غاية سنة 1982 قد جعل انخفاضه يسير بنفس الوتيرة التي إرتفع بها، حيث كانت سنة 1983 بداية لتحولات أخرى شهدت فيها أسعار النفط بداية التراجع والانخفاض إلى أن انهارت سنة 1986، لتتوالى بعدها الأحداث والتغيرات مبرزة أزمات حادة في الاقتصاد النفطي طالت تداعياتها العالم بأسره.

---

[1] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره 2006 ، ص247.

[2] دخلي عبد الرحمان، **"أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2014-2015، ص 59.

الفرع الأول: التطور التاريخي للأزمات النفطية خلال الفترة 1986-1999

أولا: الأزمة النفطية العكسية سنة 1986:

أ- مفهومها:

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم إلتزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.

وبداية من عام 1986 إنهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

وتعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط ، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة (1982-1985) كما تراجعت العائدات النفطية لدول الأوبك لفترة (1982 - 1986) حيث بلغت 134 مليار دولار، وفي نفس الوقت ونتيجة لإنخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للإنخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من إستهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي[1].

ب- أسباب الأزمة النفطية العكسية:

لعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 تتمثل في [2] :

ب-1- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك:

في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي، وحددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200000

[1] موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، دولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر ، 2014-2015، ص 19

[2] Chems Eddine Chitour , **« La politique et le nouvel ordre pétrolière international »** , Ed Dahleb 1995, p171.

برميل في اليوم، كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 1.25 مليون برميل في اليوم.

ب–2– المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك:

إن ظهور دول جديدة منتجة للنفط وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الإستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث إستطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

ب-3– إنخفاض الإستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة:

عقب إرتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة إستهلاك النفط من 41 % سنة 1979 إلى 30% سنة 1985 ، في مقابل ذلك إرتفع إستهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985[1].

ج– نتائج الأزمة النفطية العكسية:

وقد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات النفطية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانينات، كما إنخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة بحوالي 14% عن مستواه سنة 1980، وشهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986 وتفاقمت المديونية العربية لتصل على 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن إستقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

وعلى إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة إجتماعات للخروج من الأزمة في فترة (1987–1989) تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و 17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 إرتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية) ثم إنخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل بإندلاع الحرب سنة 1991، وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16.6 دولار للبرميل خلال فترة (1991–1995)[2].

[1] Chems Eddine Chitour , Référence, p171.

[2] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص20.

ثانيا: الأزمة النفطية الخليجية سنة 1990:

أ- مفهومها:

تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي وقعت على إثر الغزو العراقي للكويت في 2 أوت 1990 ، مما سبب إرتفاعا كبيرا في أسعار النفط حتى بلغت في الأشهر الأولى للحرب سقف 40 دولار للبرميل، لكن تدخل الوكالة الدولية للطاقة من خلال تصريف المخزونات الإستراتيجية للدول الأعضاء فيها، وقيام السعودية والإمارات برفع إنتاجها إلى الطاقات القصوى لتعويض إنتاج العراق والكويت عجل بإنخفاض الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الأزمة[1].

ب- أسباب الأزمة النفطية الخليجية :

خلفت الأزمة النفطية العكسية نتائج ظهرت بوادرها في حدوث أزمة نفطية أخرى، كما أن بعض الدول الأعضاء في منظمة الأوبك واصلت اجتيازها لحصص الإنتاج الخاصة بها، حيث كانت منظمة الأوبك تنتج أعلى ما وصلت إليه على مدى ثمانية سنوات أوائل عام 1990 وهو 24 مليون برميل في اليوم، و زاد العرض مما أدى إلى ضغوط قوية على أسعار النفط العالمية، ففي جوان من نفس العام هبط سعر البرميل إلى 14 دولار بعد أن كان حوالي 18 و 20 دولار في بداية العام، هذا ما أدى بالكويت والإمارات العربية المتحدة إلى عدم احترام حصصها الإنتاجية، فحسب "ADLMAN"أن أي عضو داخل المنظمة يخلق ظاهرة ندرة أو مشكلة تمويل من منتوج ما فإنه يعرض باقي أعضاء هذه المنظمة إلى الخروج عن القواعد التي رسمتها.

فبعد التوصل إلى اتفاق جديد في نهاية جويلية 1990 بين جميع أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر لمعالجة مشكلة الخروج على الحصص، لم يتحقق نظرا لتجاوز كل الحصة المخصصة له[2].

كذلك بعد نهاية الحرب العراقية- الإيرانية، قامت العراق باسترجاع حصتها الإنتاجية من النفط داخل السوق النفطية عن طريق وضع برنامج يحتوي على 30 مشروع لزيادة الطاقة الإنتاجية من أجل أن تكون ثاني أكبر منتج داخل الأوبك بعد العربية السعودية، بالإضافة إلى ذلك الغزو العراقي للكويت بسبب خلاف حدودي هذا الغزو أثر على ارتفاع أسعار النفط.

---

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2008-2009، ص97.

[2] بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR**، مرجع سبق ذكره، ص25

ج- نتائج الأزمة النفطية الخليجية :

إن الأزمة النفطية الخليجية أدت إلى زيادة حدة الأزمات الاقتصادية في الدول المنتجة والدول النامية، كما أدت إلى عودت الشركات النفطية العالمية للنشاطات الإنتاجية في الدول المنتجة، فبعد الأزمة النفطية العكسية والأزمة النفطية الخليجية، عجزت الدول المنتجة عن تمويل المشاريع النفطية وتأمين المتطلبات التكنولوجية لصناعتها، مما دعاها إلى اللجوء للشركات النفطية العالمية الكبرى من أجل استرجاع وإنتاج النفط في إطار عقود وأشكال قانونية، ومن بين هذه الدول روسيا والجزائر وغيرها من الدول النامية[1].

ومن نتائج هذه الأزمة النفطية بروز القوة النفطية السعودية والقوة الأمريكية، فبعد التقارب الذي حدث أثناء حرب الخليج تم تحديد معالم التعاون السعودي الأمريكي في مجال إمداد السوق النفطي بما يكفي لتغطية الطلب، فهذا التفاهم راجع لكون أن السعودية تعتبر أكبر منتج في العالم وأمريكا أكبر مستهلك، فهذان البلدان يستطيعان التأثير مباشرة على العرض والطلب وبالتالي على الأسعار النفطية.[2]

فبعد المراحل التي مرت بها الصناعة النفطية من نظام سيادة الشركات العالمية ثم جاء نظام الأوبك (ظهور قوة المنتجين) ثم نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة حيث سطرت هذا النظام الجديد، بحيث يمكن تحديد الأسعار عن طريق خلق آليات العرض والطلب وضمان الإمدادات النفطية لاقتصادها وللدول الصناعية الأخرى.[3]

ثالثا: الأزمة النفطية الآسيوية سنة 1998

أ– مفهومها:

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث إختلال كبير في العرض والطلب ، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الإستهلاك فإنعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد إرتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الإختلال في سوق النفط فإنخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

---

[1] لويس جيوستي، **المحافظة على تماسك منظمة أوبك**، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007 ، ص10.

[2] **La politique énergétique américaine et ses incidences sur les pris**, BIP N 7651, aout 1994, p1-2

[3] NSARKIS, **le poids prépondérants des étas unis sur le marché mondial**, PGA N560, 1992, p 37-44

ب- أسباب الأزمة النفطية الآسيوية:

لقد حدثت هذه الأزمة البترولية نتيجة لعدة أسباب اقتصادية وسياسية، نذكر منها الأهم:

ب-1- الأزمة الاقتصادية الآسيوية وضعف الطلب العالمي على النفط:

بدأت آثار الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي ظهرت في منتصف عام 1997، وظهرت بشكل واضح على الساحة الدولية خلال عام 1998 مع استمرار الانكماش في معظم تلك الدول وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها وخاصة إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية، فإنخفاض النمو الاقتصادي لليابان وبعض الدول الآسيوية منها: كوريا الجنوبية، تايلاندا، ماليزيا وغيرها

ب-2- زيادة المخزون النفطي:

لقد أثر زيادة المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي فقد ارتفع عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار، فقد أبرز الأستاذ: "robat merla" مدير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة دور الفائض في المخزون النفطي عن مخزون النفط العالمي والذي يشير إلى زيادة هذا المخزون منذ بداية عام 1997 وحتى أوت 1998 بـ 10 مليون برميل، فهذا يدل على أهمية المخزون في تأثيره على العرض العالمي ومنه زيادة الفائض النفطي[1].

ج- نتائج الأزمة النفطية الآسيوية:

خلفت الأزمة النفطية الآسيوية نتائج على الاقتصاد العامي، نذكر منها[2]:

- إنخفاض عائدات الدول المنتجة، فكان لتدهور أسعار النفط آثار بالغة الضرر على اقتصاديات الدول المنتجة مما اثر على عائداتها، فالدول العربية الأعضاء في الأوبك انخفظت عائداتها النفطية من 108.9 مليار دولار عام 1997 إلى 76.1 مليار دولار عام 1999.
- إنخفاض أرباح الشركات البترولية، ففي بداية عام 1997 بدأت أسعار النفط في التراجع من حوالي 24 دولار للبرميل حتى وصلت إلى أقل من 10 دولار للبرميل في بداية عام 1999، فظهر ذلك على تراجع أرباح الشركات النفطية العالمية إلى الاندماج من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج.

[1] تقرير عن ندوة أكسفورد العشرين للطاقة،"**الطاقة في العالم تحديات الركود مقابل تحديات النمو**"، 31 أوت إلى 1998/12/10.

[2] بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR**، مرجع سبق ذكره، ص26

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 [1]

عرفت أسعار النفط ابتداء من سنة 1999 تطوار كبيرا، واتجاها تصاعديا نتيجة مجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار وأهمها أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي استهدفت من خلالها برجي التجارة العالمية في نيويورك، وكذا الحرب على العراق سنة 2003، وتداعيات أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007 والأزمة المالية لسنة 2008.

حيث فاقت أسعار النفط سقف 20 دولار للبرميل ،ابتداء من الربع الثالث لسنة 1999، واستمرت في الإرتفاع سنة 2000، حيث حددت دول الأوبك سياسة جديدة لتحقيق سعر مستهدف لسلة خاماتها يقدر بـ 25 دولار للبرميل، من خلال الإدارة المستمرة للإمدادات بتخفيض الإنتاج بمقدار 500 ألف ب/ي في حالة انخفاض الأسعار الى اقل من 22 دولار للبرميل، وزيادته بنفس القيمة في حال تجاوزت الأسعار سقف 28 دولار للبرميل.

شهد العام 2001 إنخفاضا في أسعار سلة أوبك بنسبة 16%، مقارنة بمستويات عام 2000، وكان لقرارات تخفيض الإنتاج التي أقرتها المنظمة، والتي وصلت في مجملها الى 3.5 مليون ب/ي أثر فعال في الحيلولة دون انهيارها الى المستويات التي شهدتها عام 1998 وبداية 1999، إلا أن أحداث 11 سبتمبر وما ترتب عنها من تداعيات، زادت من إنخفاض الأسعار إلى أن بلغت 17.6 دولار للبرميل في نهاية العام، مقارنة بمستواه البالغ 24.4 دولار للبرميل في الأسبوع الذي سبق الأحداث، لتقرر المنظمة في 14 نوفمبر 2001 تخفيض الإنتاج بمليون ونصف المليون برميل في اليوم ،ابتداء من الفاتح جانفي 2002، شريطة التنسيق مع الدول غير الأعضاء في المنظمة، لإتباع نفس السياسة النفطية لدفع الأسعار إلى الارتفاع من جديد، وهو ما تحقق فعلا حيث أخذت أسعار النفط في الإرتفاع مطلع سنة 2002 لتستقر ضمن النطاق السعري (22-28 دولار للبرميل)، ابتداءا من شهر مارس، ليبلغ متوسط السعر 24.36 دولار للبرميل مقارنة بـ 23.12 دولار للبرميل عام 2001.

شهدت أسعار سلة أوبك خلال عام 2003 إرتفاعا في مستوياتها بنحو 3.74 دولار للبرميل، أي بنسبة إرتفاع بلغت 16% ، مقارنة بعام 2002، ليصل معدل السعر الى 28.1 دولار للبرميل متخطيا بذلك الحد الأعلى للنطاق السعري المحدد من قبل المنظمة وهو 28 دولار للبرميل، وقد أثرت

[1] دخلي عبد الرحمان، **"أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014"**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الحرب الأمريكية البريطانية على العراق ، والاضطرابات السياسية في فنزويلا، والتوترات القبلية في نيجيريا تأثيرا كبيرا على السوق النفطية، حيث إنخفض المعروض النفطي لمنظمة الأوبك بـ 300 ألف برميل يوميا، رغم تعويض البلدان النفطية الأخرى لجزء كبير من الكميات المسحوبة من السوق خاصة من طرف السعودية وإيران .

عرف العالم صدمة نفطية أخرى بدأت منذ سنة 2004، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 36.05 دولار للبرميل، متأثرة بجملة من الأحداث التي عززت ذلك الإرتفاع المتواصل، فقد توقف الإنتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس النفطية ، مما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الأوسط، حتى بلغ إنتاج أوبك 30 مليون برميل في اليوم، ومع ذلك لم تكن قادرة على مجاراة الطلب العالمي على النفط، الذي ارتفع بالموازاة مع إرتفاع النمو الإقتصادي العالمي[1].

وحتى سنة 2008 واصلت أسعار النفط في مسارها التصاعدي، فقد تجاوزت الأسعار الإسمية لأسعار النفط حاجز الـ 113 دولار للبرميل، ووصل سعر الخام الأمريكي الخفيف في العقود الآجلة حاجز الـ 150 دولار للبرميل خلال شهر جويلية 2008، وبلغ المعدل السنوي لسعر النفط بالقيمة الإسمية الى 94.1 دولار للبرميل خلال 2008 ، وهو أعلى معدل سنوي منذ أن تم العمل بهذا السعر في 1987

الأزمة النفطية سنة 2008:

أ- **مفهومها:**

تعود التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط على مدار العام 2008، بشكل أساسي إلى الأزمة المالية التي ألقت بظلالها على السوق النفطية بشكل عام، فالمنحنى التصاعدي الذي انتهجته أسعار النفط منذ جانفي إلى جويلية 2008، لم يكن لأساسيات السوق النفطية أي دور فيها، فلم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعد عاملا رئيسيا وراء أي إرتفاع قد يطرأ على الأسعار، كما أن مستويات المخزون ظلت مرتفعة عن معدلها المسجل خلال السنوات الخمس الماضية[2].

ب- **أسباب الأزمة النفطية 2008:**

من أهم العوامل التي لعبت دورا رئيسيا في الإرتفاع في أسعار النفط خلال النصف الأول من العام ما يلي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2005، ص 25.

[2] **التقرير الإقتصادي**، صندوق النقد العربي الموحد، الفصل العاشر، 2009، ص 92.

- عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، فقد وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الإستثمارية المنتشرة في جميع أنحاء العالم الصناعي، والتي تمتلك أموال ضخمة ضالتهم في السوق النفطية لجني أرباح كبيرة على المدى القصير، من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك السوق.
- إستمرار إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى، مما شجع على تدفق الأموال الى سوق السلع، وخاصة النفط الخام في مسعى من المستثمرين للتحوط ضد التضخم وتقلبات أسعار العملات.
- بالإضافة الى المخاوف المتعلقة باحتمالية تعطل الإمدادات من بلدان غرب إفريقيا ومن خليج المكسيك بسبب العواصف التي ضربت المنطقة، منها إعصار غوستاف والعاصفة الإستوائية آيك وتعطيل لبعض شحنات النفط المصدرة من ميناء فوس لافيرا الفرنسي بسبب إضراب العمال[1].

ج- **نتائج الأزمة النفطية 2008**:

لقد كان لذلك الإرتفاع الكبير في الأسعار خلال النصف الأول من سنة 2008، تأثيرات كبيرة من خلال زيادة معدلات التضخم، حيث بلغت في الدول الصناعية مقدار 3.4%، وفي الدول النامية نسبة 9.3%، وعندما تقبل البنوك المركزية للدول بمحاربة التضخم فهذا يعني القبول بمعدلات نمو منخفضة، مما أدخل الإقتصاد العالمي في حالة ركود، حيث سجل في سنة 2008 نسبة 3.2% من مقابل نسبة 5.2% سنة 2007، لينعكس ذلك على انخفاض هائل في الأسعار خلال النصف الثاني من سنة 2008.

- شهدت أسعار النفط في 2009 انخفاضا في المعدل السنوي لأول مرة منذ سنة 2001، حيث وصلت الى 61.06 دولار للبرميل، متأثرة في ذلك بانخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي ليصل إلى مستويات تفوق معدلاتها خلال الخمس سنوات السابقة، وتعكس حركة المعدلات نصف السنوية التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، حيث مالت تارة نحو الارتفاع وأخرى نحو الانخفاض، فقد وصل معدل سعر النفط إلى 50.7 دولار للبرميل خلال النصف الأول من العام، مشكلا إنخفاضا بنحو 32.2 دولار للبرميل، أي ما يعادل 39% بالمقارنة مع النصف الثاني من العام السابق، وانخفاضا بنسبة

[1] **التقرير الإقتصادي**، صندوق النقد العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

51.8% مقارنة بالنصف الأول من عام 2008، أما خلال النصف الثاني من عام 2009، فقد ارتفعت الأسعار بنحو 20.3 دولار للبرميل، أي بنسبة 40% وهو ما يمثل انخفاضا بنحو 12 دولار للبرميل، أي بنسبة 14.5% مقارنة بالنصف المناظر من العام السابق.

في سنة 2010، كان للتعافي النسبي للاقتصاد العالمي من تأثيرات الأزمة العالمية والذي سجل نموا مقبولا بلغ نحو 3.9% أثره الإيجابي على الإستقرار النسبي لأسعار النفط ضمن نطاق مقبول من المنتجين والمستهلكين، وقد انعكس ذلك إيجابا على أسواق العرض والطلب والإستهلاك وذلك بفعل انتعاش وتيرة النمو الإقتصادي العالمي، سواء في البلدان الصناعية التي شهدت عودة للنمو ولو بنسبة 2.8 %، وفي البلدان النامية الآسيوية التي بلغ معدل النمو فيها 9.4%، ومن ضمنها الصين التي لامس نموها الإقتصادي ال 10%، بالإضافة الى نسبة نمو تقدر بـ 5.7% في أمريكا اللاتينية وهو ما أدى إلى إرتفاع حجم الطلب العالمي على المادة النفطية بنسبة 3.29 %، وبالتالي عودة إرتفاع الأسعار الى 77.45 دولار للبرميل[1].

الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة 2011-2016

إستهل الربع الأول من سنة 2011 إرتفاعا معتبرا لأسعار النفط، حيث بلغ 100.97 دولار للبرميل، وواصل هذا الإرتفاع في الربع الثاني من السنة ليصل الى 112.33 دولار للبرميل، ثم انخفض بحوالي 4 دولارات في الربع الثالث، واختتمت سنة 2011 بانخفاض آخر طفيف فوصل السعر إلى 107.9 دولار.[2]

لقد ارتفع سعر البرميل في الربع الأول من سنة 2012 إلى أعلى مستوياته ليصل الى سعر 117.43 دولار للبرميل، ولكنه عرف سقوطا حرا قدر بنسبة 9%، فبلغ بذلك سعر 106.77 دولار للبرميل فسعر 106.6 دولار ليرتفع ارتفاعا طفيفا في الربع الأخير من السنة بدولار واحد تقريبا أي إلى سعر 107.4 دولار للبرميل عرفت سنة 2013 تقلبات في أسعار النفط، فكان السعر في الربع الأول من السنة 109.5 دولار للبرميل، ثم انخفض بحوالي 8% في الربع الثاني ليصل الى سعر 100.93 للبرميل، وبلغ المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك 105.87 دولار للبرميل.[3]

[1] **التقرير الإقتصادي**، صندوق النقد العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] **التقرير الإحصائي السنوي للأوابك**، 2013، ص 82.

[3] **التقرير الإحصائي السنوي للأوابك**، نفس المرجع، ص 112.

الأزمة النفطية سنة 2014 :

أ- مفهومها:

شهدت أسواق النفط العالمية عدد من التحولات خلال 2014 لينتهي العام على أسعار متدنية قوضت من قدرة الدول المصدرة على تحقيق مزيد من العوائد النفطية، ويرجع ذلك لوجود فائض من الإمدادات النفطية بداخل الأسواق العالمية مدفوعة بزيادة إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية.

فقد سعر مزيج برنت القياس الأوروبي خلال عام 2014 بنحو 47.6% من قيمته ليغلق على مستوى 57.57 دولا اًر للبرميل ليسجل أدنى مستوى منذ 20 مايو 2009.

وتراجع سعر سلة خامات أوبك إلى أدنى مستوى له منذ عام 2009 وسط أشد موجة هبوط في أسعار النفط منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث سجل سعر سلة خامات المنظمة نحو 54.44 دولارا للبرميل الواحد لتفقد 48% من قيمتها خلال عام 2014.

منذ شهر جويلية 2014 والأسعار تواصل هبوطها بشكل سريع، إذ فقد برميل النفط حوالي 28% من قيمته خلال ثلاثة أشهر فقط أي منذ جويلية وحتى نهاية أكتوبر، وواصل هبوطه بعد ذلك إلى 45% ليصبح بذلك سعر برميل النفط حوالي 63 دولارًا، وهو أدنى مستوى يصل إليه منذ حوالي 5 سنوات[1].

ب- أسباب الأزمة النفطية سنة 2014:

هناك عوامل أخرى تضاف إلى طفرة النفط الصخري والتي قد تكون مسؤولة عن هذا الانخفاض وهي: [2]

ب-1- صدمات العرض غير المتوقعة:

لقد شهدت مستويات إنتاج العديد من المنتجين الرئيسيين زيادات كبيرة في النصف الثاني من سنة 2014، في ليبيا على سبيل المثال، تم الإعلان في شهر جويلية عن إعادة فتح محطات النفط الحيوية بعد 11 شهر من إغلاقها والتي كانت السبب الرئيسي في اضطراب الإنتاج النفطي، أما بالنسبة للعراق فقد رفع قدراته الإنتاجية بنحو 0.5 مليون برميل يوميا بين شهر جوان وديسمبر، كما شهدت مستويات الإنتاج من المنتجين من خارج منظمة الأوبك مثل روسيا وكندا والنرويج والمملكة المتحدة ارتفاعا في إنتاجهم خلال هذه الفترة، لقد ساهمت مجموع الزيادة في الإمدادات النفطية (1.5 مليون برميل يوميا) في الفترة الممتدة بين جوان

[1] دخلي عبد الرحمان، **"أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014"**، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] **Energy Information Administration**: 2014, Annual Energy Outlook, Washington, pp 58-60.

وديسمبر لجميع المنتجين للنفط التقليدي في منع الولايات المتحدة من التوسع في إنتاج النفط الصخري.

ب-2- صدمات الطلب غير المتوقعة:

خلال سنة 2014 كان هناك عدد من المفاجآت السلبية التي طرأت على معدلات نمو الاقتصاد العالمي، الأمر الذي اضطر وكالة الطاقة الدولية من جديد لإعادة مراجعة توقعاتها بخصوص مستويات الطلب العالمي على النفط، ولقد أنتج تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي انخفاضا في أسعار العديد من السلع بما في ذلك المعادن والمواد الغذائية خلال النصف الثاني من2014

بالإضافة إلى ذلك، فإن الارتفاع المفاجئ لسعر صرف الدولار الأمريكي أدى إلى ارتفاع في السعر الحقيقي للنفط بالعملات المحلية الأخرى، وبالتالي ساهم بشكل مباشر في تراجع الطلب على النفط.

ب-3- إستجابة العربية السعودية المفاجئة:

في سياق العرض الإيجابي وصدمات الطلب السلبية كما تم التطرق إليه سابقا، من الطبيعي أن تلجأ العربية السعودية إلى التخفيض الجزئي لمستويات إنتاجيا من أجل منع مزيد من الانهيارات في أسعار النفط وفقا لإستراتيجية تعظيم الربح، ولكن وعلى غير العادة أشارت العربية السعودية بقوة بأنها لن تضحي بحصتها في السوق من أجل الدفاع عن الأسعار.

على ما يبدو، تسعى العربية السعودية من خلال هذا القرار المفاجئ إلى تجنب تكرار الأحداث التي صاحبة الأزمة لسنة 1980، عندما خسرت الأوبك بشكل منهجي حصتها السوقية من أجل الدفاع عن الأسعار لصالح منتجين من خارج الأوبك، وسط زيادة معممة في إنتاج النفط العالمي

خفضت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها توقعاتها لنمو الطلب في عام 2015 بنحو 250 برميل يوميا إلى 900 ألف برميل يومياً، مما يدفع أسعار خام برنت للتراجع خلال عام 2015 إلى مستوى 62 دولار في المتوسط تراجعاً من مستوى 99.04 دولار كمتوسط خلال عام 2014، وحذرت الوكالة من عدم الاستقرار العالمي واحتمالات التخلف المالي من قبل منتجين رئيسيين مثل فنزويلا وروسيا

ج- نتائج الأزمة النفطية 2014:[1]

التأثير سيكون إيجابياً في أغلب الحالات على الدول المستوردة المتقدمة مثل أمريكا، اليابان ومنطقة اليورو وذلك من خلال إرتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الإستهلاك من خلال التوافر في

[1] تقوى حسناوي،عبد العزيز أحمد شاوش، مرجع سبق ذكره،ص 46.

فاتورة الوقود والمواصلات، وإنخفاض تكاليف مدخلات الانتاج من الطاقة وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في انتاجها مثل البتروكيماويات، الألومنيوم والورق.

أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط الأخرى سيكون التأثير سلبياً من خلال قنوات التبادل المالي مثل انكشاف البنوك الأسترالية عن الأسواق الروسية والتبادل التجاري، إضافة إلى الإعانات المالية وتحويلات العاملين حول فنزويلا على سبيل المثال وحول روسيا في آسيا الوسطى، وحول دول مجلس التعاون في شبه القارة الهندية ودول الربيع العربي.

أما من ناحية التأثير السلبي عموما ما يكون على الدول المصدرة لأنها الأكثر إعتماداً على النفط والأكثر تأثراً به، فستنخفض مداخيل هذه الدول وستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوطات، وكذلك أسعار الصرف لبعض الدول مثل روسيا، فنزويلا، نيجيريا وحتى السعودية، لأنها تساهم مساهمة كبيرة من إنتاجها في الأسواق النفطية العالمية.

وكخلاصة لسنة 2014، فإن الانخفاض الدراماتيكي في أسعار النفط العالمية من 100 دولار مطلع عام 2014، الى 56 دولار في أيامها الأخيرة، جعل من الدول النفطية التي تعتمد موازناتها بنسب كبيرة على إيرادات النفط أكبر الخاسرين.

المبحث الثاني: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي

تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية من أهم المحددات التي بواسطتها نستطيع الحكم على مدى نجاح الدول والحكومات في تحقيق أهدافها الاقتصادية المرجوة للتنمية على المدى الطويل خاصة وأن كل مؤشر منها يعكس سياسة معينة، حيث سنتطرق الآن إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية منها الداخلية التي لها تأثير مباشر على التوازن الداخلي كمعدلات النمو، عجز أو فائض الموازنة العامة والتضخم ومنها الخارجية التي لها تأثير مباشر على التوازن الخارجي أو التوازن العام وهي أسعار الصرف الميزان التجاري وغيرها.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الداخلية

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الداخلية أو كما يطلق عليها بعض الباحثين مؤشرات الأداء الاقتصادي لعل أبرزها تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي أو نمو الناتج المحلى الإجمالي وفائض في الموازنة العامة وتخفيض معدلات التضخم والبطالة.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

معدل النمو الاقتصادي الذي تسعي خلفه الحكومات وتتطلع إليه الشعوب، مع أن ارتفاعه لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية اقتصادية، وهناك عدة تعريفات للنمو الاقتصادي نبرز أهمها في الأتي:

أولا:تعريف النمو الاقتصادي

- **التعريف الأول** : يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل النمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوي معيشة الأفراد[1]
- **التعريف الثاني** : ويمكن تعريف معدل النمو الاقتصادي عل أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ قلة الموارد [2].
- **التعريف الثالث** : يعرف النمو الاقتصادي على أنه " حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني"[3]

---

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة– ديوان المطبوعات الجامعية – الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2005،ص 12.

[2] بن عزة محمد،**تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1،2013، ص5.

[3] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الطباعة، مصر ،2007.ص 73.

كما تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي فقط بل يجب أن بصحبه زيادة حقيقية في دخل الفرد مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي يفوق معدل النمو السكاني.

ثانيا: قياس معدل النمو الاقتصادي[1]:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة و سنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل الخام وهذا وفق العلاقة التالية:

$$\text{الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

عند التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي لابد من شرح ولو بسيط للناتج الداخلي (المحلي) الخام (PIB) الذي يعتبر مهم جدا ،فهو يعكس صحة اقتصاد البلد كما له تأثير كبير على الأفراد ومختلف الأسواق والعملات

✓ **الناتج المحلي الخام**

– تعريف الناتج المحلي الخام[2]

هو عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة سنة

الناتج المحلي الخام= الناتج الوطني الخام – إنتاج المواطنين في الخارج + إنتاج غير المواطنين في الداخل

مما يعني أن الناتج المحلي لا يهتم بجنسية المنتج أو الانتماء للدولة بل يهتم بالموقع

– مكونات الناتج المحلي الخام[3]

يشمل الناتج الوطني الخام أربعة قطاعات رئيسية هي:

- قطاع الإنفاق الاستهلاكي الشخصي (C)
- قطاع الإنفاق الاستثماري (القطاع الإنتاجي) (I)

[1] بن عزة محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

[2] بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي** ، دار العلوم للنشر ، عنابة الجزائر، 2007، ص61.

[3] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة الجزائر**،دار أسامة للنشر باب الزوار الجزائر، 2004، ص42.

- قطاع الإنفاق الحكومي (G)
- صافي الصادرات (القطاع الخارجي) (X-M)

وبالتالي يكون الناتج المحلي الخام على النحو التالي: $PIB= C+I+G+(X-M)$

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي:

باعتبار أن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي فإننا نميز بين ثلاث أنواع من النمو الاقتصادي وهي كالأتي[1]:

أ- **النمو الطبيعي:**

النمو الطبيعي هو النمو الذي حدثً تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبرٍ عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل والتراكم الأولي لرأس المال مع سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكلٍ منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

ب- **النمو العابر أو غير المستقر:**

النمو العابر هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، ن وإنما يتصف بكونهً ناتجا عنٍ ظروف طارئةً عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته ويمثل هذا النمط من النمو حالة الدول النامية، حيث يأتيً استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة لذلك نجده غيرٍ قادر على إنشاء الكثير من آثار المضاعف، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

ج- **النمو المخطط:**

النمو المخطط هو النمو الذي حصلً نتيجة لعملياتٍ تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطًا وثيقًاُ بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلالٍ فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود.

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوراه، ،(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر،2009، ص8-9.

الفرع الثاني : الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية للتوجيه والتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل الإطار الذي تتجسد فيه السياسة المالية للدولة، حيث أنها تضم الأدوات الرئيسية لهذه السياسة والمتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة.

أولا: تعريف الموازنة العامة

يستخدم كل من مصطلحي الموازنة والميزانية العامة بشكل مترادف، ويؤديان نفس المدلول في قوانين موازنات الدول وفي كتب المالية العامة حيث هناك تعاريف أكاديمية وقانونية .

❖ الموازنة العامة هي وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية، كما تقوم بتلخيص مختلف النفقات العامة لتنفيذ البرامج الحكومية[1].

❖ " تمثل الموازنة العامة خطة تنفيذية قصيرة الأجل تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والأهداف بعيدة المدى، إلى برامج سنوية تعمل على تنفيذ الخطة العامة، وتحاول أيضا التنسيق بين مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتسهيل الرقابة والإشراف على النشاط الحكومي وتقييمه في سبيل تحقيق الأهداف العامة للتنمية"[2].

❖ **التعريف حسب القانون الجزائري:** تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها " [3]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الموازنة العامة تقوم على ركيزتين أساسيتين هما[4]:

✓ . التقدير والتوقع: تتمثل في توقع السلطة التنفيذية للمبالغ التي ينتظر تحصلها وإنفاقها خلال فترة مستقبلية

✓ . الإجازة والإقرار: تتمثل في تصديق السلطة التشريعية أو السلطة المختصة المخولة على مشروع الموازنة وإقراره

---

[1] أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990.2012**"، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر،2014 ، ص111.

[2] محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام ،"**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007،ص158.

[3] **القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة الحكومية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة3.العدد 35 الصادر في15 أوت 1990، ص 32 .

[4] محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام ، مرجع سبق ذكره، ص 156.

ثانيا: قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة

تخضع الموازنة العامة للدولة بصفة عامة إلى أربعة قواعد[1]:

- قاعدة السنوية: بأن يتم تقدير نفقات الدولة ومواردها لفترة زمنية مقبلة مدتها سنة.
- قاعدة الشمولية (العمومية):بأن تشمل الموازنة كل من تقديرات الموارد والاستخدامات أو النفقات بأكملها.
- قاعدة وحدة الميزانية: أن تدرج جميع النفقات وموارد مختلف الوحدات التابعة للدولة في موازنة واحدة.
- قاعدة توازن الميزانية: أن تتساوي النفقات مع الإيرادات كمبداء والباقي يترك للظروف الاقتصادية اللاحقة.

ثالثا: أهمية الموازنة العامة للدولة ؟ وخطورة عجز الميزانية:

أ- أهمية الموازنة العامة

للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية .وبعبارة أخرى، فإن الموازنة العامة للدولة لها دلالتها سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ يمكن الكشف عن مختلف اهتمامات وتوجهات الدولة، عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة، والنفقات العامة، التي تجمعهما وثيقة واحدة، هي الموازنة العامة للدولة. وفي اختصار، يمكن القول بأن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وإنما هي، كذلك، وثيقة صلة بالاقتصاد بجميع تفاصيله ، والأداة الرئيسية، التي يمكن من خلالها أو عن طريقها تحقيق أهداف الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

ب- عجز الموازنة العامة

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم، فهي من المشكلات المالية التي بسببها تتأثر المجالات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في ظل تقلص الموارد واتساع الحاجيات.

وعن الخطورة في عجز الموازنة هو" تنامي هذا العجز لأنه لو كان العجز يقل تدريجيا لتولد التوقع في تراجعه ولكن ازدياد العجز يجعل الدولة تتجه للاقتراض من الخارج (الدين الخارجي) وهذا على حساب

[1] أحمد نصير ، مرجع سبق ذكره ص 112.

[2] وزارة المالية المصرية، منشورات قطاع الموازنة العامة للدولة، **الموازنة في 25 سؤال وجواب**، شعبة المنضمات الدولية، 2014، ص3.

الاستثمارات العامة"[1] وهذا يؤدى إلى تخفيض النفقات العمومية الموجهة للبنية الأساسية.

ويعتمد مدى خطورة عجز الموازنة إلى حد كبير على طرق تمويل هذا العجز وأوجه الإنفاق العام، فالحكومة غالبا ما تلجا إلي زيادة المعروض النقدي من خلال إصدار المزيد من النقود وعلى الرغم من سهولة وسرعة هذه الطريقة إلا أن آثارها شديدة الخطورة على الاقتصاد ، نظراً لان أي زيادة للمعروض النقدي دون أن تقابل بزيادة ملموسة في حجم الإنتاج تترجم سريعاً إلى ارتفاعات شديدة في معدلات التضخم[2].

الفرع الثالث : معدل التضخم

بدأ الاهتمام مؤخرا بموضوع التضخم كظاهرة اقتصادية، حيث تباينت الدراسات المفسرة له، مما افرز تضاربا في السياسات الرامية لاحتوائه أو للحد من تفاقمه ,وسنحاول التطرق إلى تعريفه وذكر أنواعه وكذا طرق قياسه.

أولا تعريف التضخم:

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة فالبعض ركز على مظهر التضخم والبعض الآخر ركز على الأسباب المنشئة للتضخم.

أ– : التعرف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم:

تنطوي تحت هذا الإطار من الأسباب التعاريف المبنية على الكمية النقدية والتعاريف المبنية على الدخل والإنفاق وتعريف نظرية العرض والطلب وهي[3]:

أ–1- التعريف المبني على النظرية الكمية النقدية:

من الأمثلة على ذلك نجد أنصار النظرية النقدية عرفوا التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" ، بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في السوق بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي كلما زادت الأسعار وبالتالي حدث التضخم.

أ–2- التعريف المبني على الدخل والإنفاق:

تقضى هذه النظرية "بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل" فزيادة الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها

---

[1] **وزارة المالية المصرية**، مرجع سبق ذكره ص 21.

[2] فاطمة فوقة، **حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة كمدخل لترشيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر** ، أطروحة دكتورة ، محاسبة مالية وبنوك ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017،ص 161 .

[3] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة، الإسكندرية مصر، 2003، ص14.

أ-3- التعريف المبني على العرض والطلب:

"زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلي ارتفاع الأسعار" ومنه نستنتج أن التضخم هو الارتفاع في المستوي العام للأسعار والمستمر نتيجة الزيادة في كمية النقود المتداولة.

ب- التعاريف المبنية على خصائص التضخم:

ومبين الاقتصاديين **«مارشال»، «روبينس»، «فلامان» «**أوليف » وتنصب تعاريفهم على أهم الأثار التي تحدثها الأسعار في التضخم

- حيث عرف G-OLIVE التضخم "بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع بعض السلع (ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى)"[1]
- ويعرف Flaman الضخم " بأنه حركة الارتفاع العام للاسعار"[2]

يعرف التضخم على أنه ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، ومعدّل التضخم هو معدّل نمو مستوى الأسعار، حيث يشترط في هذا الارتفاع الاستمرارية والدوام في الارتفاع، بحيث الارتفاع المؤقت لا يمكن اعتباره تضخميا وبصفة عامة يطلق مصطلح التضخم على الظواهر التالية[3]:

- ✓ الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهي التضخم النقدي.
- ✓ زيادة المداخيل النقدية بشكل غير عادي وهو التضخم بالمداخيل.
- ✓ إرتفاع تكاليف الإنتاج وهو التضخم بالتكاليف.
- ✓ الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وهو التضخم بالأسعار.

ثانيا: أنواع التضخم :

لقد تعددت أشكال وأوجه ظاهرة التضخم فأراء الاقتصاديين حول تصنيف التضخم مرت عبر مراحل ونذكر من بين الأنواع التالي[4]:

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي، قواعد، نظم، نظريات، سياسات مؤسسات نقدية**، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر،1993، ص214.

[2] غازي حسين عناية،مرجع سبق ذكره ، ص17.

[3] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص214.

[4] – غازي حسين عناية ،مرجع سبق ذكره، ص56.

أ- معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الإثمان(الأسعار): يضم هذا المعيار ثلاث أنواع هي:

أ-1- التضخم الطليق (الظاهر) : وهو ارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرونة, نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع والخدمات.

أ-2- التضخم المكبوت (المقيد) : تؤدي الرقابة الشديدة من قبل الدول على الأسعار وسياسة الإعانات إلى ظهور نوع من التضخم مستتر, يتميز بانخفاض في الأسعار.

أ-3- التضخم الكامن (الخفي) : ويقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك, وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثلا تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.

ب- معيار مدى حدة الضغط التضخمي يضم ثلاث أنواع كما يلي:

ب-1- التضخم الجامح : وهو أخطر الأنواع على الإقتصاد القومي, إذ ترتفع الأسعار بصورة مذهلة, فتنعدم الثقة في النقود وتؤدي إلى إرتفاع الأجور وزيادة تكاليف الإنتاج وخفض أرباح العمال. ويستمر هذا الإرتفاع يوما بعد يوم وبشكل سريع حتى يبلغ مستوى الأسعار أرقام قياسية.

ب-2- التضخم غير جامع : ويكون أقل خطورة من سابقه حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل, وأيضا يكون علاجه في متناول السلطات النقدية مما لا يؤدي إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.

ب-3- التضخم الزاحف : ويقصد به الارتفاع بمقدار 1%،2%،3% سنويا في المستوى العام للأسعار, فهذا التضخم ليس ناتجا عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي وإنما إرتفاع الأسعار هي التي تزيد من التداول النقدي.

ج- معيار مصدر الضغط التضخمي : يضم هذا المعيار نوعين هما:

ج-1- التضخم بفعل زيادة الطلب الكلي : نتيجة الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة, وقصور الإنتاج عن تلبيته,

ج-2- التضخم بفعل زيادة التكاليف: سببه حدوث زيادة في تكاليف الإنتاج، وكذا ارتفاع أسعار المواد المستوردة (تضخم مستورد) وهذا ما يرفع مستوى الأسعار..

ثالثا: حساب وقياس مؤشرات التضخم:

يتم حساب معدل التضخم في أبسط صورة عن طريق المعادلة التالية:[1]

[1] أحمد سلامة شمعون، **مقرر مبادئ الاقتصاد الكلي**، منشورات جامعة الملك خالد السعودية، 2015، ص 2.

$$\text{التضخم} = \frac{\text{المستوي العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوي العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوي العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في اقتصاد ما على محورين أساسيين[1]:

- يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار.

- بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني . ويوجد أكثر من نوع قياسي لقياس التضخم أهمها الأرقام القياسية للأسعار:

الأرقام القياسية للأسعار[2]:

أ- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس (لاسبير la Speyres)

في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة المقارنة ولهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس، ويمكن تعريف هذا الرقم كما يلي:

- **رقم لاسبير** : الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس، ويمكن حسابه كما يلي:

$$IL = \frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q0} \times 100$$

$\sum P1.Q0$: تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس مضروبة في أسعار سنة المقارنة.

$\sum P0.Q0$: تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس مضروبة في أسعار سنة الأساس.

ب- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة (باش paache index) :

في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات فترة المقارنة ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة ف ترة المقارنة، ويمكن تعريفه كما يلي :الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات ف ترة المقارنة، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$IP = \frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q0} \times 100$$

[1] أ.د.مجدي الشوربجي، **أثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر**، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2013، ص 34.

[2] سعيد هتهات ، **دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر** ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2006، ص221-222.

$\sum P1.Q1$: تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة.

$\sum P0.Q0$: تمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس .

تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس مضروبة في أسعار سنة المقارنة

ج- الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر Fisher index) [1]

حيث جمع فيشر بتين الرقمين وأوجد رقما جديدا وهو عبارة عن الوسط الهندسي لرقمي لاسبير وباش، وسمي الرقم القياسي الأمثل(فيشر).

وهذا ما توضحه المتطابقة التالية لفيشر:

$$IF = \sqrt{I(L).I(P)} = \sqrt{\left(\frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q0} \times 100\right)\left(\frac{\sum P1.Q1}{\sum P0.Q1} \times 100\right)}$$

المطلب الثاني: المؤشرات الخارجية

هناك العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي سنتناول منها الآتي:

الفرع الأول: أسعار الصرف

للوقوف على ماهية سعر الصرف سوف نتطرق إلى تعريف وخصائص ووظائف سعر الصرف، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه، وأنواعه.

أولا: تعريف سعر الصرف

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، لذا سنقتصر على بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه أو تعطي شمولا لتعريفه، كالتالي:

- يعرف سعر الصرف على أنه" :عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى".[2]
- "هو عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية " [3]

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره، ص221.

[2] الطاهر قانة، **اقتصاديات صرف النقود والعملات**، دار الخلدونية، الجزائر، 2009 ، ص 10 .

[3] مجدي محمود ، **الاقتصاديات صرف النقود والمعلمات**، دار الخلدونية، الإسكندرية ، 2007، ص 244.

ثانيا: أنواع سعر الصرف :توجد عدة أنواع لسعر الصرف سوف نحاول ذكر أهمها:

أ- سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدالة وحدات من عملة محلية ،ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدالة وحدات من العملة الأجنبية والمقصود من هذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي أي سعر العملة الجاري والذي ا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين[1]

ب- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية , وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية[2]:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pdz}$$

TCR :سعر الصرف الحقيقي.

TCN:سعر الصرف الاسمي.

Pus :مؤشر الأسعار بأمريكا، Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

ومنه (TCN/ Pdz) : يمثل القوة الشرائية للدولار بالجزائر ، أما (1$/ Pus) فيمثل القوة الشرائية لدولار في الو . أ.م وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية للدولار في أمريكا والقوة الشرائية لدولار في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية.

[1] مصطفي بن شلاط، **أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2006،ص3 .

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ,دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2003،ص 103.

ج- سعر الصرف الفعلي الاسمي:

يعبر هذا السعر على العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعدل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعدل في فترة زمنية ما، وكذا تفسير تغيير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي[1]

د- سعر الصرف الحقيقي الفعلي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على ثنائية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية أي، مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية ويحسب ثمن تأجيل التسليم أو تكلفة فترة الانتظار على أساس أسعار الفائدة على العملات بين السوق الوطني وسوق الصرف الدولي قصير الأجل[2].

الفرع الثاني :ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أبرز الأدوات التي تستعين بها الحكومات في رسم سياستها الاقتصادية ،ويؤكد ذلك حجم المبادلات التجارية الدولية ،وسنحاول إعطاء مفهوم ولو بسيط له.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

- **التعريف الأول:** تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أنّه« سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم»[3]
- **التعريف الثاني:** "هو ذلك السجل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة والمقيمين في دول العالم"[4] .

---

[1] عبد الحسين جليل عبد المحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** ,دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2011، ص29 .

[2] علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر خلال الفترة1970-2010**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، غير منشورة،2012،ص16.

[3] محمد محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 1999 ،ص1 .

[4] محمد عيسي عبد الله، موسي ابراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار المنهل ، لبنان، الطبعة الأولي،1998، ص 85

ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات:

يتألف ميزان المدفوعات من مكوّنات رئيسية لا بد من توفرها فيه عند إعداده، وهي[1]:

- ✓حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري.
- ✓حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال.
- ✓حساب التسوية لميزان المدفوعات؛ أي صافي الاحتياطات الرسمية.
- ✓حساب السهو والخطأ.

- **حساب العمليّات الجاري:** هو ذلك البند الشامل لكافة المعاملات الاقتصادية بشقيّها الدائن والمدين، والتي تجري عادة بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين في الدولة خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر هذا البند هامّاً في تكوين ميزان المدفوعات نظراً لأثره الإيجابي على الدخل الوطني، ويشمل أدناه كلاً من: الميزان التجاري، ويتألف من الحساب التجاري السلعي، والحساب التجاري الخدمي. حساب التحويلات الأحادية، ويُدرج أدنى هذا البند جميع المعاملات الاقتصادية بشقيّها الدائن والمدين، والتي تلزم بدورها جانباً واحداً فقط.
- **حساب رأس المال:** ويشمل هذا البند جميع ما يطرأ على أصول المقيمين من تغييرات تجاه الأفراد غير المقيمين، إذ يعتمد على رصد تحركات رؤوس الأموال بين البلد وكافة دول العالم، ويشمل: حساب رأس المال طويل الأجل. حساب رأس المال قصير الأجل.
- **حساب عمليات التسوية :**وهو حساب الذهب والصرف الأجنبي.
- **حساب السهو والخطأ:** ويأتي هذا البند بجميع التسجيلات الكائنة في الجانبين الدائن والمدين وخاصة في حال عدم تساويهما، فيلعب دوراً هامّاً في إيجاد الفرق الصحيح بينهما وبالتالي تسجيله ليصبح الجانبان متوازنين.

ثالثا: أهمية ميزان المدفوعات

يعطي ميزان المدفوعات شرحا وافيا وهاما حول العلاقة بين الاقتصاد الوطني واقتصاديات العالم الخارجي ومدى الارتباط بينهما.

ولميزان المدفوعات أهمية نذكر منها[1]:

[1] درقال يمينة، **دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير(اختبار فرضية التعديل الرائد في دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص 57،59 .

- تسهيل سبل اتخاذ القرارات الاقتصادية أمام صانعي السياسات الاقتصادية.
- تعّد وسيلة للتقييم والتفسير العلمي المرتبط بكثير من الظواهر الاقتصادية ذات العلاقة بالاقتصاد العالمي
- يتيح الفرصة للحكومات بالتنبؤ بأسعار صرف العملات في السوق المالي.
- يسهل عملية التبنؤ بالوضع الاقتصادي والمالي للدولة على المدى القصير.
- يؤدّي دوراً هاما في رصد التغيرات التي قد تطرأ على التجارة العالمية ومقارنتها مع سلسلة من موازين المدفوعات لفترات ماليّة سابقة.

رابعا: اختلال ميزان المدفوعات:

يمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي ، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي الى تناقص احتياطات الذهب والأرصدة النقدية.،ن اختلال ميزان المدفوع يأخذ عدة أشكال، قد يكون الاختلال مؤقت يدوم لفترة قصيرة، أو دائم يستمر لفترة طويلة[2].

الفرع الثالث: الميزان التجاري

يعتبر القطاع التجاري واحداً من القطاعات المطوّرة لاقتصاد أي دولة، ويتمثل دوره بعملية التبادل التي تحدث لكل من البضائع والخدمات أو أحدهما على الأقل، وإدخالها في الأسواق المستهلكة لها، وتعتبر عملية التبادل أساس أيّ تجارة، ومع تقدم الزمن ظهرت تعابير تجارية ارتبطت اقتصاديا ببعضها منها الميزان التجاري الذي يعتبر المرأة العاكسة لمكانة البلد ومدي تنافسيه اقتصاده دوليا.

أولا: تعريف الميزان التجاري:

يتضمن الميزان التجاري الفائض من منتجات السلع والخدمات الموجه للعا لم الخارجي وهناك العديد من المفاهيم للميزان التجاري نوجزها في التعارف التالية

[1] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2011 ، ص 71

[2] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية،2008 ، ص 300.

❖ "يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا" [1]

الميزان التجاري هو صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية

❖ الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

(رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد (X)– اجمالي واردات البلد (E))[2]

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

ثانيا: أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما[3]:

أ– الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا.

ب– الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول

ثالثا: حالة الميزان التجاري (فائض أو عجز) [4]:

أ– الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان"أو ما يسمى "الفائض التجاري " ، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر.

---

[1] محمود يونس، " **اقتصاديات دولية**"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007 ، ص 181.

[2] عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري . دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2012، ص 96 .

[3] نفس المرجع، ص 96 .

[4] صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد4، العدد 7، العراق، 2011 ص 91.

ب- الميزان التجاري السلبي: يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية للبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي. أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثالث :الصادرات – الواردات

بما أن الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سنستعرض بعض المفاهيم المتعلقة بكل منهما .

أولا: الصادرات (Exports)

يطلق مصطلح الصادرات عادة على جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها إلى الأسواق الدولية الخارجية، ويأتي ذلك بعد أن تتأكد الدولة من بلوغها حالة الفائض في الإنتاج.

تعريف الصادرات

- تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر هي تمثل جزاء من الطلب على الناتج الوطني[1]
- الصادرات هي مجموع السلع والخدمات وأصول رأس المال تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمال[2]

"تمثل الصادرات جزءا من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي وبمعنى آخر جزءا من الطلب على الناتج الوطني وعليه فهي تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي":[3]

$$Y_t = C_t + I_t + G_t + X_t$$

وعلى الرغم من أن الصادرات اعتبرت متغيرا خارجيا عند كينز إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر عليها والتي منها: مستوى النشاط الاقتصادي الخارجي ،السعر النسبي للصادرات ، سعر الصرف، الأذواق الأجنبية[4]

[1] عمر صخري،**التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000 ،ص130.

[2] داود حسام الدين،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،دار الميسرة للنشر والتوزيع للطباعة ،عمان الطبعة الثانية ، 2011، ص 145.

[3] بن قانة إسماعيل، أطروحة دكتورة، **نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة بين (1970-2009)**، 2013 ص 20

[4] نفس المرجع، ص21

ثالثا:الواردات Imports

الواردات هي على كل ما يتم تزويد السوق المحلي به من سلع وخدمات مستوردة أو قادمة من الخارج أو حتى من الداخل لتغطية حاجة السوق من نقص في سلعة ما.

تعريف الواردات:

❖ الواردات هي الجزاء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول ، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة المنتجة لهذه السلعة[1]

❖ تمثل الواردات البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة داخل البلد وبما أن الزيادة في الواردات ستؤدي حتما إلى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات المحلية ومنها على الإنتاج الوطني ومن ثم فهي تطرح من قيمة إجمالي الناتج الوطني وعليه تصبح معادلة الطلب الكلي على النحو التالي[2] :

$$Yt = Ct + It + Et + Xt - Mt$$

[1] برايس خليفة، **دراسة تحليلة وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ،2013،ص44.

[2] بن قانة إسماعيل مرجع سابق، ص 22 .

المبحث الثالث: الـدراسات الســابقـة

لقد أجريت العديد من الدراسات السابقة حول موضوع النفط ، منها الدراسات المحلية (الاقتصاد الجزائري) وأخرى أجنبية (الاقتصاديات العالمية) وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: الدراسات الخاصة بالاقتصاد الجزائري

- **ضالع دليلة: فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط** (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر. 2009.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري لما لها من تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية ،والتي تنعكس بدورها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

كما هدفت الي دراسة وتحليل تطورات أسعار النفط وطرق تحديدها، بالإضافة إلى تطورات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين 1990-2007 .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من ضمنها:

وجود علاقة ترابطية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية من جهة، وأسعار النفط من جهة أخرى؛ أنه بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية وحتى بعد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي لم يقم بدوره الأساسي والمتمثل في ضبط النفقات العامة وتقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها؛كما أوضحت الدراسة أن التوازنات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري انطلاقا من سنة 2000 ناتجة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط موفرة إيرادات كبيرة انعكست إيجابا على الاقتصاد الجزائري.

وأخيرا اتضح حسب وجهة نظر الباحثة أن التبعية الاقتصادية للجزائر إلى السوق النفطية يمثل عائقا أمام إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري.

- **حاج بن زيدان: أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية (2000-2010)**،مقالة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد رقم 01،2011

الهدف من البحث هو إبراز دور النفط – صحارى بلند –وأثره على مستوى الأداء الاقتصادي وبالضبط على النمو الاقتصادي في الجزائر وارتكزت فترة الدراسة على العشرية (2000.2010)

وتوصلت الدراسة إلى الناتج التالية:

الناتج المحلي الخام يستحوذ على النسبة كبيرة من عائدات البترول، فقد تأكد أن هذه السلعة لها دورا كبيرا في تحسين معدل النمو الاقتصادي وهذه الوضعية استدعت ضرورة انتهاج الدولة برامج البحث عن الميزة النسبية انطلاقا من الوفورات المالية المأتية منه.

بالنسبة للجزائر منذ بداية 2002 لوحظ تحسن في مستوى معدل النمو الاقتصادي وكذلك مساعي الدولة في دعم برنامجها التنموي وما دفع هذا إلا التحسن النوعي في الموارد المالية الكبرى الناتجة عن التحسن في أسعار النفط .

- **قريشي العيد: واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**

مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد صناعي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2011.

أهداف هذه الدراسة هي إبراز أهمية المحروقات ومكانتها، خصوصا في ضوء التطورات الدولية الحالية في القطاع، وتوجهات السياسات الصناعية الجزائرية في قطاع المحروقات، والوقوف على التطور التاريخي لإمكانات قطاع المحروقات الجزائري بعد فتحه للشراكة الأجنبية، ومعرفة واقع تطور آداء منشأة سوناطراك في القطاع.

وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج التالية:

- التغيرات الجارية في المحيط الاقتصادي العالمي تمارس ضغوطا شديدة على تطور الصناعة النفطية في العالم، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة والاندماج والمنافسة كبيرا في تحديد السياسات القطاعية في كل بلدان العالم .
- ميزة المحروقات الجزائرية من ناحية النوعية وانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي، جعلتها ذات قدرات تنافسية واضحة،وبالتالي فهي تملك هامشا مريحا من القوة التفاوضية بحيث لا تستسلم للشروط الاقتصادية أو السياسية المجحفة التي تفرضها الدول المستهلكة.
- مدة الاستهلاك المحتملة للبترول الجزائري بين 18 سنة للبترول و55 سنة للغاز في ظل الإنتاج الحالي.
- لقد أتاح فتح مجال المحروقات للشركات الأجنبية تحقيق نتائج ملموسة لكنها اقتصرت على الأنشطة الخلفية للقطاع، أي الاستكشاف والإنتاج، خاصة فيما يخص البترول الخام
- تعتبر الجزائر من الأوائل التي اقتحمت صناعة التكرير في العالم

- **راهم فريد، بوركاب نبيل : انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج.**

مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الأول، تحت عنوان السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف،2015

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أسباب انخفاض النفط في السوق الدولية ، وعن تداعيات هذا الانخفاض على اقتصاديات الدول المصدرة والمستهلكة له وتأثير هذا الانخفاض على الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص،حيث توصلت الدراسة إلي أن:

- العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط تتعلق بعدة أسباب أهمها أسباب اقتصادية وأخري جيوسياسية، وأن منضمة الأوبك لم تلعب دور المرجح وفقدت الثقل الذي كانت عليه والاقتصاد الجزائري من أكبر الخاسرين لاعتماده على عوائد المحروقات.

- الاقتصاد الجزائري رغم أن مؤشرات اقتصاده الكلي لا تزال مقبولة إلا أن قدرته على الصمود في مواجهة أزمة انخفاض النفط لا تتعدى 35 شهرا.

- **غبشي عبد الرزاق: أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية دراسة حالة (1970-2014)،** مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح –ورقلة،2016

تطرقت هذه الدراسة لمعرفة ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة الزمنية (2014/1970) باستخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي هذه الفترة

وخلصت الدراسة بالنتائج التالية :

– عدم وجود إثبات لعلاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين أسعار النفط والواردات وهذا بعد نتائج اختبار الجذر الوحدوي لبواقي التقدير.

– عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين أسعار البترول والواردات والتي تبين بأنه لا يوجد سببية بين المتغيرتين، أي أن كل متغير لا يتسبب في الآخر، مما يعني أن تقلبات أسعار النفط لا دخل لذا بحجم الواردات الجزائرية والعكس صحيح.

- **بن عبيزة دحو: أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر**

مقالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، جامعة مصطفي اسطنبولي معسكر ، العدد 09 جانفي ،2017

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار المترتبة على تغيرات أسعار البترول على أسعار الصرف وتحديد اتجاه تلك الآثار على الاقتصاد الوطني خاصة وأن الدينار الجزائري وفواتير الواردات والصادرات كلها مسعرة بالدولار الأمريكي.

حيث توصلت الدراسة إلى أن:

- ارتفاع أسعار النفط العالمية يزيد من تدفق العملة الصعبة إلى داخل الدولة وبالتالي يحدث فائض في الميزان التجاري وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية والذي يؤثر سلبا على القطاعات خارج المحروقات .
- التدفق كبير للعملة الأجنبية إلى داخل الدولة يحدث فائض في الميزان التجاري وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية وهذا يؤدي إلى أثار سلبية على القطاعات خارج المحروقات.

- **أميرة بريكة، إلهام الدام أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر**

مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حمة الشهيد لخضر الوادي،2017.

تناولت هذه الدراسة القياسية مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم للفترة (2015.1980) وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة النفط على معدل التضخم .

من أهم نتائج الدراسة:

هي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات وأثر إيجابي ومعنوي لكل من المتغيرات التضخم والانفتاح التجاري وسلبي لسعر النفط بينما كان سلبي وغير معنوي لأسعار الصرف.

المطلب الثاني: الدراسات الخاصة بالاقتصاديات العالمية

- **المعتصم خير الدين، بعنوان : تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الأردن** ،مذكرة ماجستير،كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية. 2008

تطرقت هذه الدراسة لقياس اثر تذبذبات أسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الأردن، بواسطة التحليل الوصفي والكمي للمتغيرات،إضافة إلى تقدير العلاقة بين معدل التضخم وأسعار النفط باستعمال أسلوب التحليل القياسي (VAR) ، وكذا قياس مرونة عجز الميزان التجاري الأردني للتغيرات في أسعار النفط.

وخلصت الدراسة بالنتائج التالية :

- معدل التضخم في المملكة الأردنية يرتبط بالتغيرات في أسعار النفط العالمية
- إضافة إلى إمكانية التنبؤ بمستويات التضخم المتوقعة في السنوات اللاحقة من خلال أسعار النفط
- وتبين أيضا أن الميزان التجاري مرن للتغيرات في أسعار النفط

عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي: التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع ، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منضمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأردن، 2009.

تطرقت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هنالك علاقة بين التذبذبات في أسعار النفط العالمية الناشئة من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة العراقية.

ومتغيرات الدارسة المستعملة في الدراسة القياسية هي إيرادات النفط الخام وإيرادات الميزانية العامة للدولة.

وقد توصل الباحث إلى:

– أن الأزمة المالية العالمية وما تبعتها من تداعيات اقتصادية قد أصابت الاقتصاد العراقي عن واقعه الحقيقي من حيث كونه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط الخام.

– نتيجة الأزمة المالية العالمية قد أصابت بتداعياتها الميزانيات السنوية للدولة العراقية التي تواجه متطلبات مهمة وعديدة خلال السنوات القادمة.

أحمد حسين علي الهيتي وبختيار صابر محمد : أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

مقالة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 7 ، 2011

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسواق النقط على مؤشرات أداء الأسواق المالية الخليجية، كون اغلبها يعتمد وبصورة كبيرة على القطاع النفطي وعوائده كسلعة أساسية لتمويل برامجها التنموية وتم الاعتماد على عينة منها والمتمثلة في كل من السعودية والإمارات العربية، خلال الفترة الممتدة بين 1980-2005 ، معتمدين على مجموعة من المتغيرات – المستقلة المستخدمة في النموذج والمكونة من سعر الصرف وعرض النقد ومعدل التضخم، وعوائد الأسواق النفطية، بالإضافة إلى المتغيرات التابعة والمتمثلة في القيمة السوقية للأسهم، وحجم التداول بالإضافة إلى المؤشر العام لأسعار الأسهم.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إن عوائد أسواق النفط لها تأثير معنوي وايجابي في أداء الأسواق المالية الخليجية عينة الدراسة، وذلك كون ارتفاع أسعار النفط الخام ومن ثم عوائده يترك أثرا موجبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على أداء الأسواق المالية
- كما توصل الباحثان إلى أن للمتغيرات الخارجية والمتمثلة في عرض النقد وسعر الصرف وتقلبات العوائد النفطية لها تأثير مباشر وغير مباشر على أداء الأسواق المالية.

- **ابراهيم بلقلقة: تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية** خلال الفترة (2000-2007) ، مقالة،مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2013 **.**

تناولت هذه الدراسة تقديم تحليل للتطورات التي مست أسعار النفط ومدى انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009 ، كما تم تقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة لكل من أسعار النفط والأسباب الداعية إلى تقلبات هذه الأخيرة في فترة الدراسة وما مرت به من ارتفاع وانخفاض. بالإضافة إلى تقديم شرح لسياسة الموازنات العامة للدول العربية، من خلال إيراداتها ونفقاتها .

وقد خلصت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

الانعكاسات الايجابية الواضحة والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة والتي نجم عنها زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مساهمة بذلك في تحسين أداء النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية والغير ضريبية، والتي تتناسب طرديا مع وتيرة النشاط الاقتصادي.

- **نورة بنت عبد الرحمن اليوسف: العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية** ،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 10 العدد 20 ،قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود،2013 .

تطرقت هذه الدراسة لدراسة إتجاه العلاقة السببية بين كمية النقود وديناميكية النشاط الاقتصادي الكلي، مثل إجمالي الناتج المحلي وسعر الفائدة، وسعر الصرف والمستوى العام للأسعار في المملكة العربية

السعودية، في الفترة من 1971 إلى 2013، وتأكده من وجود علاقة طويلة الأجل، استخدام سببية جرانجر في نموذج متجه تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM)

وخلصت الدراسة بالنتائج التالية :

- الاستدلال على وجود التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، يشير أنها مرتبطة باتجاهات مشتركة أو علاقة التوازن طويل الأجل، وهذا يعني أنه على الرغم من هذه التكامل المشترك بين المتغيرات سيكون هناك انحرافات أو بعد عن التوازن في الأجل القصير. ولكن هذا الانحراف سوف يتلاشى بناء على وجود العلاقة طويلة الأجل، والتي من شأنها أن تدفع بهم معا مرة أخرى للتوازن.
- تتوافق النتائج مع النقديين في الأجل الطويل حيث تشير إلى أنه بمعنى سببية جرنجر تظهر سببية في الاتجاهين ِ بين كمية النقود وإجمالي الناتج. أما في الأجل القصير فهناك اتجاه أحادي من إجمالي الناتج الحقيقي إلى كمية النقود وهذا يوافق نظرية دورة الأعمال الحقيقية، وفي الأجل القصير، كذلك هناك سببية ثنائية الاتجاه بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وهناك سببية في الاتجاه من سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار.

خلاصة الفصل الأول

استعرضنا في هذا الفصل ماهية أسعار النفط، ومختلف مفاهيم مؤشرات الأداء الاقتصادي، وفيما يلي بعض الاستنتاجات المحصلة:

- يعتبر النفط مادة إستراتيجية تتأثر أسعاره بالعوامل الاقتصادية والسياسية.
- هناك عدة أنواع لأسعار النفط حسب تكلفة الإنتاج، نوعية النفط، وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.
- السوق النفطية خلال فترة الدراسة حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية مما يجعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد.
- للأزمات النفطية الدور الأكبر في تحديد أسعار النفط.
- من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، معدل النمو، معدل التضخم (مؤشر السياسة النقدية)، أسعار الصرف (مؤشر السياسة المالية)، الميزان التجاري (مؤشر السياسة التجارية) وغيرها من المؤشرات التي تساهم جميعها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لتقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

تمهيد:

هذا الفصل هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي للدراسة، والذي سنحاول من خلاله إبراز العلاقة التي تجمع بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة (الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، سعر الصرف، الصادرات والواردات) في الجزائر، وهذا بالاعتماد على الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، فالإحصاء لا غنى عنه لأي باحث في شتى المجالات المختلفة إذا إعتمد في بحثه على الأسلوب العلمي، أي أن الإحصاء هو عصا الباحث التي تقوده إلى الطريق الصحيح، وهي الأداة التي تساعده على تفسير الظواهر التي يدرسها، وتوضيح النتائج ودلالات البيانات والأرقام التي يحصل عليها.

كما يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الإقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية، وهناك كثير من الالتباس بينه وبين الاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي، ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة قياسية وتحليلية للمعلومات النظرية معتمدين في ذلك على مجموعة من المعطيات الإحصائية، ومدى ارتباط المؤشر المستقل" **أسعار النفط**" والمؤشرات التابعة "**الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، سعر الصرف، الصادرات والواردات**"، وسنحاول معرفة فيما إذا كانت هاته الدراسة الإحصائية ستتوافق مع النظرية الإقتصادية.

لقد إختلفت تأثيرات الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري، سواء بالسلب أو الإيجاب، فأدى ذلك إلى تغيير السياسة الإقتصادية من خلال محاولة فصل العلاقة التي كانت تربط الإقتصاد الوطني بحركة أسعار النفط، بحيث هدفت الإصلاحات الإقتصادية في بداية التسعينات إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطع تحريره من هيمنة النفط في حقيقة الأمر، بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو باقي القطاعات من جهة، ومن جهة أخرى إلى وتيرة النمو التي سجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات إلى النصف الأول من سنة 2014، نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط، وتدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية.

لذلك، وبغية الإلمام بمعظم الجوانب سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة.

إن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في التأثير على الاقتصاد الجزائري بشكل عام، ومن أجل معرفة الإنعكاسات التي شكلتها تطورات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة (الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، سعر الصرف، الصادرات والواردات)، سوف نقوم بدراسة تحليلية لدراسة هذه الآثار على متغيرات الدراسة، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: وصف متغيرات و أدوات الدراسة

قبل استخدام أي مجموعة من البيانات –وبيانات السّلاسل الزمنيّة على وجه الخصوص– في أي دراسة كانت، لابد من معالجتها جيدًا من خلال إخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية والإحصائية التي تسمح بإكتشاف مميزاتها وخصائصها الإحصائية الجوهرية، وتقديم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها.

الفرع الأول: أدوات الدراسة

أولا: الطرق المستخدمة في جمع البينات

تحصلنا على بيانات ومعطيات الدراسة من عدة مصادر وهيئات مختلفة وهي : تقارير الأوبك بالنسبة لأسعار النفط، الديوان الوطني للإحصائيات لكل من التضخم والناتج المحلي الخام، البنك الدولي لسعر الصرف، بعض النشريات لبنك الجزائر للحصول على معطيات الصادرات والواردات.

ثانيا: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

اعتمدنا في الجانب التطبيقي على مجموعة من الأدوات وذلك إستنادا إلى المنهج التحليلي من أجل دراسة العلاقات وتقدير النماذج، فمن بين أهم الأدوات هي Excel 2016 لإدراج عينات الدراسة، والبرنامج الإحصائي Eviews 9 لتقدير النموذج وتحليل النتائج.

الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة:

يتضمن أي نموذج المتغيرات التالية:

أولا: المتغيرات المستقلة

هي تلك المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة دون أن تتأثر بها، حيث تتحدد قيمتها من خارج النموذج وبالتالي تكون معروفة مسبقا، وفي حالتنا هذه لدينا متغير مستقل واحد وهو:

سعر النفط (PP) : حيث تم الإعتماد في جمع معطياته على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك

ثانيا: المتغيرات التابعة

تتحدد قيمتها من خلال علاقة النموذج، وحسب الدراسة التطبيقية التي سنقوم بها لإختبار العلاقة بين سعر النفط وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، من خلال بناء نموذج قياسي لمختلف الأفكار والتطورات التي عرفتها فترة الدراسة.

وتتمثل المتغيرات التابعة في بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري الكلية، حيث تحصلنا على معطيات هاته المؤشرات من عدة مصادر وهيئات مختلفة كالآتي:

- الناتج المحلي الخام (PIB): حيث تم الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وإحصائيات البنك الدولي
- معدل التضخم (INF): بالاعتماد علي نشرات الديوان الوطني للإحصائيات
- سعر الصرف (T .change): حيث تم الاعتماد على إحصائيات البنك الدولي
- الصادرات (EXPO): حيث تم الاعتماد على إحصائيات البنك الجزائر
- الواردات (IMP): حيث تم الاعتماد على إحصائيات البنك الجزائر

المطلب الثاني: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 1990-2016

نستخدم في التحليل السلاسل الزمنية لمعرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل إستخراج القيم المتوقعة لهذه الظاهرة، وفق الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، وهذه الأخيرة تشكل لنا أرضية خصبة لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل محل الدراسة والتي تسمح لنا بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم هذه البيانات، وكذا درجة تجانس مستوياتها في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016 للمتغيرات التالية:

أسعار النفط PP، الناتج المحلي الخام PIB، التضخمINF، سعر الصرف Tchange، الصادراتEXPO، الوارداتIMP.

حيث أن أسعار النفط المبينة في الجدول الموالي هي عبارة عن متوسطات سنوية معبر عنها بالقيمة الإسمية (دولار/للبرميل) للنفط الجزائري المعروف بصحاري بلند* من سنة 1990إلى سنة 2016.

* صحاري بلند: مصطلح يطلق على النفط الجزائري نسبة إلى الطبيعة الصحراوية للجزائر

الجدول رقم (2-1): تطور أسعار النفط للفترة (1990- 2016) الوحدة: دولار/للبرميل

السنوات	السعر	السنوات	السعر	السنوات	السعر
1990	24,421	1999	18,087	2008	98,6
1991	20,984	2000	28,724	2009	62,163
1992	20,036	2001	24,718	2010	80,253
1993	17,492	2002	24,838	2011	112,897
1994	16,178	2003	28,826	2012	111,523
1995	17,423	2004	38,328	2013	109,441
1996	21,271	2005	54,587	2014	99,615
1997	19,72	2006	66,025	2015	52,825
1998	13,072	2007	74,664	2016	43,551

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك لسنوات مختلفة على الموقع الالكتروني https://www.opec.org تاريخ الإطلاع 2018/02/25 .

من بين 27 مشاهدة مكوّنة للسلسلة (PP) ، نجد أن أدنى قيمة شهدتها أسعار النفط خلال فترة الدراسة سجلت سنة 1998 ألا وهي (13.072)، بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011، أين وصلت إلى حدود (112.897)، فيما يبلغ متوسط أسعار الفترة (48.157)، في حين ينصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية مقدرة بـ (28.826)، ويعبر عن تباعد هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها بإنحراف معياري قدره (34.022).

الفرع الأول: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الخام في الجزائر

سلسلة الناتج المحلي الخام هي عبارة عن قيم معبرا عنها بـ (المليار دولار) ،حيث تتكون السلسلة (PIB) من 27 مشاهدة كذلك، ممتدة على نفس الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمستوى متوسط (102.81)، وقيمة عظمى سجلت في سنة 2014 قدرت بـ (215.37) وقيمة صغرى سجلت سنة 1994 قدرت بـ (40.95)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب أكبر نسبتي نمو وإنخفاض عرفتها معدلات الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة، بينما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي (67.89)، وتشتت في قيم السلسلة عن متوسطها بإنحراف معياري قيمته (62.85).

يمكن تمثيل بيانات السلسلتين (PP)، (PIB) من خلال الشكل (2-1).

الشكل رقم (2-1): التمثيل البياني لسلسلتي الناتج المحلي الخام (PIB)، أسعار النفط (PP)

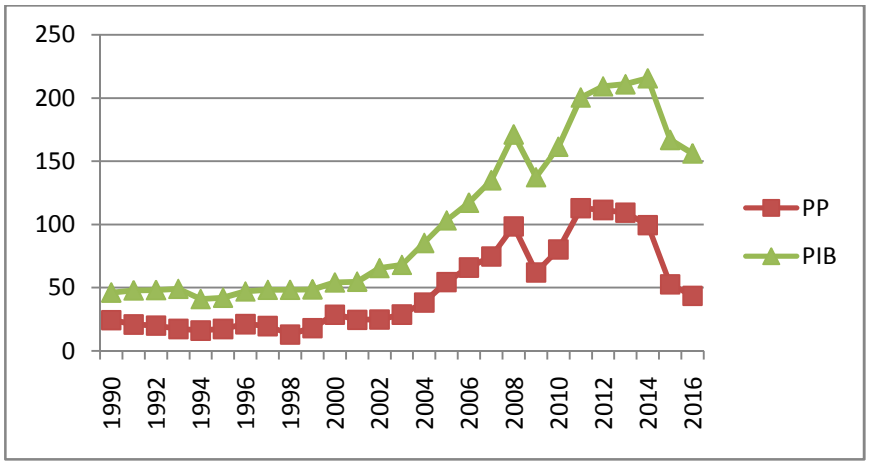

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الموقع الالكتروني ، http://www.worldbank.org تاريخ الإطلاع 2018/02/25، و بناءا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية: (1962-2011) ص 254-256، (2000-2014) رقم 710 ص 19-23 و (2011-2016) رقم 786 ص 15، على الموقع الإلكتروني، http://www.ons.dz، تاريخ الإطلاع 2018/02/25.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الخام يتماشي طرديا استجابةً مع تغيرات أسعار النفط خلال الفترة المدروسة، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط ، والواضح في المنحنى هو أن أصل عدم الاستقرار في الناتج المحلي الخام يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية ، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن إنخفاض الأسعار ، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي.

وللإشارة فقد إنتقل الناتج المحلي الخام من 46.12 مليار دولار سنة 1990 إلى 47.76 مليار دولار سنة 1991 وهذا راجع إلى التطور الذي حصل في عملية الإنتاج والتصدير، بالإضافة إلى تأثير حرب الخليج على أسعار النفط، وظلت هذه القيمة تتراوح بين 46.12 مليار دولار و 48.59 مليار دولار طوال فترة التسعينات حيث وصلت سنة 1994 الى نسب دنيا، لكن مع ارتفاع أسعار النفط سنة 2000 إلى مستوى 28 دولار للبرميل قفزت قيمة الناتج المحلي الخام إلى 54 مليار دولار، بعدها واصلت قيمة الناتج المحلي الخام في الإرتفاع وفق منحنى أسعار النفط، والذي وصل خلال عام 2008 إلى 98.6 دولار للبرميل، وعندها بلغت قيمة الناتج 171.01 مليار دولار، لكن بسبب إفرازات الأزمة العالمية وتراجع النمو الإقتصادي العالمي أدى إلى

تراجع قيمة الناتج إلى 137.23 سنة 2009، لتتعافى بعدها قيمة الناتج لتصل إلى أعلى مستوياتها حتى تصل إلى 210.76 مليار دولار سنة 2013، وهي أعلى قيمة وصلتها منذ تأميم المحروقات، ولازالت كذلك إلى عامنا هذا، ونظرا للتبعية الشديدة التي تعاني الجزائر منها لقطاع النفط لأكثر من أربع عقود، حيث تعتمد عليه كمصدرا رئيسيا في إقتصادها، وهنا مكمن الخطورة الشديد، حيث ستكون عرضة لأزمة شديدة نتيجة هبوط أسعار النفط منذ سنة 2014، وتراجع قيمة الناتج بصفة مستمرة حتى تصل إلى 156 مليار دولار سنة 2016 وذلك راجع لأن سعر النفط هو 43.55 دولار للبرميل خلال هذه السنة، وهو مايدعو للقلق خاصة مع تراجع عوائد الصادرات وتزايد النفقات على المشاريع الاستثمارية الخاصة ببرامج التنمية المسطرة.

الفرع الثاني: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر

تعبر هذه المتغيرة عن التغير النسبي السنوي في مؤشر أسعار الإستهلاك، وقد بلغت معدلات التضخم في المتوسط (9.30) خلال فترة الدراسة، بعد أن حققت أعلى مستوياتها عام 1992 أين وصل إلى حدود (31.69)، ليأخذ بعدها في التذبذب صعودًا ونزولا، إلى أن بلغ أدنى مستوياته المقدرة بـ (0.33) مع مطلع الألفية الثالثة (2000)، كما ينصف السلسلة قيمة وسطية تقدر بـ (4.78)، بينما تبلغ درجة تشتت قيم السلسلة معبرا عنها بالإنحراف المعياري ما قيمته (9.85).

يمكن تمثيل بيانات السلسلتين (PP)، (INF) من خلال الشكل (2-2).

الشكل رقم (2-2): التمثيل البياني لسلسلتي معدل التضخم (INF) ، أسعار النفط (PP)

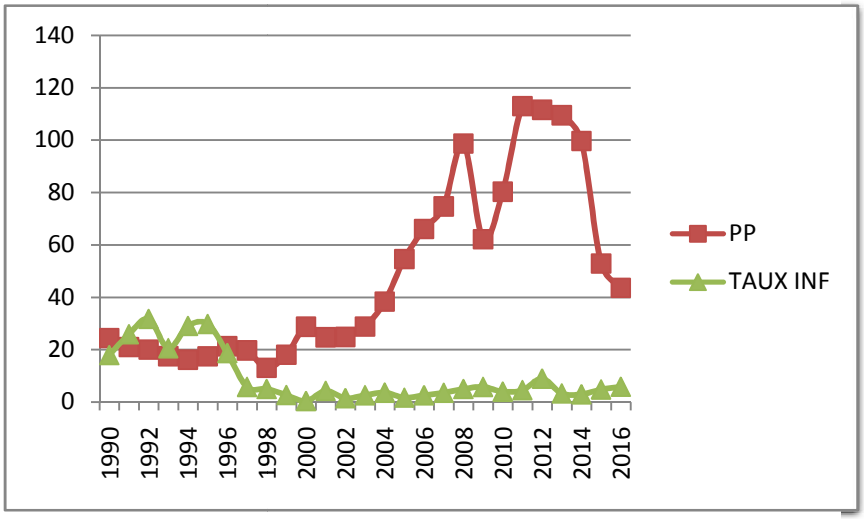

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نشريات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني http://www.ons.dz تاريخ الإطلاع 2018/02/25.

من خلال الشكل أعلاه يظهر بوضوح أن هناك إختلاف في وتيرة الزيادة في الأسعار، حيث كانت هذه

الوتيرة، إنطلاقا من العام 1990 إلى غاية عام 1995 تتذبذب بصورة عنيفة وبعدها تتحول إلى التناقص بصورة بطيئة.

إبتداءً من العام 1990، دخل الإقتصاد الجزائري مرحلةً انتقالية من الإقتصاد الإشتراكي الموجه نحو إقتصادٍ ليبرالي يقوم على مبادئ وأسس إقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة 1986 التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الإقتصادية الكلية، الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحاتٍ ذاتية،نتج عنها تفاقم الأوضاع الإقتصادية، التي تجسدت من خلال إنخفاض قيمة العملة الوطنية، تفاقم المديونية الخارجية، وارتفاع مستويات التضخم، وكثيرا ما كان يرجع الإرتفاع الكبير في الأسعار خلال هذه المرحلة إلى رفع الدّعم عن الأسعار، وكذا تحريرها، بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبحرية مطلقة، إستجابة لتغيرات العرض والطلب، دون أيّ تدخل غير طبيعي من طرف السلطات .

هذا الوضع إنعكس على معدلات التضخم التي بلغت أعلى معدل لها منذ عقود خلال العا 1992، بوصولها إلى حد (31.69) وبالرغم من الإنخفاض الذي شهده العام 1993 في معدّلات التضخم، إلا أن هذه المعدلات عاودت الإرتفاع خلال السنتين المواليتين، لتصل إلى 29 و 29.77 على التوالي، ويمكن إرجاع ذلك إلى رفع الدعم عن السلع المحددة في إطار إتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث أفريل 1994، لتصل نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الإستهلاك.

وبالرغم من ذلك نجد أن معدلات التضخم (معدلات نمو مؤشر أسعار الإستهلاك) تراجعت بشكلٍ محسوس، حيث انتقلت من (29.77%) عام 1995 إلى (4.95%) عام 1998 قبل أن تصل إلى 0.33% عام 2000، وهو أدنى معدل تضخم عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الإستقلال، ويمكن تفسير ذلك بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) الذي أملي على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، كالعمل على تقليص الموازنة العامة، الصارمة في إدارة الكتلة النقدية، رفع أسعار الفائدة إلى مستوياتٍ قياسية، إضافةً إلى العمل على زيادة إحتياطات الصرف لغرض تدعيم قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى التحكم في أخطار التضخم.

ولكن إنطلاقا من سنة 2001 ، عاد معدّل التضخم إلى الإرتفاع، بوصوله إلى مستوى (4.2%)، نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النّقدية في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي المقرّر إبتداءً من هذه السنة، وباستثناء هذا العام، فإن معدّلات التضخم بقيت في حدودٍ مقبولة تتماشى مع نمو إقتصادي سليم خلال الفترة (2001-2006) هذا التراجع في الضغوط التّضخمية كان مصدره، كل من تقليص المديونية الخارجية

وخدماتها، وتحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري، نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما انعكس في شكل وفرة في أغلب السلع بمختلف أنواعها، ناهيك عن تقلّص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في هذا المجال.

بعده تميز العام 2007 بعودة قوية للإتجاه التصاعدي لمعدّلات التضخم، والذي تسارعت وتيرته خلال العامين 2008 و 2009 ، رغم بقائها في حدود التحمل وإن كان الإتجاه يبدو تصاعديا بشكل واضح، هذا التزايد في معدّلات الضخم تضافرت ظاهرتين لدفعه، تمثلت الأولى في إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية بقوة (لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية)، أما الثانية فتمثلت في ارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات، والتي كانت عرضة للصدمة القوية في الأسعار العالمية، والمدفوعة بارتفاع أسعار النفط[1] .

بعدما عرف إرتفاعا قويا في سنة 2012 ، بأعلى معدل خلال العشرية، سجل التضخم في 2013 تراجعا واسعا وسريعا، وعرف إرتفاع الأسعار وتيرة أكثر إعتدالا تتوافق مع هدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال، حيث بلغ التضخم السنوي المتوسط 3.25% في 2013 ، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات، ليعود معدل التضخم إلى الإرتفاع حتى يصل 5.8% سنة 2016.

وما يمكن قوله أن إرتفاع نسب التضخم في الجزائر إرتبط إرتباطا وثيقا بسياسة الدولة المعتمدة على الإصدار النقدي الذي لم يقابله فعليا زيادة في إنتاج السلع والخدمات، فالجهاز الإنتاجي لم يؤد دوره وبالتالي حدثت فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي مما ساهم في رفع هذه المستويات.

الفرع الثالث: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر

أسعار الصرف هي عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية (الدينار الجزائري) التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي)، حيث تتكون السلسلة (Tchange) من 27 مشاهدة ممتدة على نفس الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2016، تعكس التقلبات التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث سجلت قيمة صغرى سنة 1990 قدرت بـ (12.02) دينار مقابل واحد دولار، وقيمة عظمى سنة 2016 قدرت بـ (109.43) دينار مقابل واحد دولار، بصفة تعكس الإنخفاض المستمر لقيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية طيلة فترة الدراسة، بمستوى متوسط قدره

[1] Banque d'Algérie, «**Evolution Economique et Monétaire En Algérie 2008**», Rapports Annuels, Septembre
2009, P42, P58

(63.56)، بينما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي (72.06)، وتشتت في قيم السلسلة عن متوسطها بإنحراف معياري قيمته (23.49).

يمكن تمثيل بيانات السلسلتين (PP)، (Tchange) من خلال الشكل (2-3).

الشكل رقم (2-3): التمثيل البياني لسلسلتي سعر الصرف (Tchange)، أسعار النفط (PP)

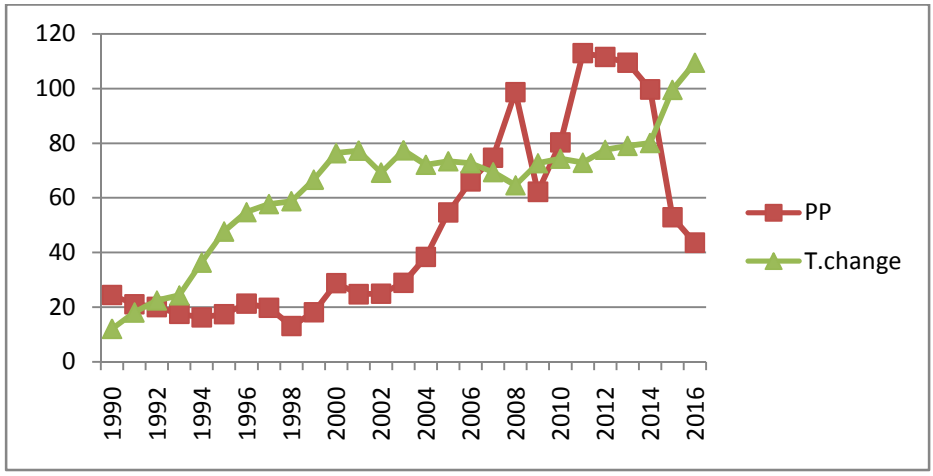

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نشريات البنك الدولي على الموقع الالكتروني http://www.worldbank.org تاريخ الإطلاع 2018/02/25.

من خلال الشكل أعلاه يضهر جليا أ ن أسعار صرف الدينار قد تراجعت بصفة متسارعة على مدار هذه السنوات من سنة 1990 وحتى 2016، وقد اختلف خبراء الاقتصاد الجزائريين في إعطاء تفسيرات هذا التراجع الحاد لقيمة العملة الجزائرية، إلا أنهم جميعا يؤكدون بأن اقتصاد البلد معرض للصدمات نتيجة التقلبات الاقتصادية، ولا سيما أنه غير مبني على أسس اقتصادية متينة غير خاضعة لتقلبات السوق نسبيا.

فمن جهة يرى مراقبون أن قيمة الدينار الجزائري تراجعت كنتيجة مباشرة لانخفاض سعر البترول، وهو أمر بالفعل حدث بعد تقهقر أسعار النفط في السوق الدولية، إن كان هذا التفسير صحيحا سيستمر ضعف الدينار الجزائري طوال السنين المقبلة، ما دام أنه لا توجد إشارة توحي بأن سعر البرميل سيرتفع مستقبلا، بل على العكس إنه سينخفض أكثر أما آخرون فيفترضون إن هناك " تخفيضًا " للعملة وليس انخفاضًا، ما يعني أن الدولة تسببت بشكل متعمد في نقص قيمة الدينار الجزائري عن طريق البنك المركزي، من أجل رفع الجباية النفطية، بحيث لما يكون الدينار ضعيفا أمام الدولار القوي إذا بيع به النفط يكون العائد أوفر.

ومن خلال الشكل أيضا يلاحظ أن هناك تقلبات متزامنة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي، فكلما ارتفع سعر النفط انخفض الدولار والعكس صحيح، هذا ما يجعلنا نبحث في طبيعة العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار.

وتتصف العلاقة بين هاذين المتغيرين بالعكسية[1] ، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط، وتشير الإحصاءات أن احتمالات ارتفاع أسعار النفط بانخفاض مؤشر الدولار تبلغ 90%، فإنخفاض الدولار على المدى القصير يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط حيث يتجه الأفراد إلى استبدال دولاراتهم بأصول عينية أهمها النفط، فيرتفع الطلب على النفط بسبب زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة حيث يتم تداول 1000مليون برميل في الأسواق المالية في حين أن احتياجات العالم تبلغ 86 مليون برميل.

بالنسبة للإقتصاد الأمريكي فإنه يستفيد من ارتفاع أو إنخفاض من أسعار البترول في الحالتين، فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن ارتفاع أسعار النفط ترفع من قيمة سعر صرف الدولار لتحصل على نفط رخيص ، أما إذا كانت قلقة بشأن أمن الطاقة فإن عليها تبني سياسة دولار قوي والذي يخفض الطلب العالمي على النفط، أما منطقة الأورو فتستفيد من انخفاض سعر صرف الدولار لانخفاض تكاليف إنتاجه واستيراده إضافة إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات الأمريكية مقابل السلع والخدمات الأوروبية.

وبالنسبة لدول الأوبك فإن انخفاض أسعار النفط نتيجة ارتفاع الدولار سيرفع في مبيعاتها النفطية على المدى القصير، ويساهم في تعظيم هذه العائدات مقابل العملات الأخرى، أما في حالة انخفاض الدولار وارتفاع أسعار النفط تتحقق الدول النفطية على مداخيل مهمة لكنها تفتقد للقوة الشرائية أمام العملات الأخرى.

إلا أنه لا يمكننا التسليم مطلقا بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار فقد تحدث استثناءات يتوافق فيها انخفاض الدولار مع انخفاض أسعار النفط، كما أن ارتفاع الدولار قد يساهم في رفع أسعار النفط.

الفرع الرابع: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر

الصادرات هي عبارة عن قيم معبرا عنها بـ (المليار دولار) ،حيث تتكون السلسلة (EXPO) من 27 مشاهدة ممتدة على نفس الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمستوى متوسط (33.55)، وقيمة عظمى سجلت في سنة 2008 قدرت بـ (78.59) وقيمة صغرى سجلت سنة 1994 قدرت بـ (8.89)، توضح لنا هاتين القيمتين أكبر نسبتي نمو وإنخفاض عرفتها صادرات الجزائر في فترة الدراسة، بينما ينصف هذه السلسلة

[1] عية عبد الرحمان، "**دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية**" ، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر : الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان ديسمبر 2009، ص14.

مستوى وسيطي (24.47)، وتشتت في قيم السلسلة عن متوسطها بإنحراف معياري قيمته (23.49).

ويمكن تمثيل بيانات السلسلتين (PP)، (EXPO) من خلال الشكل (2-4).

الشكل رقم (2-4): التمثيل البياني لسلسلتي الصادرات (EXPO)، أسعار النفط (PP)

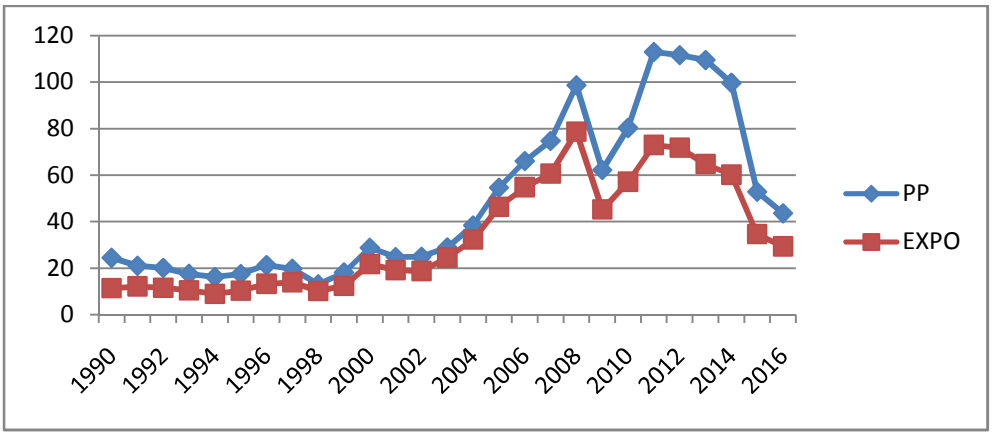

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على بعض نشريات بنك الجزائر: (1992-2005) جوان 2006، ص 72-73، و النشرة الإحصائية الثلاثية العدد 8، سبتمبر 2009، ص 15، و التقرير السنوي، سبتمبر 2017، ص 55، على الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz/ تاريخ الإطلاع 2018/02/27.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن الصادرات الكلية مرتبطة إرتباطا وثيقا بأسعار النفط وذلك لأن هيكل الصادرات الجزائرية ترتكز على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات، حيث من غير الممكن الحديث عن حجم الصادرات خارج المحروقات والتي لم تتجاوز مساهمتها في هيكل الصادرات الكلية إلا بنسب قليلة، وهذا مايحتم على السلطات العمومية بذل جهود حقيقية وطرح جملة من الحوافز من شأنها دفع الصادرات خارج المحروقات إلى نسب معتبرة وفك الإرتباط بأسعار المحروقات.

أما عن تطور الصادرات الكلية فإنها عرفت هي الأخرى تقلبات مستمرة وذلك نتيجة إرتباطها بأسعار النفط، فلقد سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11.3 مليار دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر النفط مستوى 24.421 دولار للبرميل وقد سجلت إنخفاظا في السنوات 1992، 1993 ويعود ذلك إلى إنخفاظ أسعار النفط مقارنة بسنة 1990، ولقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8.89 مليار دولار حيث عرفت هذه السنة إنخفاض حاد في أعار النفط حيث سجل سعره 16.178 دولار للبرميل، لتتحسن حصيلة الصادرات بعض الشيئ حتى تصل 13.82 مليار دولار سنة 1997، لتعاود الإنخفاظ سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10.14 مليار دولار بسبب إنخفاض سعر النفط الذي وصل إلى أدنى مستوى له بقيمة 13.072 دولار للبرميل.

إبتداءا من سنة 2000 أخذت حصيلة الصادرات بالتزايد الملحوظ، وذلك لأن الصادرات الغير نفطية عرفت تطورا نسبيا، وهذا مايفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن أمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000[1]، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت تزايدا طول الفترة 2000-2008، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، لتسقط بعدها حصيلة الصادرات الإجمالية سقوطا مفاجئا، موازيا لإنهيار أسعار النفط، حتى تصل إلى 45.18 مليار دولار سنة 2009، لتتعافى بعدها حصيلة الصادرات الإجمالية وتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2011 بقيمة 72.89 مليار دولار، بسبب إرتفاع سعر النفط الذي وصل إلى أعلى مستوى له بقيمة 112.523 دولار للبرميل، لتتراجع بعده حصيلة الصادرات الإجمالية حتى تصل إلى 29.31 مليار دولار سنة 2016 بسبب الإنخفاظ المستمر لأسعار النفط.

ومن خلال مما سبق يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبط إرتباطا شبه كلي بأسعار المحروقات وذلك لأن التقلبات التي تمس قيمتها متعلقة بالتقلبات التي تمس أسعار النفط في الأسواق الدولية.

الفرع الخامس: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الواردات في الجزائر

الواردات هي عبارة عن قيم معبرا عنها بـ (المليار دولار) ،حيث تتكون السلسلة (IMP) من 27 مشاهدة ممتدة على نفس الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمستوى متوسط (23.83)، وقيمة عظمى سجلت في سنة 2014 قدرت بـ (59.67) وقيمة صغرى سجلت سنة 1990 قدرت بـ (7.11)، توضح لنا هاتين القيمتين أكبر نسبتي نمو وإنخفاض عرفتها واردات الجزائر في فترة الدراسة، بينما ينصف هذه سلسلة مستوى وسيطي (13.33)، وتشتت في قيم السلسلة عن متوسطها بإنحراف معياري قيمته (18.34).
يمكن تمثيل بيانات السلسلتين (PP)، (IMP) من خلال الشكل الشكل (2-5).

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2008-2009، ص 117.

الشكل رقم (2-5): التمثيل البياني لسلسلتي الواردات (IMP)، أسعار النفط (PP)

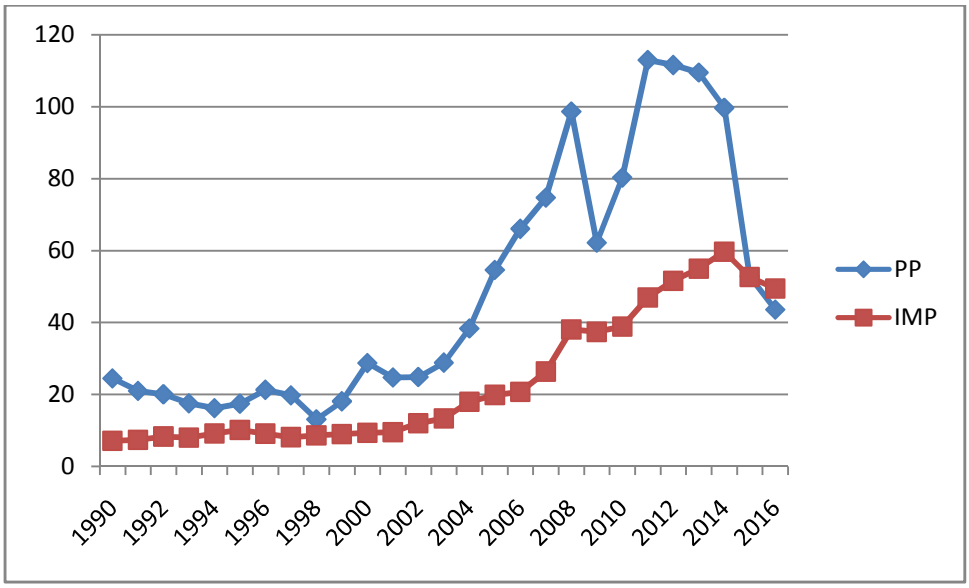

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على بعض نشريات بنك الجزائر: (1992-2005) جوان 2006، ص 72-73، و النشرة الإحصائية الثلاثية العدد 8، سبتمبر 2009، ص 15، و التقرير السنوي، سبتمبر 2017، ص 55، على الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz/ تاريخ الإطلاع 2018/02/27.

ثانيا: التحليل الإقتصادي لأثر تغيرات أسعار النفط على الواردات في الجزائر

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن حصيلة الواردات هي الأخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات، وذلك لأن جزءًا منها يتوقف على حجم الصادرات وأن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار هي الأخرى، وأن الجزء الآخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة.

لقد سجلت حصيلة الواردات قيم منخفضة بدايةً بـ 7.11 مليار دولار سجلت سنة 1990، رغم الإرتفاع أسعار النفط والتي كانت قيمتها 24.421 دولار للبرميل خلال نفس السنة، والسبب في ذلك نتيجة ترشيد الدولة لوارداتها، لكن مع تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، متمثلة في قانون المالية التكميلي سنة 1990[1]، مما أدى إلى الإرتفاع حصيلة الواردات حتى تصل إلى 8.3 مليار دولار سنة 1992، لكن حصيلتها بقيت منخفضة وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات، فيما سجلت حصيلة الواردات سنة 1995 ما قيمته 10.1 مليار دولار، وهي حصيلة مرتفعة رغم إنخفاض أسعار النفط، والتي سجلت 17.423 دولار للبرميل، والسبب في ذلك

[1] قويدري قوشيح بوجمعة،مرجع سابق، ص 118.

يعود إلى التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية، وبالاخص العمليات الإستيرادية مما نتج عنه إفراط وفوضى في الإستيراد، ثم عرفت إنخفاظا سنة 1997 حيث سجلت ما قيمته 8.13 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع أسعار النفط، حيث سجلت ما قيمته 19.72 دولار للبرميل، وذلك نتيجة هبوط الواردات الغذائية بفضل زيادة الإنتاج الزراعي، ونتيجة تصفية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد إعتمادا كبيرا على الواردات، وعرفت سنة 1998 حصيلة منخفضة من الواردات هي الأخرى نتيجة إنخفاض سعر النفط والذي عرف أدنى قيمة له، إلا أنه في سنة 1999 عاودة الإرتفاع ووصلت إلى 8.96 مليار دولار.

خلال الفترة 2000-2014 يتبين لنا أن حصيلة الواردات عرفت إرتفاعا مستمرا، منتقلة من 9.35 مليار دولار سنة 2000 إلى ما يقدر بـ 59.67 مليار دولار سنة 2014، وهذا الإرتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط والتي إنتقلت أسعارها من 28.724 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.615 دولار للبرميل سنة 2014، وأن هذا الإرتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي إعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات.

بعد سنة 2014 عرفت حصيلة الواردات إنخفاظا مستمرا، إلى أن وصلت ما قيمته 49.44 مليار دولار سنة 2016، وذلك راجع لإنهيار أسعار النفط التي قدرت بما قيمته 43.551 دولار للبرميل من نفس السنة.
ومن خلال ما سبق فإن حصيلة الواردات ليست مرتبطة بشكل كلي بأسعار النفط، حيث أن جزءًا منها يرتبط بأسعار النفط، بينما الجزء الآخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية وسياسة الضغط على الواردات.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

في هذا المبحث سنركز على الجانب التطبيقي القياسي بالموازات مع المفاهيم النظرية التي تهمنا في هذا الجانب، من معرفة معنى عدم إستقرار السلسلة الزمنية وكيفية الكشف عن ذلك والتطرق إلى مفهوم التكامل المشترك مابين السلاسل الزمنية ثم التعرف على نماذج تصحيح الخطأ الشعاعي"VECM"، والتي تعتبر بمثابة أداة تجريبية مناسبة، تساعد على فهم وإستيعاب طبيعة تأثير هذه الصدمات، وذلك نظرا لقدرتها على تقديم وصف شامل ودقيق للهيكل الديناميكي الحقيقي للنظام المدروس، إذ أنها تتجنّب إفتراض قيود التمييز –المعبر عن مختلف النظريات الإقتصادية والتي من شأنها تشويه هذا الهيكل – فاسحةً المجال للمعطيات والبيانات الاقتصادية للتعبير عن نفسها بحريّة.

المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر مشكلة عدم إستقرار البيانات Nonstationary من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة ويعود ذلك إلى أن الوسط Mean والتباين Variance يتغيران عبر الزمن، لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيقود إلى نتائج متحيزة، حيث يمكن الحصول على القيم، (t-statistic) و (F-statistic) و (R^2) ولكنها لا تعطي تفسيرا ذو دلالة إحصائية وتؤدي إلى إستنتاجات مظللة، وللتأكد من استقرار البيانات تطبق دراسة اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey Fuller- Augmented ADF)، حيث يعتمد اختبار ديكي فولر على الفرضية العدمية بوجود جذر وحدة (H_0: p=1) بالمقارنة مع الفرضية البديلة (H_1: p<1) وذلك بمقارنة القيمة الإحصائية (T) المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الحرجة فإننا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية I(0)، ونستطيع بهذه الحالة إستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الحرجة فإننا نرفض الفرضية العدمية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتحديد الدرجة التي تصل السلسلة عندها إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول، فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهكذا حتى عدد (d) من الاختبارات [1]

[1] مخلد سالم العمري و محمد عبد الهادي علاوين، **الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2006)**، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، 2007، ص 5.

جدول رقم (2-2): نتائج إختبار ADF للبيانات المستخدمة في النموذج

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		EXPO	IMP	INF	PIB	PP	TCHANGE
With Constant	t-Statistic	-1.3718	0.1043	-1.4569	-0.7412	-1.2764	-1.1267
	Prob.	***0.5802***	***0.9599***	***0.5390***	***0.8189***	***0.6248***	***0.6894***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2133	-1.7003	-1.6805	-1.7070	-1.3890	-1.6821
	Prob.	***0.8865***	***0.7221***	***0.7309***	***0.7191***	***0.8402***	***0.7302***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5115	1.8331	-1.3875	0.6219	-0.5372	2.4078
	Prob.	***0.4851***	***0.9810***	***0.1497***	***0.8443***	***0.4744***	***0.9946***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(EXPO)	d(IMP)	d(INF)	d(PIB)	d(PP)	d(TCHANGE)
With Constant	t-Statistic	-4.9836	-3.5409	-5.1320	-4.3928	-4.3452	-3.9699
	Prob.	***0.0005***	***0.0152***	***0.0003***	***0.0021***	***0.0023***	***0.0057***
		***	**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0359	-3.4503	-5.1679	-4.2872	-4.3377	-3.8556
	Prob.	***0.0023***	***0.0673***	***0.0017***	***0.0121***	***0.0108***	***0.0301***
		***	*	***	**	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0709	-3.1425	-5.1206	-4.2674	-4.4270	-3.1575
	Prob.	***0.0000***	***0.0030***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0029***
		***	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

يبين الجدول السابق القيم المحسوبة لمستوى المتغيرات والفروقات الأولى بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF ، وتبين من فحص هذه القيم بوضوح أن القيم المحسوبة لمستويات المتغيرات تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية جذر الوحدة لكل من مستويات السلاسل الزمنية . لذلك فعلا السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة هي سلاسل غير مستقرة ، وبتطبيق اختبار (ADF) على الفروق الأولى للسلاسل الزمنية كشفت نتائج الاختبار عن رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 5%، لا سيما في حالة الانحدار بدون اتجاه.

وعليه يمكننا الاستنتاج أن السلاسل الزمنية وهي : سعر النفط، الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، سعر الصرف ،الصادرات والواردات هي سلاسل زمنية غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفروق الأولى.

ولهذا كل متغير يعتبر متكامل من الدرجة الأولى أي:

$$INF_t \sim I(1) \qquad PIB_t \sim I(1) \qquad PP_t \sim I(1)$$
$$IMP_t \sim I(1) \qquad EXPO_t \sim I(1) \qquad Tc\ ange_t \sim I(1)$$

وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تصبح مستقرة في الفرق الأول.

المطلب الثاني: إختبارات التكامل المتشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

يعرف التكامل المشترك على أنه تصاحب association بين سلسلتين زمنيتين (X_t , Y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن .[1]

الفرع الأول: الشروط القياسية

أ- أنواع اختبار التكامل المشترك:

يمكن التمييز بين نوعين من التكامل المشترك

1) إختبار التكامل المشترك باستخدام بطريقة إنجل جرانجر Engel and Granger سنة 1983

2) إختبار التكامل المشترك بإستخدام طريقة Johansen:

يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار Engel and Granger فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة بعد اختبار وجود تكامل مشترك لابد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ حيث في حالة متغيرين نستعمل نموذج (ECM) بينما في حالة عدة متغيرات وجب الاعتماد ما يلي:

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة عدة متغيرات:

يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة K متغير في النموذج ، إذ يكون لدينا حالتيين بالنسبة للاختيارات:

1) حالة وجود شعاع للتكامل المشترك وحيد :

حيث نستعمل طريقة Engle و granger لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء ، ويكون ذلك وفق المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية و حساب البواقي

المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية.

[1] عبد القادر محمد عطية، "**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2005، ص 670 .

2) حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن:

نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي (VECM) لتصحيح الخطأ، ما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات (x_t) وتغيرات (y_t)

الفرع الثاني: إختبارات التكامل المتشترك لـ "Johansen "

سنهتم بدراسة التّكامل المشترك بين السّلاسل الستة محل الدّراسة باستخدام مقاربة "Johansen" تعد الأنسب لمعالجة مثل هذه الحالات ، حيث سنقوم أولاً وفي إطار هذه المقاربة بتحديد درجة التّأخير المثلى للنّظام "VAR" الذي يعبّر عن المتغيرات في شكل مستويات.

أولا: درجة التأخير (maximum lag)

بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews تحصلنا النّتائج المتحصّل عليها والموضّحة في الجدول (2-3) أدناه، حيث تبيّن أن كل المعايير المستخدمة أتت على اختيار درجة تأخير قصوى (maximum lag) قدرها سنة واحدة.

الجدول رقم (2-3) :معايير اختيار درجة تأخير النموذج "VAR".

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EXPO IMP INF PIB PP TCHANGE
Exogenous variables: C
Date: 03/28/18 Time: 10:27
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-543.4937	NA	9.17e+10	42.26875	42.55908	42.35235
1	-391.5133	222.1253*	13277134*	33.34717*	35.37948*	33.93241*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

ثانيا: اختبار الأثر (Trace Test)

حسب نتائج اختبار الأثر الموضّحة في الجدول (2-4) ، نرفض الفرضيّة الصّفريّة" لا توجد أية علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة "عند مستوى معنويّة قدره "5%" حيث:

$\lambda_{TR}(0) = 122.2321 > t_{Tab}^{0.05} = 95.7536$ في المقابل نقبل فرضية "وجود أربعة (04) علاقات تكامل مشترك على الأكثر "حيث: $\lambda_{TR}(4) = 15.24523 < t_{Tab}^{0.05} = 15.49471$

الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك

Date: 03/28/18 Time: 10:38
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: EXPO IMP INF PIB PP TCHANGE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.802185	122.2321	95.75366	0.0002
At most 1 *	0.612918	81.72142	69.81889	0.0042
At most 2 *	0.606331	57.99346	47.85613	0.0042
At most 3 *	0.540531	34.68733	29.79707	0.0126
At most 4	0.381090	15.24523	15.49471	0.0545
At most 5	0.121917	3.250345	3.841466	0.0714

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

ثالثا: اختبار القيمة الذّاتية العظمى:

نتائج اختبار القيمة الذّاتيّة العظمى الموضّحة في الجدل التّالي:

الجدول رقم(2-5): نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.802185	40.51064	40.07757	0.0447
At most 1	0.612918	23.72796	33.87687	0.4756
At most 2	0.606331	23.30613	27.58434	0.1608
At most 3	0.540531	19.44210	21.13162	0.0847
At most 4	0.381090	11.99488	14.26460	0.1108
At most 5	0.121917	3.250345	3.841466	0.0714

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

هي الأخرى تؤدّي إلى نفس القرار، حيث نرفض فرضيّة الغياب الكلّي لعلاقات التّكامل المشترك، لكون $(\lambda_{max\,(0.1)} = 40.51064 > t_{Tab}^{0.05} = 40.07757)$ بينما نقبل فرضيّة وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر، لكون $(\lambda_{max\,(1.2)} = 23.72796 < t_{Tab}^{0.05} = 33.87687)$

بهذا نكون قد توصّلنا إلى وجود علاقات توازنيّة في الأجل الطّويل بين المتغيّرات المدروسة (أو بين البعض منها)، تعبّر عنها أربع (04) علاقات التّكامل المشترك التي تم قبول وجودها عند مستوى معنويّة قدره (5%) ما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل، بحيث تُظهر سلوكًا متشابهًا. لكن، لابد من الإشارة إلى مشكل التّمييز (Identification Problem) الذي يواجهنا في هذه الحالة، إذ أنه من دون توفر بعض المعلومات الإضافية (extraneous informations) – المتمثّلة في قيود النّظرية الاقتصادية– يكون من غير الممكن تمييز علاقة التّوازن في المدى الطويل، إذ أن أشعة التّكامل المشترك كثيرا ماتكون غير مُميّزة، فهي ببساطة عبارة عن توليفات خطيّة مستقرّة، لا تملك بالضّرورة تفسير اقتصادي واضح ومفهوم. في الحقيقة، هذا الأمر غير مفاجئ بتاتا، لأن "التكامل المشترك" يبقى مصطلح إحصائي بحت يتعلق أساسا بخصائص السلاسل الزمنية المعنية، وبالتالي فإن علاقات التكامل المشترك قد لا تحتاج لأن يكون لها أي تفسير إقتصادي.

الفرع الثالث: تحديد النّموذج (Model Specification)

بعد تحليل إستقراريّة المتغّيرات محل الدّراسة، وتحديد درجة تكاملها، ثم اختبار وجود علاقة طويلة المدى فيما بينها، سنعمد من خلال هذا الجزء من البحث إلى تحديد نموذج ديناميكي (dynamic model) يرصد مختلف التفاعلات الديناميكية بين متغيرات النظام المدروس بإستخدام منهجية (VAR)

إذا كانت السّلاسل الزمنيّة المدروسة متكاملة تزامنيًا– كما في حالتنا – فإنه يمكننا تحديد النظام (VAR) من خلال النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ "VECM" يكون مناسب في هذه الحالة .

أولا: نمذجة النّظام على شكل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي "VECM"

نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي "VECM" هو عبارة عن نموذج (VAR) مقيد يعتمد لنمذجة أنظمة المتغيرات غير المستقرة، المتكاملة تزامنيا، حيث تستخدم علاقات التكامل المتزامن لتقييد سلوك طويل المدى للمتغيرات الداخلية من أجل ضمان إقترابها من توازناتها، في حين يسمح للآليات التعديل قصيرة لمدى بأخذ مجراها الطبيعي.

الجدول رقم (2-6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشّعاعي VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/28/18 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2	CointEq3	CointEq4
EXPO(-1)	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
IMP(-1)	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
INF(-1)	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
PIB(-1)	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000
PP(-1)	-0.689963	-0.503549	-0.067234	-1.885868
	(0.05975)	(0.05057)	(0.04917)	(0.10525)
	[-11.5475]	[-9.95801]	[-1.36729]	[-17.9185]
TCHANGE(-1)	0.025414	-0.132698	0.464182	-0.284202
	(0.06825)	(0.05776)	(0.05617)	(0.12022)
	[0.37237]	[-2.29738]	[8.26409]	[-2.36404]
C	-2.226514	9.810240	-35.39725	8.139716

Error Correction:	D(EXPO)	D(IMP)	D(INF)	D(PIB)	D(PP)	D(TCHANGE)
CointEq1	0.620538	0.007522	0.014012	1.309555	1.361918	-0.161943
	(0.53315)	(0.19267)	(0.27675)	(0.82948)	(0.71671)	(0.29075)
	[1.16391]	[0.03904]	[0.05063]	[1.57877]	[1.90025]	[-0.55698]
CointEq2	-3.293655	-1.488489	0.675322	-3.950753	-4.653736	0.542080
	(2.23332)	(0.80708)	(1.15928)	(3.47460)	(3.00221)	(1.21793)
	[-1.47478]	[-1.84429]	[0.58254]	[-1.13704]	[-1.55010]	[0.44508]
CointEq3	0.586643	0.091760	-1.008457	0.753669	0.690573	-0.213276
	(0.52124)	(0.18837)	(0.27057)	(0.81095)	(0.70070)	(0.28426)
	[1.12547]	[0.48713]	[-3.72718]	[0.92937]	[0.98555]	[-0.75029]
CointEq4	1.599458	0.539335	-0.200944	1.542694	2.286194	0.220203
	(0.97307)	(0.35165)	(0.50510)	(1.51390)	(1.30808)	(0.53066)
	[1.64373]	[1.53373]	[-0.39783]	[1.01902]	[1.74775]	[0.41496]
D(EXPO(-1))	-2.917192	-0.709490	0.355436	-4.791823	-4.788104	0.142853
	(0.90311)	(0.32637)	(0.46879)	(1.40506)	(1.21403)	(0.49251)
	[-3.23017]	[-2.17390]	[0.75820]	[-3.41041]	[-3.94397]	[0.29005]
D(IMP(-1))	-2.092631	-0.106059	-0.100862	-4.573911	-3.468941	1.702121
	(1.60080)	(0.57850)	(0.83095)	(2.49053)	(2.15193)	(0.87299)
	[-1.30724]	[-0.18333]	[-0.12138]	[-1.83652]	[-1.61202]	[1.94976]
D(INF(-1))	0.243031	0.046898	0.252638	0.639966	0.455824	-0.238004
	(0.42954)	(0.15523)	(0.22297)	(0.66828)	(0.57742)	(0.23425)
	[0.56579]	[0.30212]	[1.13307]	[0.95763]	[0.78941]	[-1.01604]
D(PIB(-1))	0.464049	0.296308	-0.222846	1.536076	1.524239	-0.181247
	(0.80237)	(0.28996)	(0.41650)	(1.24832)	(1.07861)	(0.43757)
	[0.57835]	[1.02189]	[-0.53505]	[1.23051]	[1.41316]	[-0.41422]
D(PP(-1))	1.896397	0.218581	0.003273	2.387043	2.515661	0.143726
	(0.67912)	(0.24542)	(0.35252)	(1.05658)	(0.91293)	(0.37036)
	[2.79242]	[0.89063]	[0.00928]	[2.25921]	[2.75558]	[0.38807]
D(TCHANGE(-1))	0.492375	0.418358	0.049157	1.241187	1.635902	0.199094
	(0.97820)	(0.35350)	(0.50777)	(1.52188)	(1.31497)	(0.53345)
	[0.50335]	[1.18347]	[0.09681]	[0.81556]	[1.24406]	[0.37322]
C	1.226544	-0.579806	0.081822	2.990422	-4.019614	0.311332
	(6.85560)	(2.47749)	(3.55863)	(10.6660)	(9.21587)	(3.73867)
	[0.17891]	[-0.23403]	[0.02299]	[0.28037]	[-0.43616]	[0.08327]

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

تابع الجدول رقم (2-6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشّعاعي VECM

R-squared	0.684431	0.601275	0.567508	0.705372	0.726359	0.693013
Adj. R-squared	0.459024	0.316471	0.258585	0.494923	0.530901	0.473737
Sum sq. resids	977.2427	127.6250	263.3162	2365.436	1765.971	290.6334
S.E. equation	8.354822	3.019284	4.336854	12.99845	11.23124	4.556262
F-statistic	3.036427	2.111190	1.837052	3.351751	3.716189	3.160459
Log likelihood	-81.29670	-55.85122	-64.90446	-92.34649	-88.69321	-66.13830
Akaike AIC	7.383736	5.348098	6.072357	8.267719	7.975457	6.171064
Schwarz SC	7.920042	5.884403	6.608662	8.804024	8.511763	6.707369
Mean dependent	0.688400	1.684000	-0.803200	4.329600	0.902680	3.655200
S.D. dependent	11.35921	3.651955	5.036675	18.28996	16.39817	6.280690

Determinant resid covariance (dof adj.)	898429.0
Determinant resid covariance	27708.43
Log likelihood	-340.7094
Akaike information criterion	34.45675
Schwarz criterion	38.84471

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

الجدول (2-6) أعلاه، يوضح نتائج تقدير نموذج (VECM) (إذا أردنا الحديث عن درجة تأخير المتغيرات في شكل مستويات) تحت قيد إحتواء النظام المدروس على أربع علاقات تكامل مشترك.

الجزء الأول من هذا الجدول يظهر نتائج تقدير علاقات التكامل المشترك بإعتبار كل واحد من المتغيرات (PIB, INF, Tchange, EXPO, IMP) كمتغير تابع، على شكل أربع معادلات في كل مرة، وفي هذا الصدد يطرح مشكل التمييز الذي سبقت الإشارة إليه، فاختبارات التّكامل المشترك تسمح فقط بتحديد رتبة التّكامل المشترك، أما أشعة التّكامل المشترك التي تعبّر عن التوازن الاقتصادي بين متغيّرات النّظام في المدى الطويل فإن تقديرها يستدعي اللّجوء إلى وضع قيود اقتصادية قابلة للتّفسير، لكننا لن نولي أهميّة كبيرة لهذا الموضوع، بما أن الدور الأساسي لعلاقة التكامل المشترك – في حالتنا – ينحصر في تحديد قيود النّموذج "VECM".

أما الجزء الثّاني من ذات الجدول (Error Correction) فيظهر نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشّعاعي "VECM" الذي يحتوي على حد تصحيح الخطأ – المتمثل في بواقي تقدير علاقات التّكامل المشترك – مُعبَّرا عنه بالمتغيّرات "CointEq".

ثانيا: تحليل نتائج تقدير النموذج

وذلك بدراسة وتحليل كل معادلة على حدى كالآتي:

أ- خطوات تحليل نموذج الدراسة:

إعتمدنا على النموذج المتعدد لإختبار العلاقة محل الدراسة ، حيث إتبعنا في تحليل نموذج الدراسة من حيث

قدرته على تفسير الظاهرة المدروسة على الأسلوب الإحصائي والأسلوب القياسي بما يتضمنه كل منهما من شروط ومعايير يمكن من خلالها الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من جهة ومن جهة أخرى يمكن من خلالها إثبات وجود العلاقة محل الدراسة.

إن توفر الشروط الإحصائية في معطيات الدراسة إشارة مهمة لأي بحث، لأنها توحي بجودة النموذج وتعطي ثقة في قدرة المتغيرات المأخوذة على تفسير الظاهرة محل البحث، وتتمثل هذه الشروط والمعايير في: [1]

1- إختبار معنوية معلمات النموذج:

إن مستوى المعنوية يعبر عن إحتمال الخطأ عند إتخاذ قرار الرفض للفرضية العدمية ، وبالتالي فإن مستوى المعنوية α شير إلى إحتمال الوقوع في الخطأ من النوع الأول .

فعندما نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% ونقبل الفرضية البديلة فإن هذا يعني أن هناك إحتمالاً قدره 95% أن يكون قرار الرفض قراراً صحيحاً، وهناك إحتمال قدره 5% أن يكون قرار الرفض قراراً خاطئ، ويستند هذا الإختبار على قيمة Tستودنت لتقييم معنوية المعالم وبالتالي تقييم تأثير المتغير التابع على المتغيرات الأخرى ، ويساعد هذا الإختبار على بناء ثقة في المعلمات وقدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة.

2- الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج:

تتمثل الخصائص الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة في حساب مجموع المعاملات والقيم التي تشير إلى مدى توفر الثقة في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج من بينها: الوسط الحسابي، الوسيط ، الانحراف المعياري ، معامل الإلتواء ، معامل التفرطح وغيرها ، وتفيد مقاييس النزعة المركزية في معرفة تشتت القيم ودرجة تقلباتها.

3- قياس درجة إرتباط المتغيرات:

يتم ذلك بإستعمال معامل الإرتباط (R) الذي يعتبر مقياس لدرجة إقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى ، ويسمى الإرتباط بين متغيرين إثنين بالإرتباط البسيط (Simple Correlation)،كما يسمى الإرتباط بين أكثر من متغيرين بالإرتباط المتعدد،(Multiple Correlation)

[1] موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر ، 2015/2014، ص 237.

4- معامل التحديد (R^2):

يستخدم في اختبار جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج، ويشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع (Y) التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل المدرج بالدالة محل الدراسة (x)

5- إختبار معنوية النموذج:

يتم ذلك بإستخدام إختبار فيشر والذي يهدف إلى التعرف على معنوية الإنحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية العدمية (H_0) والتي تنص على غياب العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع $H_0=0$
- الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أنه يوجد على الأقل من بين المعاملات غير معدوم $H_1\neq 0$

حيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{calcul} مع القيمة الجدولية F_{tabl} والتي يتم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ، أما د رجة الحرية للبسط تحسب وفق العلاقة التالية: F_{n-k}^{k-1}

ب- المعادلة الأولى: معادلة الناتج المحلي الخام

$$DPIB = \underset{[0.208]}{2.990} - \underset{[-3.410]}{4.791}DEXPO(-1) - \underset{[-1.836]}{4.573}DIMP(-1) + \underset{[0.957]}{0.639}DINF(-1)$$

$$+\underset{[1.230]}{1.536}DPIB(-1) + \underset{[2.259]}{2.387}DPP(-1) + \underset{[0.815]}{1.241}DTCHANGE(-1)$$

$R^2 = 0.705 \quad \overline{R}^2 = 0.494 \quad N = 25 \quad [.]: t-statistics \quad F_{stat} = 3.351$

1- **التفسير الإحصائي:**

- **معامل التحديد R^2 :**

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن $R^2 = 0.705$ وتعد نسبة مقبولة، أي حوالي 70% من تغيرات الناتج المحلي الخام مفسرة بواسطة كل من المتغيرات السابقة أي كل من: $DEXPO(-1)$، $DIMP(-1)$، $DINF(-1)$، $DPIB(-1)$، $DPP(-1)$، $DTCHANGE(-1)$، والباقي مفسر من عوامل أخرى.

- **إختبار المعنوية الفردية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ حيث $k = 6$ نجد أن إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{cal} عند جميع المعلمات أقل من إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{tab} = 2.093$، ما عدا متغيرة سعر النفط $\text{DPP}(-1)$ للفترة "t-1" نجدها أكبر من إحصائية ستيودنت المجدولة، وبالتالي نقر بمعنوية هذه المعلمة، أي يوجد أثر على النموذج من قبل المتغير المستقل (سعر النفط pp)

- **إختبار المعنوية الكلية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ و $k-1$ نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة $F_{stat} = 3.351$ أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{tab} = 2.74$، وهذا يدل على معنوية النموذج ككل والنموذج مقبول إحصائيا وقياسيا.

2- **التفسير الاقتصادي:**

من خلال معطيات هذه المعادلة يمكن القول أن وجود ثابت موجب يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهو يمثل قيمة إبتدائية للناتج المحلي الخام في ظل عدم وجود مداخيل من أسعار النفط، ولكنه غير معنوي بالنظر لقيمة ستيودنت.

كما نلاحظ أنه عند زيادة الناتج المحلي الخام عند الفترة "t – 1" بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تقدر بـ 1.53 وحدة لنفس المتغيرة في الفترة "t"، في حين نلاحظ وجود علاقة طردية وموجبة بين الناتج المحلي الخام وأسعار النفط، بحيث قدرت المرونة بـ 2.38، الأمر الذي يوافق النظرية الإقتصادية كما أشرنا إلى ذلك في إطار التحليل الذي يجمع بين المتغيرتين، ومنه النموذج مقبول إقتصاديا.

وبالتالي نقول أن هذا النموذج مقبول من الناحيتين الإحصائية والإقتصادية

ج– المعادلة الثانية: معادلة التظخم

$$\begin{gathered}\text{DINF} = 0.081 + 0.355\text{DEXPO}(-1) - 0.100\text{DIMP}(-1) + 0.252\text{DINF}(-1) \\ [0.022] \quad [0.758] \quad [-0.121] \quad [1.133] \\ \\ -0.222\text{DPIB}(-1) + 0.003\text{DPP}(-1) + 0.049\text{DTCHANGE}(-1) \\ [-0.535] \quad [0.009] \quad [0.096] \\ \\ R^2 = 0.567 \quad \overline{R}^2 = 0.258 \quad N = 25 \quad [.]: t-statistics \quad F_{stat} = 1.837\end{gathered}$$

1- التفسير الإحصائي:

- **معامل التحديد R^2 :**

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن $R^2 = 0.567$ وتعد نسبة مقبولة نوعا ما، أي حوالي 56% من تغيرات معدل التضخم مفسرة بواسطة كل من المتغيرات السابقة أي كل من: $DEXPO(-1)$، $DIMP(-1)$، $DINF(-1)$، $DPIB(-1)$، $DPP(-1)$، $DTCHANGE(-1)$، والباقي مفسر من عوامل أخرى.

- **إختبار المعنوية الفردية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ حيث $k = 6$ نجد أن إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{cal} عند جميع المعلمات أقل من إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{tab} = 2.093$، أي أن جميع المتغيرات المستقلة لا تساهم في تفسير المتغيرة التابعة، وبالتالي نقر بعدم معنوية جميع المعلمات، أي لا يوجد أثر على النموذج من قبل المتغيرات المستقلة.

- **إختبار المعنوية الكلية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ و $k-1$ نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة $F_{stat} = 1.837$ أصغر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{tab} = 2.74$، وهذا يدل على عدم معنوية النموذج ككل والنموذج غير مقبول إحصائيا.

2- التفسير الاقتصادي:

نلاحظ أنه عند زيادة معدل التضخم عند الفترة "t – 1" بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تقدر بـ 0.25 وحدة لنفس المتغيرة في الفترة "t"، في حين نلاحظ وجود علاقة طردية وموجبة بين معدل التضخم وأسعار النفط، بحيث قدرت المرونة بـ 0.003، الأمر الذي يوافق النظرية الإقتصادية كما أشرنا إلى ذلك في إطار التحليل الذي يجمع بين المتغيرتين، ومنه النموذج مقبول إقتصاديا.

وبالتالي نقول أن هذا النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية.

د- المعادلة الثالثة: معادلة سعر الصرف

$$DTCHANGE = 0.311 + 0.142DEXPO(-1) + 1.702DIMP(-1) - 0.238DINF(-1)$$
$$[0.083] \quad [0.290] \quad [1.949] \quad [-1.016]$$

$$-0.181DPIB(-1) + 0.143DPP(-1) + 0.199DTCHANGE(-1)$$
$$[-0.414] \quad [0.388] \quad [0.373]$$

$$R^2 = 0.693 \quad \overline{R}^2 = 0.473 \quad N = 25 \quad [.]: t-statistics \quad F_{stat} = 3.160$$

- **معامل التحديد R^2 :**

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن $R^2 = 0.693$ وتعد نسبة مقبولة، أي حوالي 69% من تغيرات سعر الصرف مفسرة بواسطة كل من المتغيرات السابقة أي كل من: $DEXPO(-1)$، $DIMP(-1)$، $DINF(-1)$، $DPIB(-1)$، $DPP(-1)$، $DTCHANGE(-1)$، والباقي مفسر من عوامل أخرى.

- **إختبار المعنوية الفردية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ حيث $k = 6$ نجد أن إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{cal} عند جميع المعلمات أقل من إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{tab} = 2.093$، أي أن جميع المتغيرات المستقلة لا تساهم في تفسير المتغيرة التابعة، وبالتالي نقر بعدم معنوية جميع المعلمات، أي لا يوجد أثر على النموذج من قبل المتغيرات المستقلة.

- **إختبار المعنوية الكلية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ و $k-1$ نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة $F_{stat} = 3.160$ أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{tab} = 2.74$، وهذا يدل على معنوية النموذج ككل والنموذج مقبول من الناحية الكلية ومرفوض من الناحية جزئية لعدم معنوية معلمات المتغيرات المستقلة، وبالتالي النموذج غير مقبول إحصائيا.

2- التفسير الاقتصادي:

نلاحظ أنه عند زيادة سعر الصرف عند الفترة "t – 1" بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تقدر بـ 0.19 وحدة لنفس المتغيرة في الفترة "t"، في حين نلاحظ وجود علاقة طردية وموجبة بين سعر الصرف وأسعار النفط، بحيث قدرت المرونة بـ 0.14، الأمر الذي يوافق النظرية الإقتصادية كما أشرنا إلى ذلك في إطار التحليل الذي يجمع بين المتغيرتين، ومنه النموذج مقبول إقتصاديا.

وبالتالي نقول أن هذا النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية.

هـ- المعادلة الرابعة: معادلة الصادرات

$$DEXPO = 1.226 - 2.917DEXPO(-1) - 2.092DIMP(-1) + 0.243DINF(-1)$$
$$[0.178] \quad [-3.230] \quad [-1.307] \quad [0.565]$$

$$+0.464DPIB(-1) + 1.896DPP(-1) + 0.492DTCHANGE(-1)$$
$$[0.578] \quad [2.792] \quad [0.503]$$

$$R^2 = 0.684 \quad \overline{R}^2 = 0.459 \quad N = 25 \quad [.]: t \quad statistics \quad F_{stat} = 3.036$$

1- التفسير الإحصائي:

- **معامل التحديد R^2 :**

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن $R^2 = 0.684$ وتعد نسبة مقبولة، أي حوالي 68% من تغيرات الصادرات مفسرة بواسطة كل من المتغيرات السابقة أي كل من: $DEXPO(-1)$، $DIMP(-1)$، $DINF(-1)$، $DPIB(-1)$، $DPP(-1)$، $DTCHANGE(-1)$، والباقي مفسر من عوامل أخرى.

- **إختبار المعنوية الفردية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ حيث $k = 6$ نجد أن إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{cal} عند جميع المعلمات أقل من إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{tab} = 2.093$، ما عدا متغيرة سعر النفط $DPP(-1)$ للفترة "t – 1" نجدها أكبر من إحصائية ستيودنت المجدولة، وبالتالي نقر بمعنوية هذه المعلمة، أي يوجد أثر على هذا النموذج من قبل المتغير المستقل (سعر النفط pp)

- **إختبار المعنوية الكلية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ و $k-1$ نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة $F_{stat} = 3.036$ أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{tab} = 2.74$، وهذا يدل على معنوية النموذج ككل والنموذج مقبول إحصائيا وقياسيا.

2- التفسير الاقتصادي:

من خلال معطيات هذه المعادلة يمكن القول أن وجود ثابت موجب يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهو يمثل قيمة إبتدائية الصادرات في ظل إنعدام متغيرة أسعار النفط، ولكنه غير معنوي بالنظر لقيمة ستيودنت.

كما نلاحظ أنه عند زيادة الصادرات عند الفترة "t – 1" بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاظًا يقدر بـ 2.91 وحدة لنفس المتغيرة في الفترة "t"، في حين نلاحظ وجود علاقة طردية وموجبة بين الصادرات وأسعار النفط، بحيث قدرت المرونة بـ 1.89، الأمر الذي يوافق النظرية الإقتصادية كما أشرنا إلى ذلك في إطار التحليل الذي يجمع بين المتغيرتين، ومنه النموذج مقبول إقتصاديا.

وبالتالي نقول أن هذا النموذج مقبول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية.

و– المعادلة الخامسة: معادلة الواردات

$$DIMP = -0.579 - 0.709DEXPO(-1) - 0.106DIMP(-1) + 0.046DINF(-1)$$
$$[-0.234] \quad [-2.173] \quad [-0.183] \quad [0.302]$$

$$+0.296DPIB(-1) + 0.218DPP(-1) + 0.418DTCHANGE(-1)$$
$$[1.021] \quad [0.890] \quad [1.183]$$

$$R^2 = 0.601 \quad \overline{R}^2 = 0.316 \quad N = 25 \quad [.]: t-statistics \quad F_{stat} = 2.111$$

1– التفسير الإحصائي:

- **معامل التحديد R^2 :**

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن $R^2 = 0.601$ وتعد نسبة مقبولة، أي حوالي 60% من الواردات مفسرة بواسطة كل من المتغيرات السابقة أي كل من: $DEXPO(-1)$، $DIMP(-1)$، $DINF(-1)$، $DPIB(-1)$، $DPP(-1)$، $DTCHANGE(-1)$، والباقي مفسر من عوامل أخرى.

- **إختبار المعنوية الفردية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ حيث $k = 6$ نجد أن إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{cal} عند جميع المعلمات أقل من إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{tab} = 2.093$، أي أن جميع المتغيرات المستقلة لا تساهم في تفسير المتغيرة التابعة، وبالتالي نقر بعدم معنوية جميع المعلمات، أي لا يوجد أثر على النموذج من قبل المتغيرات المستقلة.

- **إختبار المعنوية الكلية للمعالم:**

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية $n-k$ و $k-1$ نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة $F_{stat} = 2.111$ أصغر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{tab} = 2.74$، وهذا يدل على عدم معنوية النموذج ككل والنموذج غير مقبول إحصائيا.

2- التفسير الاقتصادي:

من خلال معطيات هذه المعادلة يمكن القول أن وجود ثابت سالب لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهو يمثل قيمة إبتدائية للواردات في ظل عدم وجود مداخيل من أسعار النفط، ولكنه غير معنوي بالنظر لقيمة ستيودنت.

كما نلاحظ أنه عند زيادة الواردات عند الفترة "t – 1" بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاظا يقدر بـ 0.10 وحدة لنفس المتغيرة في الفترة "t"، في حين نلاحظ وجود علاقة طردية وموجبة بين الواردات وأسعار النفط، بحيث قدرت المرونة بـ 0.21، الأمر الذي يوافق النظرية الإقتصادية كما أشرنا إلى ذلك في إطار التحليل الذي يجمع بين المتغيرتين، ومنه النموذج مقبول إقتصاديا.

وبالتالي نقول أن هذا النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية.

المطلب الثالث: تحليل ديناميكية النموذج المقدر

لقد تعرضنا في تحليلنا لنموذج تصحيح الخطأ الشّعاعي "VECM"، إلى معرفة ظاهرة دوال الإستجابة والتي تمكننا من تحليل مختلف السياسات الاقتصادية الممكنة، وذلك من خلال إحداث صدمة في إحدى المتغيرات العشوائية، ثم دراسة أثر هذه الصدمة عن باقي المتغيرات المكونة لشعاع الإنحدار الذاتي، وبعد ذلك نجري إختبارات السببية على متغيرات النموذج حسب مفهوم "granger" حتى يمكننا من معرفة المتغير الذي يسبب في الآخر

الفرع الأول: تحليل الصدمات ودوال الإستجابة

يمكننا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ لظاهرة معينة على باقي المتغيرات، من خلال إحداث صدمة على أسعار النفط وقياس أثرها على باقي المتغيرات المدروسة، حيث حصلت التغيرات التالية، والموضحة في جدول الصدمات الموالي:

الجدول رقم (2-7): جدول الصدمات العشوائية

Response of PP: Period	EXPO	IMP	INF	PIB	PP	TCHANGE
1	10.42476	2.079168	-1.086786	1.617703	3.056829	0.000000
2	3.886907	-1.391803	1.227602	5.887305	4.652541	2.861425
3	5.565587	-4.391678	2.539156	2.214794	-1.209796	0.916595
4	4.559907	-3.678948	1.275720	-3.085645	-7.751679	-2.219186
5	5.686433	-2.738822	1.119401	-5.610078	-12.82313	-3.726065
6	6.806136	-5.334512	2.134034	-1.666286	-9.876818	-3.995925
7	7.703803	-10.54007	3.495862	3.972821	-2.735401	-3.089575
8	7.023005	-13.38614	3.481261	6.361478	1.639685	-2.357093
9	5.324849	-11.74579	2.442015	3.493620	-0.991913	-2.524751
10	4.303395	-7.484421	1.332942	-1.420235	-7.276525	-3.607301

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

من خلال جدول الخاص بالصدمات العشوائية، يمككنا تحديد المضاعفات وكذلك المضاعف الديناميكي، فنلاحظ أنه عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة (PP) خلال الفترة (t=1)، بحيث أن مقدار هذه الصدمة يعادل ($PP = 3.056$) ، فإننا نلاحظ إستجابة فورية لجميع المتغيرات منذ بداية الفترة (t=1) بإستثناء متغيرة سعر الصرف التي تغيرت في الفترة الثانية (الموالية) ، حيث كانت المتغيرة EXPO ($EXPO = 10.424$)، وبالنسبة للمتغيرة IMP فكانت ($IMP = 2.079$)، والمتغيرة INF فكانت ($INF = -1.086$)، أما الناتج المحلي الخام فكان ($PIB = 1.617$)، ومع مرور الزمن نلاحظ أن الصدمات تزداد، كما هوموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-6): الشكل البياني للصدمات العشوائية

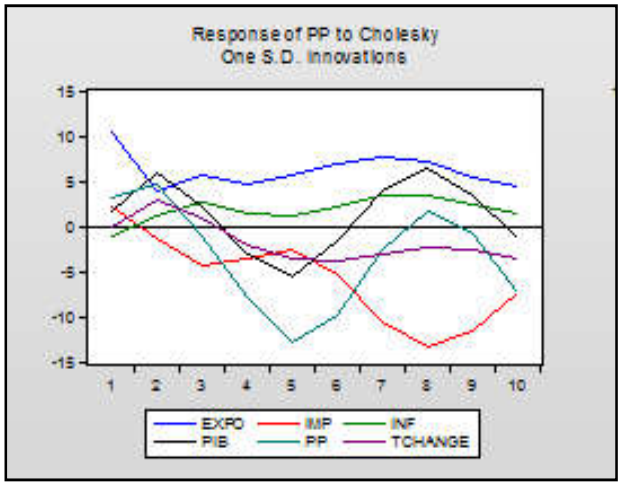

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

الملاحظ أن المتغيرات الهيكلية الخاصة بالنموذج الأصلي تجيب وتستجيب بصفة قوية لمختلف الصدمات المطبقة على مختلف المتغيرات وبهذا نستطيع القول أن أي تغير في أسعار النفط سواءا بالإرتفاع أو

الإنخفاظ، فإنه يؤثر حتما على مختلف المتغيرات الأخرى، وهذه ميزة نماذج تصحيح الخطأ الشعاعي "VECM"، بحيث توضح لنا مجموعة من التداخلات والترابط ما بين المتغيرات وكذا التأثير والتأثر بمختلف الصدمات التي تطبق على النموذج،وهذا ما يعطينا نظرة على العلاقات الموجودة بين المتغيرات ومدى تشابكها.

الفرع الثاني: تفكيك التباين

إن الهدف من دراسة تحليل تباين الخطأ هو معرفة نصيب أو مدى مساهمة كل تجديدة في تباين الخطأ، والنتائج الخاصة بتحليل التباين تظهر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(2-8): نتائج تفكيك التباين

Variance Decomposition of PP:

Period	S.E.	EXPO	IMP	INF	PIB	PP	TCHANGE
1	11.23124	86.15420	3.427075	0.936337	2.074635	7.407756	0.000000
2	14.46331	59.17361	2.992561	1.285026	17.82008	14.81464	3.914080
3	16.52592	56.66638	9.354197	3.345007	15.44551	11.88327	3.305638
4	19.58560	45.76490	10.18822	2.805789	13.47874	24.12501	3.637343
5	25.18878	32.76533	7.341933	1.893841	13.10956	40.50205	4.387292
6	28.81154	30.62399	9.039791	1.996139	10.35452	42.70868	5.276885
7	32.33541	29.98911	17.80189	2.753604	9.730177	34.62285	5.102357
8	36.53658	27.18379	27.36651	3.064619	10.65269	27.31978	4.412620
9	39.07386	25.62516	32.96411	3.070129	10.11356	23.95138	4.275663
10	40.87856	24.52075	33.46994	2.911358	9.360994	25.05178	4.685181

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

في المدى القصير، يبدو أن معظم التغيرات الظرفية التي تحدث في أسعار النفط تتعلق بتجديدات المتغيرة نفسها، إذ أن هذا التجديد يسمح بحوالي 7.40% من تغيرات أسعار النفط في السنة الأولى، لتتزايد هذه النسبة مع مرور الوقت حتى تبلغ حد 42.70% عند السنة السادسة التي تلي حدوثه، لتشرع بعدها في التناقص والإنخفاض حتى تبلغ 25.05% مع حلول السنة العاشرة.

من جهة أخرى نجد أن الصّدمات النّاتجة عن باقي المتغيرات تكتسي أهميةً أكبر عبر الزمن، إذ نجد في هذا السياق أن صدمات الصادرات تبدأ بإستجابة جد معتبرة قدرها 86.15% خلال السنة الأولى التي تشهد حدوث الصدمة، وتنخفض بعدها هذه النسبة إلى حدود 24.52% كحد أدنى مسجل في السنة العاشرة.

كذلك نجد أن صدمات الواردات وصدمات الناتج المحلي الخام تسمح بتفسير جزءًا هاما من تقلبات سعر النفط –خاصة في المدى الطويل- حيث ترتفع حصة الأولى من 3.42% كنسبة مسجلة عند السنة

الأولى، إلى حد أقصى قدره 33.46% يسجل خلال السنة العاشرة، بينما ترفع حصة الثانية من 2.07% في السنة الأولى إلى 9.36% عند السنة العاشرة التي تلي الصدمة.

أمّا مساهمة باقي المتغيّرات فتبقى طفيفة وهامشية –خاصّة في المدى القصير– حيث لا تتعدّى نسبة مساهمة تحديدي معدل التضخم وسعر الصرف مُجتمعين حد 0.93% في سنة حدوثهما، وبالرّغم من أن هذه النسبة تشهد ارتفاعاتٍ طفيفة مع مرور الوقت إلا أنها لا تتجاوز حد 4.68% عند السنة العاشرة.

وعموما نلاحظ أن كل المتغيرات المفسرة لأسعار البترول لها الأثر الأكبر نتيجة الصدمات على سعر النفط مقارنة بأثر إحداث الصدمات على هذا الأخير ومنه نستنتج مدى قوة أثر الصدمات لما يتغير سعر النفط على المتغيرات السالفة الذكر، ولمزيد من التوضيح الشكل البياني الموالي لتحليل التباين موضح كالآتي:

الشكل رقم (2-7): الشكل البياني لتفكيك التباين

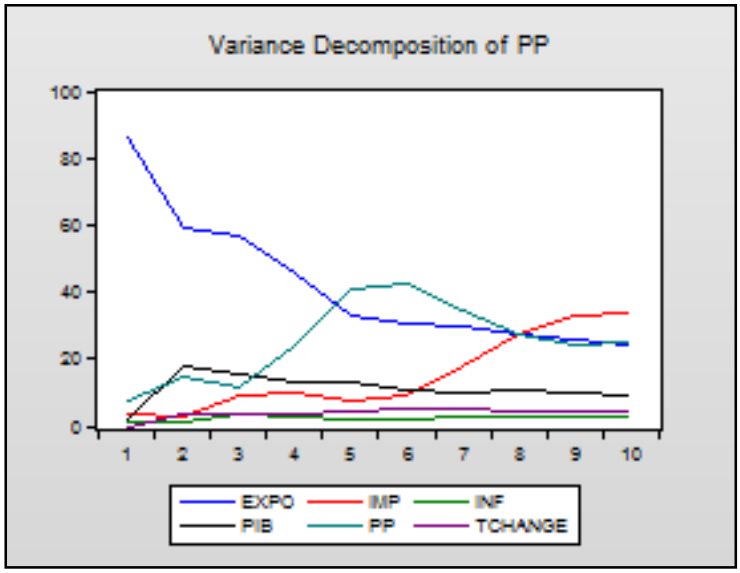

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة عن الانشغال الأساسي للدراسة عبر محاولة تقييم الأثر الذي يمكن أن تخلفه تقلبات أسعار النفط على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة.

حيث قمنا بإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تمثل محور المذكرة ككل، ألا وهي أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات (الناتج المحلي الخام، التضخم، أسعار الصرف، الصادرات، الواردات)، بحيث قمنا بتقديم الإطار النظري التحليلي الذي يجمع المتغير المستقل بالمتغيرات التابعة، وهو ما يعرف بالنظرية الإقتصادية، كما قمنا بعرض بعض المفاهيم التي تخص السلاسل الزمنية، من تحليل وصفي ودراسة إستقرارية لهذه السلاسل، وكذا الإختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك مع إمكانية تطبيق نموذج تصحيح الخطأ الشّعاعي.

وكخلاصة يمكن القول أن المعطيات والبيانات المستخدمة والتي تم الحصول عليها من مصادر دولية ومحلية قد عبرت إلى حد ما عن الإعتقادات والتّصورات المسبقة حول طبيعة الاقتصاد الجزائري وإرتباطه الوثيق بقطاع النفط، وتأثر السلوك الاقتصادي الكلي في الجزائر وعلاقته الوثيقة بتقلبات الأسعار العالمية للنفط.

الخاتمة

الخاتمة

شكل النفط منذ اكتشافه منعطفا وتحولا كبيرًا في اقتصاديات الدول التي اكتشف فيها، من خلال إحداث طفرة اقتصادية بسبب مداخليه التي ساهمت في زيادة الدخل الوطني لها، وأهمية النفط كثروة طبيعية تكمن في كونه عنصرا مهما ورئيسيا في الصناعة، التي تطورت بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين بسبب أن النفط يؤمن الوقود والطاقة التي تشغل المصانع والآليات وغير ذلك من عناصر العملية الإنتاجية.

لهذا فإن المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية، وذلك لأن الدول المتقدمة قد أولت أهمية كبيرة للثروة النفطية، بمحاولتها الهيمنة والسيطرة على أسواق النفط العالمية التي تخضع عادة لحسابات العرض والطلب، مما جعل أسعار النفط تتغير بإستمرار، تبعا لعوامل سياسية واقتصادية كثيرة.

باعتبار الجزائر أحد الدول المنتجة والمصدرة للنفط فإن اقتصادها عرضة لأي تقلبات في أسعاره، إذ أصبحت تقلبات أسعار النفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو إختلالا وهو ما أكدته أزمات 1986 و 2014 التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة، لذلك تمثل الهدف الأساسي من هذا البحث معرفة حقيقة العلاقة التي تربط أسعار النفط بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وقد انتقينا منها كمتغيرات داخلية (الناتج المحلي الخام، معدل التضخم) وكمتغيرات خارجية (أسعار الصرف ، الصادرات والواردات)، وهذا باستعمال أدوات القياس الاقتصادي بهدف تحليل ودراسة الآثار والعلاقات بين المتغيرات، وانطلاقا من معرفة مسبقة بوضعية وهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يحتل فيه قطاع النفط مكانة أساسية، إذ يعتبر القطاع المهيمن على التجارة الخارجية الجزائرية من جانب الصادرات، وبإعتباره المصدر الأساسي للعملة الصعبة، وإيرادات الميزانية.

قسمنا منهجية العمل في هذه الدراسة إلى فصليين، فصل أول يتمثل في الجانب النظري حيث تطرقنا فيه إلي ماهية أسعار النفط وتطورها التاريخي، والتعاريف والمفاهيم الأساسية لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وطرق حسابها، وقمنا بعرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الاقتصاد الجزائري واقتصاديات دول أخرى.

أما الفصل الثاني يتمثل في الجانب التطبيقي، حيث حاولنا دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال تحليل مختلف السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

كما قمنا بمحاولة تطبيق نماذج تصحيح الخطاء الشعاعي على علاقة سعر النفط بالمتغيرات الإقتصادية الكلية المختارة، وذلك مرورا بأهم الخطوات والمراحل المتبعة في إستخدام هذه النماذج والتي تنطلق أساسا من إختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك وصولا إلى إختبار صلاحية النموذج من خلال تحليل الصدمات العشوائية وتفكيك التباين، وفي ما يلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض آفاق الدراسة.

أولا: إختبار الفرضيات

- ✓ فيما يخص الفرضية الأولى فقد **أكدتها الدراسة،** حيث أن أسعار النفط تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية والجيوسياسية، وحتى المناخية في بعض الأحيان؛
- ✓ فيما يخص الفرضية الثانية فقد **نفتها الدراسة،** حيث أن وضعية أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية سواءا كانت داخلية أو خارجية لا تتأثر كلها بشكل مباشر أو بنفس الحدة مع حركات أسعار النفط العالمية، حيث أن البعض منها (معدل التضخم، سعر الصرف والواردات) يتأثر بعوامل أخرى؛
- ✓ فيما يخص الفرضية الثالثة والتي **أكدتها الدراسة،** فمن خلال القيام بالتحليل الإقتصادي لأثر تقلبات المتغير المستقل على المتغيرات التابعة، تبين أن هناك إرتباط قوي بين سعر النفط وكل من الناتج المحلي الخام والصادرات، وإرتباط آخر ضعيف مع كل من معدل التضخم، سعر الصرف والواردات، وهذا ما يجعل الإقتصاد الجزائري رهينة التغيرات الحاصلة في أسواق النفط العالمية؛
- ✓ فيما يخص الفرضية الرابعة والتي **أكدتها الدراسة،** بحيث إذا كانت المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند المستوى ومتكاملة تزامنيا (توجد على الأقل علاقة تكامل متزامن واحدة فيما بينها)، فإنه يمكن نمذجتها على شكل نموذج ""VAR" للمتغيرات في شكل مستويات، أو على شكل نموذج شعاعي لتصحيح الخطأ "VECM" حيث إستخدمنا في دراستنا هذه تحليل التكامل المتزامن ونموذج "VECM".

أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هاته الدراسة والتي يمكن عرضها على مستويان كما يلي:

ثانيا: نتائج البحث

أ- المستوى النظري:

- ✓ لأسعار النفط الأهمية البالغة في الفكر والحياة الإقتصادية، نظرا لإرتباطه الوثيق بعدد كبير من الظواهر الإقتصادية؛
- ✓ منذ ظهور سلعة النفط وعدم الإستقرار يلازم أسعارها، وذلك نتيجة لتفاعل وتداخل عديد العوامل الإقتصادية والجيوسياسية؛
- ✓ أثرت الأزمات النفطية على جميع أطراف السوق البترولية، فأحيانا تميزت بالإيجابية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط وهذا عند إرتفاع سعر النفط، وبالسلبية عند إنخفاظه كأزمات 1986 و 2014، أما بالنسبة للدول المستهلكة فالعكس صحيح.

ب- المستوى التطبيقي:

- ✓ هناك علاقة وثيقة ومتشابكة تربط بين تقلبات أسعار النفط والمتغيرات الإقتصادية الكلية المختارة؛

بعد الدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ علاقة سعر النفط مع الناتج المحلي الخام هي علاقة طردية وثيقة، فإذا إرتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الخام 2.38 وحدة؛
- ✓ علاقة سعر النفط مع الصادرات هي علاقة طردية وثيقة، فإذا إرتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الصادرات بـ 1.89 وحدة؛
- ✓ علاقة سعر النفط بباقي المتغيرات (معدل التضخم، سعر الصرف، الواردات) هي علاقة طردية ضعيفة بنسب لا تكاد تعد؛
- ✓ أما نتائج تحليل الصدمات العشوائية ودوال الإستجابة الدفعية أسفرت عن وجود إستجابات معنوية من طرف المتغيرات الإقتصادية الكلية محل الدراسة إتجاه صدمات أسعار النفط، حيث بينت هذه النتائج عن وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومتغيرتي الناتج المحلي الخام والصادرات على المدى القصير والبعيد، في حين ظهر أن العلاقة بين سعر النفط والتضخم هي علاقة عكسية في المدى الطويل؛

- ✓ أما نتائج تحليل تفكيك التباين فقد صبت هي الأخرى في نفس الإتجاه، حيث ظهر من خلال هذه النتائج أن أسعار النفط تساهم بنسب معتبرة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات الإقتصادية الكلية المعنية، خاصة على المديين المتوسط والبعيد.

ثالثا: توصيات البحث

بعد هذه الإستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة والإطلاع على دراسات سابقة مكنتنا من تقديم التوصيات والإقتراحات التالية:

- ✓ يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج النفط وهذا من خلال التركيز على القاطاعات التي تمتلك الجزائر فيها مؤهلات ومقومات تأهلها لكي تستغلها أحسن إستغلال؛
- ✓ دعم القطاع الزراعي والصناعي وتنظيم الإستيراد الذي تنامى في السنوات الأخيرة حتى أصبح يمثل خطرا حقيقيا على الإقتصاد الوطني؛
- ✓ إقامة صناعات بتروكيماوية بالشراكة مع المستثمرين الأجانب والإستفادة من خبراتهم؛
- ✓ يجب على الدولة الجزائرية التحرر من تبعية الإقتصاد الريعي، والتوجه إلى بدائل أخرى تجعله أكثر حرية، وتفتح لها العديد من المجالات الإستثمارية.

رابعا: أفاق البحث

تناولت دراستنا أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلوا من النقائص، وهو ما يفتح أمامنا أفاق جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:

- ✓ إمكانية تسعير النفط خارج الدولار وتأثيره على الإقتصاد الجزائري؛
- ✓ إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التنمية في الجزائر؛
- ✓ القطاع النفطي بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري.

قَائِمَة المَرَاجِع

المراجع باللغة العربية:

الكتب	
-1	إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية،2008.
-2	حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006
-3	داود حسام الدين،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،دار الميسرة للنشر والتوزيع للطباعة، عمان الطبعة الثانية، 2011.
-4	السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، عنابة الجزائر، 2007،.
-5	سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان،2011 .
-6	صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة الجزائر**،دار أسامة للنشر باب الزوار الجزائر، 2004.
-7	صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، **أساسيات في تصنيع النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
-8	ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي، قواعد، نظم، نظريات، سياسات مؤسسات نقدية**، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر،1993.
-9	ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 25.
-10	الطاهر قانة، **اقتصاديات صرف النقود والعملات**، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
-11	عبد الحسين جليل عبد المحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** ,دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2011.
-12	عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ,دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
-13	عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة– ديوان المطبوعات الجامعية – الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2005.
-14	عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000 .

-15	غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة، الإسكندرية مصر، 2003.
-16	لويس جيوستي، **المحافظة على تماسك منظمة أوبك، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى،2007 .
-17	مجدي الشوربجي، **أثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر**، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2013.
-18	مجدي محمود، الاقتصاديات صرف النقود والمعلمات، دار الخلدونية، الإسكندرية، 2007.
-19	محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
-20	محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الطباعة، مصر، 2007.
-21	محمد عيسي عبد الله، موسي إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار المنهل، لبنان، الطبعة الأولى،1998.
-22	محمد محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 1999
-23	محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
-24	محمود يونس، " **اقتصاديات دولية**"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
-25	هاشم علوان حسين، و عبد الله محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**،دار الحكمة بغداد 1992.
	الرسائل و الأطروحات الجامعية
-26	أحمد نصير،"**أثر السياسات الاقتصادية الكمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990.2012**"، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر،2014 .
-27	إسماعيل بن قانة، أطروحة دكتورة، **نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة بين (2009-1970)**، 2013.
-28	بوجمعة قويدري قوشيح، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2008-2009.
-29	تقوى حسناوي،عبد العزيز أحمد شاوش، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2014-1986)**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي، تبسة،2016.

30-	دخلي عبد الرحمان، **"أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2014-2015
31-	خليفة برايس، **دراسة تحليلة وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2013.
32-	سعيد هتهات، **دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
33-	سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
34-	عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري . دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2012.
35-	علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر خلال الفترة1970-2010**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، غير منشورة،2012.
36-	فاطمة فوقة، **حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة كمدخل لترشيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر**، أطروحة دكتورة، محاسبة مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017.
37-	محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر،2009.
38-	مصطفي بن شلاط، **أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2006.
39-	مولود بوعوينة، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010.
40-	هوارية زيتوني، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة بن خلدون بتيارت،2010-2011.

-41	يسمينه لباني، **انعكاسات تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.
-42	يمينة درقال، **دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير(اختبار فرضية التعديل الرائد في دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.
وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية)	
-43	المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ندوة بعنوان" **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة** "يوم السبت 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 في قاعة المختصر بفندق الريتز كارلتون الدوحة، https://www.dohainstitute.org أطلع عليه بتاريخ 2018/04/22
-44	محمد بن عزة، **تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف،2013
منشورات المؤسسات و التقارير	
-45	أحمد سلامة شمعون، **مقرر مبادئ الاقتصاد الكلي**، منشورات جامعة الملك خالد السعودية، 2015.
-46	صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد4، العدد 7، العراق، 2011 .
-47	وزارة المالية المصرية، منشورات قطاع الموازنة العامة للدولة، **الموازنة في 25 سؤال و جواب**، شعبة المنضمات الدولية، 2014.
-48	التقارير الإحصائية السنوية للأوابك.
-49	تقرير عن ندوة أكسفورد العشرين للطاقة،"**الطاقة في العالم تحديات الركود مقابل تحديات النمو**"، 31 أوت إلى 1998/12/10.
-50	صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009.
-51	الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **انخفاض أسعار النفط**، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – البنك الدولي، العدد الرابع يناير/كانون الثاني 2015.
-52	نشريات الديوان الوطني للإحصائيات

-53	التقارير السنوية للبنك الدولي
-54	تقارير و نشريات بنك الجزائر
القرارات، القوانين، المراسيم	
-55	القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة الحكومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة3.العدد 35 الصادر في 15 أوت 1990 .

المراجع باللغة الأجنبية:

Books	
1-	Chems Eddine Chitour , **« La politique et le nouvel ordre pétrolière international »** , Ed Dahleb 1995.
2-	NSARKIS, **le poids prépondérants des étas unis sur le marché mondial**, PGA N560, 1992.
Reports	
3-	**Energy Information Administration**: 2014, Annual Energy Outlook, Washington.
4-	**La politique énergétique américaine et ses incidences sur les pris**, BIP N 7651, aout 1994.
5-	Opec,**Annual statistical Bulletin**.

الملاحق

الملحق رقم 01: معطيات إحصائية حول متغيرات الدراسة للفترة 1990-2016

Année	PP	PIB (milliards $)	TAUX INF	T.CH DA/$	EXP	IMP
1990	24,421	46,12	17,9	12,02	11,3	7,11
1991	20,984	47,76	25,88	18,05	12,1	7,34
1992	20,036	48,00	31,69	22,39	11,51	8,3
1993	17,492	49,00	20,54	24,28	10,41	7,99
1994	16,178	40,95	29	36,32	8,89	9,15
1995	17,423	42,05	29,77	47,68	10,26	10,1
1996	21,271	46,95	18,67	54,74	13,22	9,09
1997	19,72	48,17	5,73	57,71	13,82	8,13
1998	13,072	48,17	4,95	58,76	10,14	8,63
1999	18,087	48,59	2,64	66,64	12,32	8,96
2000	28,724	54,00	0,33	76,36	21,65	9,35
2001	24,718	54,71	4,22	77,26	19,09	9,48
2002	24,838	65,36	1,41	69,20	18,71	12,01
2003	28,826	67,89	2,58	77,36	24,47	13,33
2004	38,328	85,33	3,56	72,06	32,22	17,95
2005	54,587	103,08	1,63	73,36	46,33	19,86
2006	66,025	117,04	2,53	72,64	54,74	20,68
2007	74,664	134,85	3,52	69,36	60,59	26,36
2008	98,6	171,01	4,92	64,58	78,59	38,07
2009	62,163	137,23	5,74	72,64	45,18	37,4
2010	80,253	161,37	3,91	74,31	57,09	38,89
2011	112,897	200,25	4,52	72,85	72,89	46,93
2012	111,523	209,01	8,89	77,55	71,74	51,57
2013	109,441	210,76	3,25	79,00	64,71	54,98
2014	99,615	215,37	2,91	80,06	60,13	59,67
2015	52,825	166,75	4,78	99,50	34,57	52,65
2016	43,551	156,00	5,8	109,43	29,31	49,44

المصدر:

سعر النفط (PP) :

بناءا على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك لسنوات مختلفة على الموقع الالكتروني https://www.opec.org تاريخ الإطلاع 2018/02/25 .

الناتج المحلي الخام (PIB):

بناءا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الموقع الالكتروني ، http://www.worldbank.org تاريخ الإطلاع 2018/02/25، و بناءا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية: (1962-2011) ص 254-256، (2000-2014) رقم 710 ص 19-23 و (2011-2016) رقم 786 ص 15، على الموقع الإلكتروني، http://www.ons.dz، تاريخ الإطلاع 2018/02/25.

معدل التضخم (INF):

بناءا على نشريات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني http://www.ons.dz تاريخ الإطلاع 2018/02/25.

سعر الصرف (T .change):

بناءا على نشريات البنك الدولي على الموقع الالكتروني http://www.worldbank.org تاريخ الإطلاع 2018/02/25.

الصادرات (EXPO) و الواردات (IMP):

بناءا على بعض نشريات بنك الجزائر: (1992-2005) جوان 2006، ص 72-73، و النشرة الإحصائية الثلاثية العدد 8، سبتمبر 2009، ص 15، و التقرير السنوي، سبتمبر 2017، ص 55، على الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz/ تاريخ الإطلاع 2018/02/27.

الملحق رقم 02: الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة سعر النفط (PP)

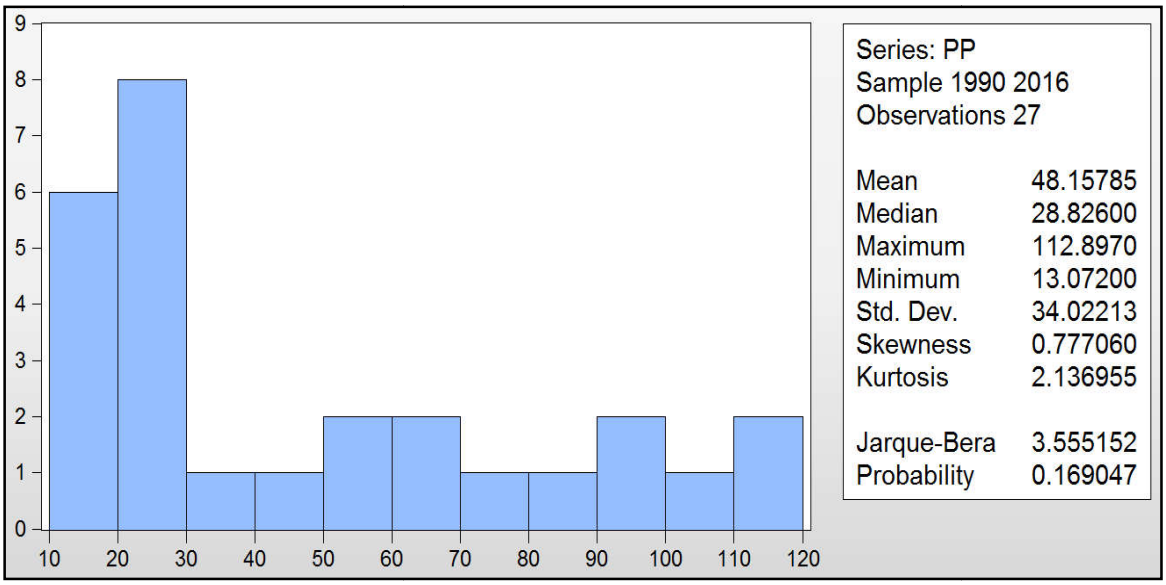

Date: 05/19/18 Time: 02:26
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.090	0.090	0.2382	0.626
		2	-0.088	-0.097	0.4749	0.789
		3	0.119	0.139	0.9199	0.821
		4	-0.224	-0.269	2.5781	0.631
		5	-0.056	0.037	2.6875	0.748
		6	0.288	0.241	5.6988	0.458
		7	-0.097	-0.130	6.0594	0.533
		8	-0.055	-0.026	6.1800	0.627
		9	-0.189	-0.326	7.7069	0.564
		10	-0.192	0.040	9.3769	0.497
		11	-0.003	-0.047	9.3772	0.587
		12	-0.027	-0.097	9.4151	0.667

الملحق رقم 03: الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة الناتج المحلي الخام (PIB)

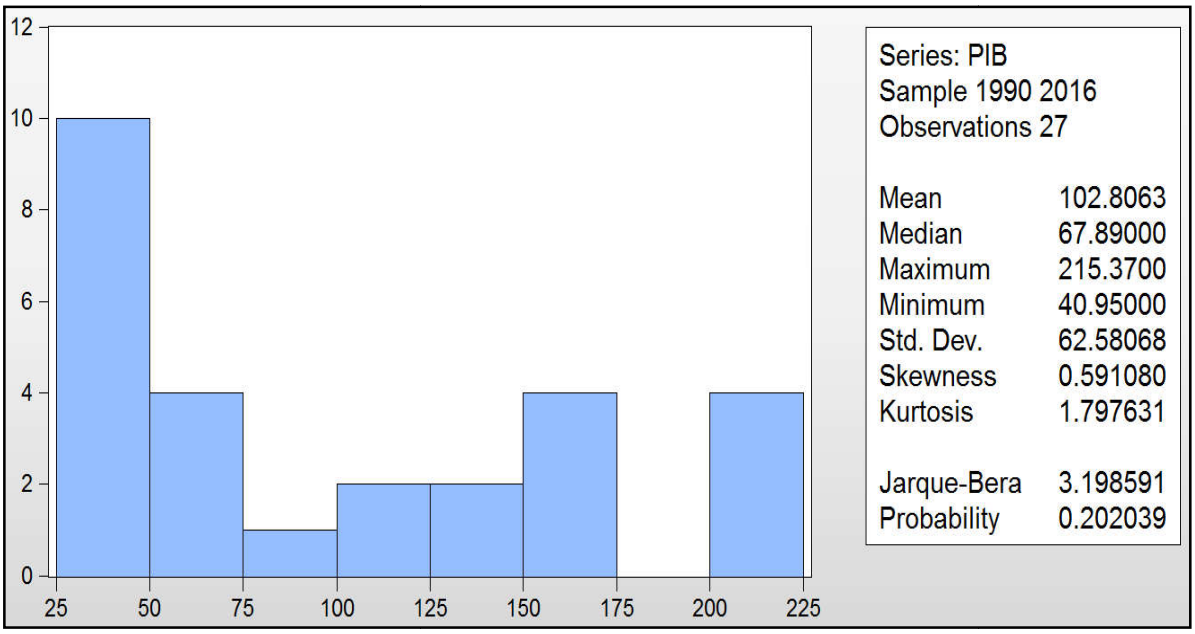

Date: 05/19/18 Time: 02:34
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.071	0.071	0.1482	0.700
		2	-0.035	-0.040	0.1855	0.911
		3	0.163	0.169	1.0217	0.796
		4	-0.125	-0.157	1.5373	0.820
		5	-0.184	-0.152	2.7165	0.744
		6	0.328	0.345	6.6266	0.357
		7	-0.135	-0.213	7.3211	0.396
		8	-0.138	-0.054	8.0888	0.425
		9	-0.109	-0.276	8.5963	0.475
		10	-0.144	0.011	9.5453	0.481
		11	-0.142	-0.022	10.528	0.484
		12	-0.053	-0.258	10.674	0.557

الملحق رقم 04: الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة معدل التضخم (INF)

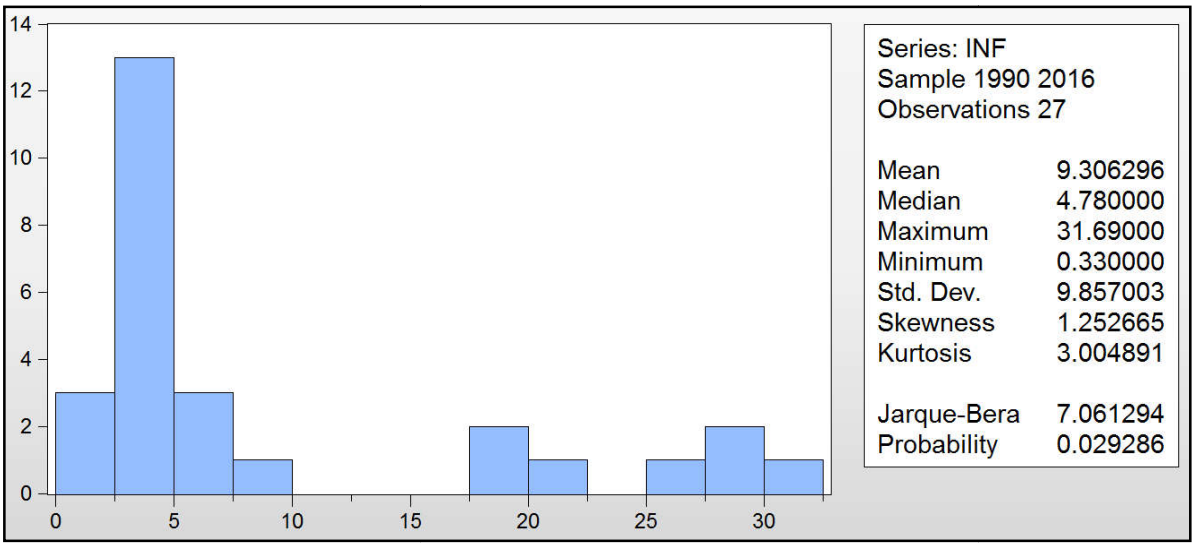

Date: 05/19/18 Time: 02:39
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.011	-0.011	0.0036	0.952
		2	-0.225	-0.225	1.5366	0.464
		3	0.231	0.237	3.2244	0.358
		4	0.055	-0.002	3.3239	0.505
		5	-0.284	-0.203	6.1253	0.294
		6	-0.137	-0.188	6.8095	0.339
		7	-0.003	-0.126	6.8098	0.449
		8	-0.095	-0.063	7.1737	0.518
		9	0.062	0.144	7.3402	0.602
		10	-0.049	-0.120	7.4513	0.682
		11	-0.059	-0.087	7.6210	0.747
		12	-0.016	-0.189	7.6338	0.813

الملحق رقم 05: الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة سعر الصرف (Tchange)

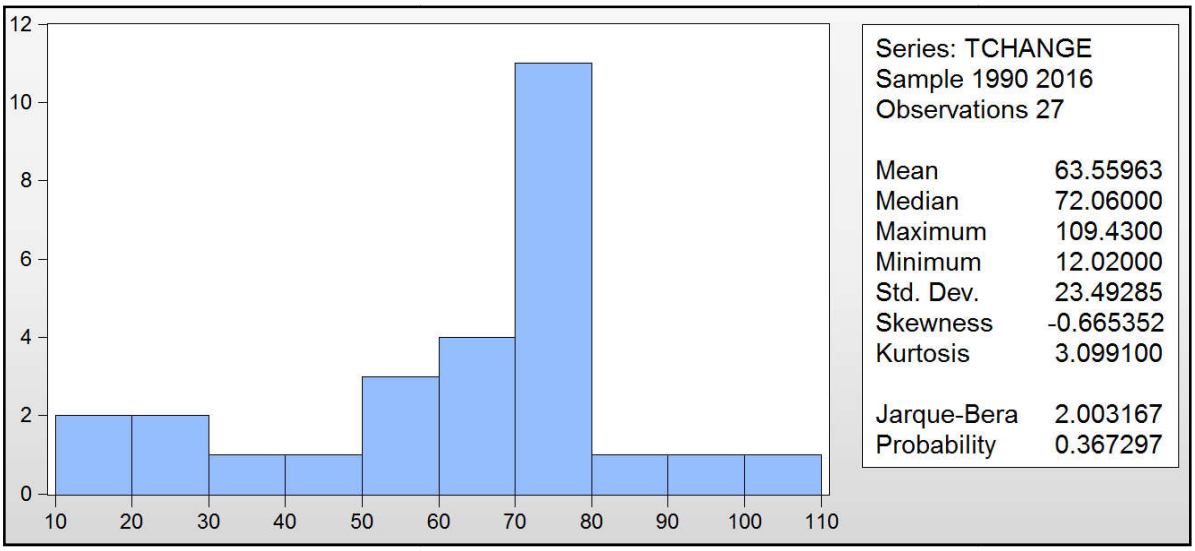

Date: 05/19/18 Time: 02:52
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.162	0.162	0.7636	0.382
		2	-0.004	-0.031	0.7641	0.682
		3	0.176	0.186	1.7416	0.628
		4	0.106	0.048	2.1125	0.715
		5	0.012	-0.002	2.1176	0.833
		6	0.234	0.221	4.1096	0.662
		7	-0.241	-0.382	6.3364	0.501
		8	-0.322	-0.240	10.535	0.229
		9	-0.009	-0.005	10.539	0.309
		10	-0.152	-0.174	11.587	0.314
		11	-0.288	-0.122	15.617	0.156
		12	-0.075	-0.025	15.911	0.195

الملحق رقم 06: الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة الصادرات (EXPO)

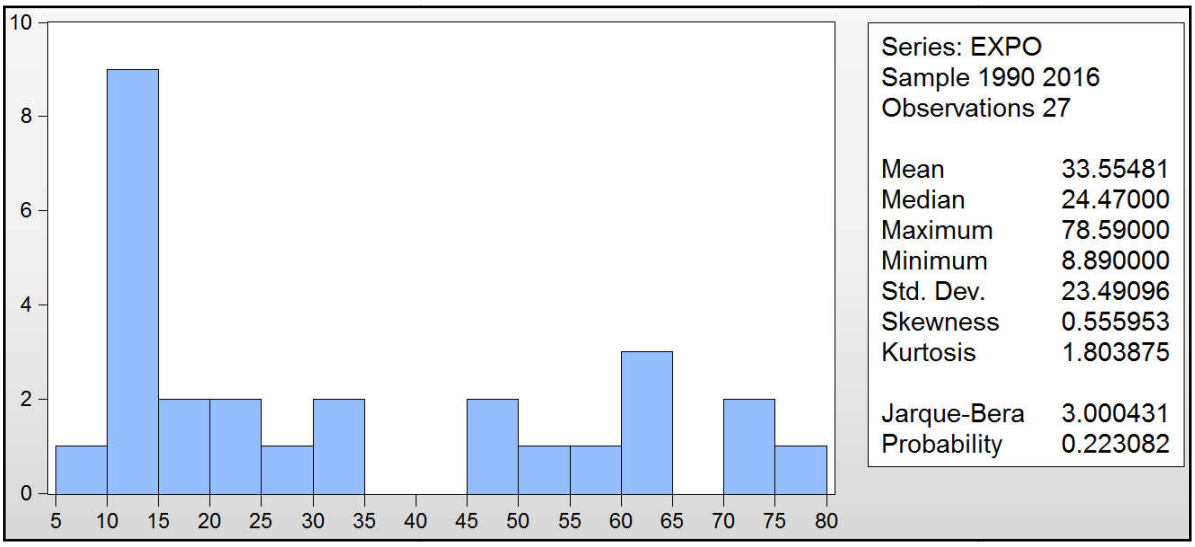

Date: 05/19/18 Time: 02:55
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.044	-0.044	0.0560	0.813
		2	-0.050	-0.052	0.1318	0.936
		3	0.119	0.115	0.5799	0.901
		4	-0.100	-0.094	0.9093	0.923
		5	-0.051	-0.047	0.9979	0.963
		6	0.256	0.236	3.3751	0.761
		7	-0.072	-0.044	3.5726	0.827
		8	-0.026	-0.011	3.6005	0.891
		9	-0.220	-0.307	5.6753	0.772
		10	-0.177	-0.160	7.1041	0.716
		11	-0.005	-0.020	7.1052	0.790
		12	-0.062	-0.102	7.3020	0.837

الملحق رقم 07: الإحصائيات الوصفية ودالة الإرتباط الذاتي لسلسلة الواردات (IMP)

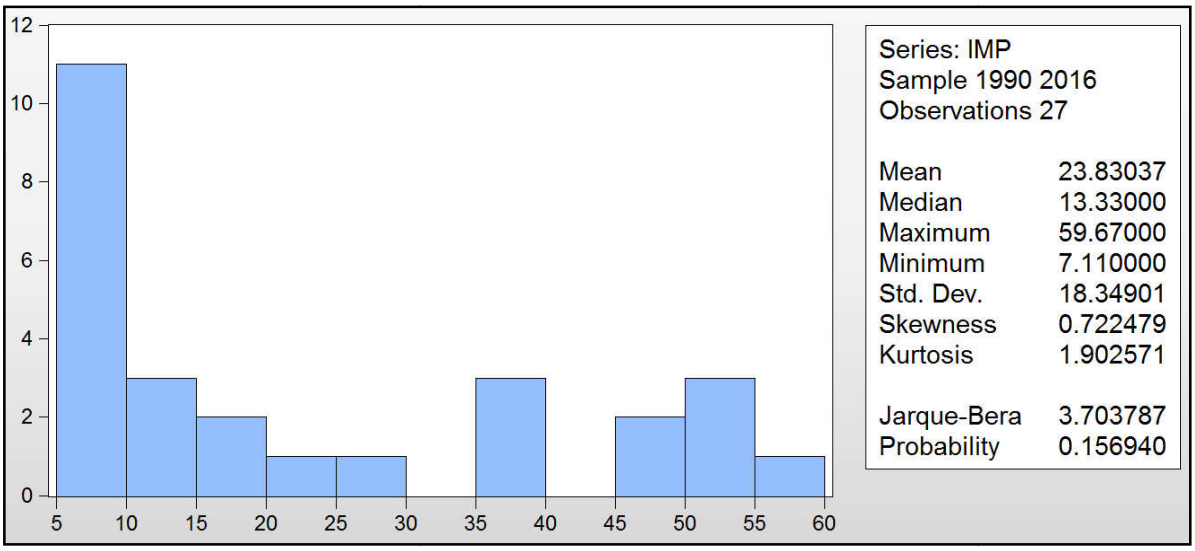

Date: 05/19/18 Time: 02:59
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.240	0.240	1.6777	0.195
		2	-0.080	-0.146	1.8737	0.392
		3	0.219	0.299	3.3878	0.336
		4	0.065	-0.113	3.5283	0.474
		5	-0.032	0.066	3.5634	0.614
		6	0.203	0.156	5.0678	0.535
		7	-0.213	-0.407	6.7999	0.450
		8	-0.297	-0.013	10.359	0.241
		9	-0.049	-0.178	10.461	0.314
		10	-0.040	0.106	10.534	0.395
		11	-0.247	-0.234	13.488	0.263
		12	-0.151	-0.052	14.679	0.259